الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الطاهري محمد بشار
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

محاضرات
في مدخل لعلم الإقتصاد

مطبوع بيداغوجي موجه لطلبة السنة أولى جذع مشترك

من إعداد:
د.صديقي نوال

السنة الجامعية
2025/2024

مقدمة :

نشأ علم الاقتصاد كرد فعل طبيعي على الحاجة البشرية لتنظيم وتوزيع الموارد المتاحة بشكل أكثر كفاءة. في المجتمعات البدائية، كانت الأنشطة الاقتصادية تتمحور حول الزراعة وتبادل السلع بشكل محدود عبر المقايضة. ومع تعقد المجتمعات وزيادة حجم التبادلات التجارية، ظهرت الحاجة لفهم كيفية تحقيق التوازن بين العرض والطلب وإدارة الموارد بفعالية.

و من أهم العوامل التي ساهمت في ظهور علم الاقتصاد التوسع التجاري الدولي الذي زاد من الحاجة لفهم أسواق التجارة، والثورة الصناعية التي أدت إلى تعقيد الأنشطة الاقتصادية وزيادة الإنتاج. كما لعب النمو السكاني دورًا كبيرًا في خلق طلب متزايد على الموارد المحدودة، ودفعت الأزمات المالية وتفاوت الثروة إلى البحث عن حلول لتحديات الفقر والتضخم كما ساهمت التغيرات السياسية والاجتماعية في تطوير الاقتصاد كعلم مستقل لفهم كيفية تنظيم الموارد وتحقيق التوازن الاقتصادي.

حيث تمت الإشارة إلى علم الاقتصاد من خلال كتابات قدامى المفكرين والفلاسفة كجزء من الفلسفة السياسية والأخلاق فلم يكن فرع مستقل من فروع المعرفة، فورد في العديد من مؤلفات المفكرين القدامى سواء اليونانيون أو الرومان أو في الفكر الإسلامي ، و مع حلول عصر النهضة، بدأ التحول في الفكر الاقتصادي يظهر بوضوح نتيجة التطورات التجارية الكبرى مثل الاكتشافات الجغرافية والثورات الصناعية. ففي القرن الثامن عشر، ظهر الاقتصاد كعلم مستقل مع كتاب آدم سميث "ثروة الأمم" (1776)، الذي يعد نقطة تحول في الفكر الاقتصادي بالإضافة مجموعة من المفكرين الذين عرفوا بالاقتصاديين الكلاسيك أمثال ديفيد ريكاردو ،مالتوس ، جون ستيورت مل ، جين بابتيست ساي و غيرهم....

سنحاول من خلال هذا المقياس التعرف على أهم المواضيع المشكلة لعلم الاقتصاد والتي يهتم بدراستها، من خلال التطرق إلى مفهومه وموضوعاته الأساسية وفروعه التعرف على طبيعة المشكلة الاقتصادية كما يراها مفكرو الأنظمة الاقتصادية، مختلف الأنشطة الاقتصادية المتمثلة في الإنتاج، التوزيع الاستهلاك الادخار والاستثمار التطرق إلى مفهوم النظام الاقتصادي وتحليل مفهوم الأنظمة الاقتصادية السائدة وخصائصها ومبادئها، وطريقة معالجتها للمشكلة الاقتصادية.

يعتبر مقياس مدخل الاقتصاد من المقاييس المهمة والأساسية بالنسبة لطالب العلوم الاقتصادية، إذ يمكنه من التعرف ولو بشكل عام على مختلف المواضيع والظواهر التي تندرج ضمن تخصصه، والتي يهتم علم الاقتصاد بدراستها، بالإضافة إلى أنه يعطيه نظرة عن الأدوات والطرق المستخدمة في دراسة تلك الظواهر وما يرتبط بها من علاقات، وذلك من منطلق أن الهدف الأساسي لهذا المقياس يتمحور حول تعريف الطالب بماهية ميدان العلوم الاقتصادية بمختلف فروعها وتخصصاتها في اتصالها التاريخي بأصول علم الاقتصاد، وعلى هذا الأساس فإن دراسة مقياس مدخل لعلم الاقتصاد تمكن الطالب من:

– التعرف على علم الاقتصاد وموضوعاته ومصطلحات المسائل الاقتصادية، وعلاقته بالاقتصاد السياسي وبمختلف العلوم الأخرى.

– تحديد مفهوم المشكلة الاقتصادية وطرق معالجتها.

–التعرف على عناصر الإنتاج وعلى أهم الأنشطة الاقتصادية.

– التعرف على الأعوان الاقتصاديين وعلى المؤسسة الاقتصادية.

– التعرف على السوق والنقود.

– تمكين الطالب من التعرف على مشكل التضخم والبطالة والسياسات الاقتصادية لمواجهتهما.

– تمكين الطالب من التعرف على أهم المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية.

لذلك ارتأينا اقتراح هذا المطبوع البيداغوجي المتواضع الذي يعتبر ثمرة تدريس مقياس مدخل للاقتصاد لسنوات و هو موجه لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية تجارية و علوم التسيير حيث حاولنا من خلاله التطرق لجميع المحاور و المواضيع المحددة في مقرر المقياس و قمنا بتقسيمه إلى عشرة محاور كما يلي :

- **المحور الأول** : طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى
- **المحور الثاني**: النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية
- **المحور الثالث** : المشكلة الاقتصادية
- **المحور الرابع** :الأعوان الاقتصاديون و الدخل الوطني

- **المحور الخامس** :النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية
- **المحور السادس** :المؤسسة الاقتصادية
- **المحور السابع** :السوق
- **المحور الثامن** :النقود
- **المحور التاسع**: المشكلات الاقتصادية الكبرى (البطالة –التضخم)
- **المحور العاشر** :المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية

المحور الأول : طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى

1.تعريف علم الاقتصاد :

– لغة :

كلمة اقتصاد لغة مشتقة من الفعل اقتصد بمعنى التوفير و اقتصد في الشيء أي توسط، أو تخير الوسط و كذلك التوسط والاعتدال واستقامة الطريق قال تعالى : ﴿ **وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ** ﴾ **[لقمان:19]**أي توسط فيه بين الدبيب والإسراع، وقال تعالى: ﴿ **مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ**﴾ **[المائدة :66]** أي من أهل الكتاب أمة معتدلة فليست غالية ولا مقصرة.

وهذا المعنى " أي التوسط في الأشياء والاعتدال فيها " هو مضمون علم الاقتصاد وجوهره، والهدف الذي يقصد إليه، وهو ما نصت عليه الآيات القرآنية في العديد من المواضع . كقوله تعالى : ﴿ **وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا** ﴾ **[الفرقان :67]** و قوله تعالى :﴿ **و لَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا** ﴾ **[الاسراء :29]**و قوله تعالى : ﴿ **يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ** ﴾ **[الأعراف :31]** .

وهناك من يرجع جذور مصطلح الاقتصاد باللاتينية " economie " لعام 362 ق.م عندما ظهر مصطلح "الاقتصاد" لأول مرة في مؤلف الفليسوف الإغريقي "زينوفون" Xenophon (354 – 430 ق.م)، بعنوان " Oikonomikos" وهو مصطلح يوناني قام بصياغته للدلالة على موضوع "إدارة المنزل" من الكلمة "أويكوس" (oikos) بمعنى العائلة، وكلمة "نوموس" (nomos) بمعنى القواعد أو القوانين، بحيث يشير المعنى الإجمالي للمصطلح (oikonomia) إلى قواعد أو قوانين إدارة المنزل، لتنتقل بعد ذلك إلى الإنجليزية بصيغة (Economy)، وبذلك فإنّ نشأة مصطلح (الإيكونومي) ظهر لأول مرة مع أعمال الإغريقي "زينوفون" بجانب التحليل الجزئي لعلاقات الإنتاج، بغرض تناول واجبات الزوج والزوجة بالمنزل والمزرعة، كمحاولة للتفريق ما بين الأعمال الفنية والدينية وغيرها من أعمال المعاش[1].

[1]بقة حسان ،" **محاضرات في مدخل للاقتصاد السياسي**"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس ،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الرحمن ميرة – بجاية ، 2021-2022 ص 5

– اصطلاحا :

❖ يرى **آدم سميت** Adam Smith أن علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي بفضله يؤثر على الطبيعة ويسبب في ثراء أمة معينة[1].

❖ **ميلتون فريدمان** :عرف علم الاقتصاد على أنه العلم الذي يبحث في الطرق التي تمكن المجتمع من حل مشاكله الاقتصادية[2]

❖ **بول ساموبلسون** :يهتم علم الاقتصاد بدراسة كيفية اختيار الأفراد و المجتمع و استخدام الموارد في إنتاج مختلف البضائع عبر الزمن، ومن تم توزيعها على الاستهلاك الحالي والمستقبلي وبين مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع[3] ، فهذا التعريف يثير إشكاليات مهمة أمام علم الاقتصاد والتي يجب معالجتها وتتمثل في:

–كيفية توفير واختيار الموارد الضرورية لعمليات الإنتاج.

–الطريقة المثلى المتبعة في استخدام تلك الموارد من أجل إنتاج وسائل تلبية الحاجات و الرغبات .

–طريقة التوزيع الأمثل للموارد على مختلف الاستخدامات الحالية والمستقبلية، أي أنه يبحث في كيفية توزيع الموارد بين الفترات الزمنية.

–التوزيع العادل للثروة بين مختلف الأفراد والجماعات.

❖ كما عرفه **كينز** بأنه العلم الذي يقوم بدراسة سلوك الإنسان من حيث توزيع الموارد النادرة ذات الاستعمالات المختلفة وبين الأهداف المتعددة، وكيفية القيام بهذه المحاولة عن طريق إجراء المبادلة في السوق[4].

---

[1]– أحمد محمد مندور،" **مقدمة في الاقتصاد**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 8.

[2] السيد محمد أحمد السيرتي،" **أسس علم الاقتصاد**"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014 ، ص18

[3] متوكل بن عباس محمد مهلهل،" **مبادئ الاقتصاد مدخل عام**"، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009 ، ص2

[4] عبد المنعم السيد علي، "**مدخل في علم الاقتصاد :مبادئ الاقتصاد الجزئي**"، الطبعة الأولى، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق،1984 ص 13.

❖ إلا أن التعريف الأعم والشامل لخصائص الاقتصاد الحديث المعاصر هو تعريف **ليونيل روبنز** في مقالة نشرها عام 1932حيث يقول :"الاقتصاد هو علم يهتم بدراسة السلوك الانساني كعلاقة بين الغايات والموارد النادرة ذات الاستعمالات المتعددة"[1] .

2.أهداف علم الاقتصاد

يهدف علم الاقتصاد إلى إدراك جملة من الأهداف، وهي كالآتي[2]:

-تحقيق النمو الاقتصادي وتطوره على الصعيدين المحلي والعالمي.

-تثبيت مستويات الأسعار عند حد معين.

-تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

-العمل على التوظيف الكامل للأيدي العاملة في مجتمع ما، وجعلها منتجة.

-العمل على تحقيق التوازن في قطاع التجارة.

- توفير كل من :الحرية، والأمن الاقتصادي في المجتمعات .

-التوزيع العادل للدخل.

3.علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى :

إن علم الاقتصاد على علاقة وطيدة مع العديد من العلوم لا سيما أنه ينتمي إلى العلوم الاجتماعية ويعالج جانباً من جوانب السلوك الإنساني، وبما أن العلوم الاجتماعية متداخلة وتعتمد على بعضها البعض فإنه من الصعب فصلها عن بعضها، وبالتالي يمكن اعتبار أي ظاهرة اجتماعية ظاهرة اقتصادية وسياسية وتاريخية، كما أن لعلم الاقتصاد علاقة بالعلوم الطبيعية كالرياضيات والإحصاء بسبب اعتماد هذا العلم في كثير من الأحيان على التحليل الرياضي الإحصائي [3] و يمكننا إيجاز علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى فيما يلي[4] :

---

[1] حسن النجفي "**القاموس الاقتصادي**" ، مطبعة الإدارة المحلية ، بغداد 1977 ص25 .

[2] حسين مجيد،" **مبادئ علم الاقتصاد**"، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008 ، ص:23.

[3] بشاري سلمى ،"**مطبوعة في مقياس مدخل للاقتصاد**" مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى LMD كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2019-2020 ص 12-14.

[4] لحول علي، "**محاضرات في مدخل للاقتصاد** " ،مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى LMD، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس 2017/2016 ،ص 10-11.

أولا :القانون : إن العلاقة وثيقة بين الاقتصاد و القانون في حياة المجتمعات البشرية، فالاقتصاد هو أساس هذه المجتمعات و القانون هو الإطار التنظيمي لها .فلابد من القواعد القانونية لتنظيم المعاملات المدنية و التجارية و الاقتصادية للمحافظة على المصلحة العامة و لمسايرة التقدم الاقتصادي .

ثانيا :الجغرافيا : تلتقي الجغرافيا و الاقتصاد في نقطة هي توطن النشاط الاقتصادي، فتمد الاقتصاد بمعلومات عن مصادر المواد الأولية و التجمعات السكانية .و فضلا عن ذلك، يلتقي الاقتصاد و الجغرافية في ما يعرف بالجغرافيا الاقتصادية التي تهتم بأشكال الإنتاج و أشكال توطن النشاط الاقتصادي وأشكال استهلاك المنتجات المختلفة على مستوى العالم بأسره .

ثالثا :الإحصاء: يتم اللجوء إلى أسلوب التحليل الاحصائي لاختبار صحة النظريات الاقتصادية عن طريق مقارنة نتائج التنبؤات النظرية بالمشاهدات الواقعية، و ذلك من خلال تجميع قدر كاف من البيانات الإحصائية .

رابعا :علم النفس : إن الإنسان لا يتصرف دائما تصرفا عقلانيا بعيدا عن العاطفة أو المؤثرات المختلفة أو الدوافع الشخصية، و لا شك أن دراسة هذه الدوافع تساعد على التعمق في تفسير النشاط الاقتصادي تفسيرا أقرب إلى الواقع و المنطق .و من هذه الدوافع، المصلحة الشخصية، مبدأ أقل مجهود، الخوف، عدم الثقة، الرضا ...كل ذلك يؤثر في اتجاه النشاط الاقتصادي، و يؤدي إلى نتائج اقتصادية غاية في الأهمية .

خامسا :التاريخ :إن تاريخ الأحداث الاقتصادية الماضية ينير السبيل أمام الاقتصادي المعاصر في دراسته للأحداث الحاضرة، ولابد من مراجعة التاريخ الاقتصادي و الاستفادة من تطورات الوقائع الاقتصادية الماضية قبل تفهم سير الظواهر الاقتصادية المعاصرة .وكما أن الأحداث الاقتصادية الماضية كونت التاريخ الاقتصادي بالنسبة لنا، فإن الأحداث الاقتصادية الجارية ستصبح بدورها تاريخاً اقتصادياً بالنسبة للأجيال القادمة.

سادسا :الرياضيات : أشار بعض الاقتصاديون السابقون إلى أهمية الرياضيات بالنسبة للاقتصاد و كيف أنها تعطي الباحث أداة علمية إيجابية للبحث بواسطة الأرقام الخطوط و المعادلات .و قد أسهم الاقتصادي الانجليزي كينز إسهاما بالغا في إدخال الأساليب الرياضية المتطورة في العلم الاقتصادي المعاصر، و كان أول المؤسسين لما يسمى بالاقتصاد الرياضي .و ازدادت أهمية الأساليب الرياضية بالنسبة للاقتصاد المعاصر مع ظهور الطرق الجديدة في

دراسة القطاعات الاقتصادية الوطنية المعروفة بالنماذج أو الخطط ،و التي تعطى بالأرقام صورة شاملة عن التطور الاقتصادي في فترة زمنية معينة .

سابعا :التكنولوجيا: من البديهي أن تطور التقنية قد أثر تأثيرا بالغا في تطور المجتمعات البشرية و بشكل خاص في حقل الإنتاج .فالاقتصادي يستعين بما وصلت إليه التقنية الحديثة في بلوغ أهدافه الإنتاجية، مع مراعاة حاجات المجتمعات و الأفراد .

عاشرا: السياسة :حيث تتداخل السياسة يوميا في علم الاقتصاد فنجد أن الاقتصاد يعرف عند البعض باسم الاقتصاد السياسي، و لعل الكاتب الفرنسي" أنطوان دي مونكرتيان Antoine de Montchrestien هو أول من استخدم هذا الإسم لأول مرة عام 1616 م، وتشكو دول العالم الثالث من تدخل السياسيين في الاقتصاد وهيمنتهم عليه واتخاد كافة القرارات ، ويدور الجدل الآن حول الكيفية التي يتم بها استقلال الاقتصاد عن السياسة وعدم تدخل السياسة في القرارات الاقتصادية ورسم اقتصاد لا يتغير بتغير السياسة.[1]

علم الاجتماع: علم الاجتماع فهو العلم الذي يدرس علاقة الفرد بالمجتمعات البشرية وعلاقة الجماعات ببعضها، أما علم الاقتصاد فهو علم يدرس تفاعل هذه المجتمعات مع الموارد المادية المحيطة بها ومن تم فإن علم الاقتصاد هو علم اجتماعي[2].

4.فروع علم الاقتصاد :

ينقسم علم الاقتصاد إلى فرعين رئيسيين هما [3]:

أ. الاقتصاد الجزئي:

يهتم هذا الفرع من علم الاقتصاد بدراسة سلوك صانعي القرارات من منتجين ومستهلكين في سبيل تحقيقهم لمختلف أهدافهم (تعظيم المنافع بالنسبة للمستهلكين وتعظيم الأرباح بالنسبة للمنتجين)، ويؤكد على اختياراتهم بين مختلف البدائل المتاحة وهو يهتم بدراسة جوانب العرض والطلب والأسعار في الأسواق المختلفة.

[1] زياد محمد عبد،" **مبادئ علم الاقتصاد**"، البداية، السودان، 2010 ص13-14

[2] أحمد ضياء الدين زيتون،" **مبادئ علم الاقتصاد**"، المعرفة الجامعية، مصر2004 ، ص14

[3] سعيد علي محمد العبيدي، "**الاقتصاد الإسلامي**"، الطبعة الأولي، دار دجلة، عمان، الأردن، 2011 ، ص23-24

ب. **الاقتصاد الكلي**

يهتم بدراسة الاقتصاد الوطني من خلال دراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الدخل الوطني، الناتج الوطني، الاستثمار والادخار، الاستهلاك الكلي، مستوى الاستخدام للموارد المتاحة، المستوى العام للأسعار والتنمية الاقتصادية. إن العلاقة بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي هي علاقة الخاص والعام، حيث يقوم الاقتصاد الجزئي بدراسة الظواهر الاقتصادية على مستوى كل عون اقتصادي على حدى (مستهلك، منتج،...إلخ)، أما الاقتصاد الكلي فهو تجميع لمختلف الأعوان الاقتصاديين لدراستهم في مجموعة واحدة ككل.

5.منهج علم الاقتصاد :

يقصد بالمنهج الطريق المؤدي للكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل و تحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة [1].و يتم اتباع منهجين للبحث في علم الاقتصاد المنهج الاستنباطي و المنهج الاستقرائي[2] .

1.5– المنهج الاستقرائي : يقصد بالاستقراء في البحث الاقتصادي دراسة سلوك ظاهرة اقتصادية جزئية أو فرعية من خلال المشاهدة و الملاحظة و التوصل إلى نتائج معينة يجري تعميمها على الكل .أو دراسة الجزء للتوصل إلى أحكام كلية تفسر مسار الظاهرة قيد الدراسة .

و من أمثلة دراسة الاستقراء : دراسة العلاقة بين كمية الطلب على اللحوم و سعرها كظاهرة جزئية ، يتوصل فيها الباحث إلى وجود علاقة عكسية بين سعر اللحوم و الكمية المطلوبة من اللحوم . ثم يقوم الباحث بتعميم هذا الحكم أو هذه العلاقة العكسية على جميع السلع الاستهلاكية .

2.5–المنهج الاستنباطي : و يقصد بطريقة الاستنباط دراسة الظاهرة الاقتصادية بصورة كلية و التوصل إلى نتائج يتم تعميمها على أجزاء الظاهرة المعنية . و بصورة أكثر تحديدا فإن البحث بطريقة الاستنباط يتطلب القيام بالخطوات التالية :

- تحديد فروض معينة و مسبقة في ذهن الباحث عن سلوك ظاهرة اقتصادية معينة أو علاقة اقتصادية معينة.

[1] محمد الصاوي محمد مبارك " **البحث العلمي أسسه و طريقة كتابته** "،المكتبة الأكاديمية ، القاهرة 1992 ص19.

[2] محمد أحمد الافندي " **النظرية الجزئية المتوسطة** " مركز الكتاب الأكاديمي 2020- كتاب إلكتروني - ص 32-33

- استنباط عدد من الاستنتاجات و النتائج من الفروض المحددة المتعلقة بسلوك الظاهرة الاقتصادية قيد الدراسة.
- مطابقة أو مقابلة هذه الاستنتاجات و النتائج بالواقع المشاهد و الملاحظ لمسار الظاهرة .
- فإذا تطابقت النتائج مع مؤشرات الواقع المشاهد أو الملاحظ تم قبول الفروض و إذا لم تتطابق النتائج مع مؤشرات الواقع ترفض هذه النتائج و في هذه الحالة يقوم الباحث بوضع فروض أخرى و يتم اختيارها على ضوء مؤشرات الواقع مرة أخرى .
- باختصار تمثل طريقة الاستنباط أسلوبا لتحليل الظاهرة الاقتصادية يبدأ من الكل و ينتهي إلى جزيئات الظاهرة المعنية .

المحور الثاني: النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية

I. الأنظمة الاقتصادية

1.مفهوم النظام الاقتصادي :

من وجهة النظر العامة يعبر مفهوم النظام عن مجموعة من العناصر المادية والبشرية والمعنوية التي تجتمع وفق تنظيم محدد لتحقيق أهداف عامة لها، وعادة ما تأخذ شكل مدخلات، عمليات، مخرجات، فقد عرف النظام على أنه كيان عام تتداخل عناصره ومكوناته على نحو يتفاعل ويتبلور في النهاية لتحقيق الأهداف العامة للنظام، حيث تهتم نظريات النظم بدراسة الطريقة والكيفية التي تترابط بها تلك المكونات والعناصر[1].

يقصد بالنظام الاقتصادي مجموع القواعد والمؤسسات والمنظمات التي يختارها المجتمع كأسلوب ووسيلة لحل المشكلة الاقتصادية، ويضع المجتمع الإطار القانوني لتنظيم وتحديد أشكال هذه المؤسسات وفقا لعاداته وتقاليده وقيمه الأخلاقية والدينية، وتتمثل وظائف النظام الاقتصادي في تحديد نوع السلع والخدمات التي يجب أن تنتج، وتنظيم الإنتاج وتوزيعه بالإضافة إلى زيادة الموارد الاقتصادية والمحافظة عليها وتحسين طرق استخدامها[2].

و باختصار يمكن تعريف النظام الاقتصادي بأنه مجموعة المبادئ التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع، والتي تحكم سلوكهم في ممارسة النشاط الاقتصادي، والتي تحدّد الإطار القانوني والاجتماعي الذي يتم في ظله إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها[3].

2.تصنيف النظم الاقتصادية :

تصنف النظم الاقتصادية استناداً إلى عدد من المؤشرات والمعايير، وأهم هذه التصنيفات[4]:

- التصنيف الذي يعتمد نوع الملكية ونظام العمل وإسهام الدولة وغيرها عوامل للتفريق بين الأنظمة الاقتصادية.
- التصنيف الذي يعتمد نوع الملكية عاملاً وحيداً يُفرق به بين الأنظمة الاقتصادية.

---

[1] مظهر إسماعيل صبري، **نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة**، جامعة الكويت، الطبعة الأولى 1982 ، ص105 .

[2] زياد محمد عبد، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[3]– نامق صلاح الدين، **النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973، ص 37.

[4] https://arab-ency.com.sy/ency/details/183/4

ووفقاً للتصنيف الأول يلاحظ أن ثمة أنظمة اقتصادية أساسية وأخرى ثانوية (هامشية). ومن أهم الأنظمة الاقتصادية الأساسية: نظام الاقتصاد المغلق، ونظام الاقتصاد الحِرَفِي، والنظام الاقتصادي الرأسمالي، والنظام الاقتصادي الاشتراكي. أما الأنظمة الاقتصادية الثانوية فمنها: نظام الطوائف، والنظام التعاوني.

3.أنواع الأنظمة الاقتصادية :

أولا : النظام الاقتصادي البدائي – المشاعية البدائية–:

تعد المشاعية البدائية أول نظام اقتصادي اجتماعي في التاريخ، وكانت وسائل الإنتاج التي استخدمها الإنسان بسيطة وبدائية، كما كانت مهارات العمل وخبرة الأفراد ومعرفتهم قليلة جداً .فالحياة الاقتصادية في هذه المرحلة كانت تربط الإنسان مباشرة بالطبيعة، بحيث تركز جهد الإنسان وإنتاجه في صيد الحيوانات واقتطاف الثمار والخيرات التي تجود بها الأرض، فلم يكن يملك آلات ورأس مال ليحول إنتاجه، بل مجرد أدوات بسيطة كالعصا أو الحجر لتحصيل قوته اليومي[1]وفي ظل هذا النظام، لم يكن في مقدور الأفراد مواجهة الطبيعة إلا بتجميع جهودهم وتضافرها، فتجمعوا حينها وشكلوا قبائل و جماعات، و كان اقتصاد القبيلة يدور بصورة مشتركة لتأمين حاجاتهم عن طريق إقامة علاقات إنتاجية قائمة على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، فاضطرارهم للتعاون وتوافر أدوات عمل بسيطة متاحة من الطبيعة لم تسمح بتملكها لأشخاص أو مجموعات معينة داخل القبيلة، بل كانت مشاعة ومشتركة بين أفراد القبيلة أما بالنسبة لتوزيع المنتجات فكان يتم ضمن كميات متساوية وقليلة للحفاظ على البقاء .. و لم تكن هناك حاجة للنقود والأسواق للمبادلة، إلى أن تم استخدام المقايضة لاحقاً.[2]

ثانيا :النظام الاقتصادي العبودي :

تمثل العبودية الحد الأقصى لممارسة استغلال الانسان لأخيه الإنسان و السِمَة المميزة في كونها نظاما اجتماعيا هو اقرارها تحويل فرد أو مجموعة من الأفراد ملكاً لشخص ما .ومن هذا المنطلق يمكن عرض أهم الخصائص المميزة للنظام العبودي في النقاط التالية[3]:

---

[1]حوحو سعاد،" **تاريخ الوقائع الاقتصادية**"، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى ل م د مجال العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، .جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر2015/2014 ص 10-11.

[2]كروش نور الدين " **محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد** "، جامعة الدكتور يحي فارس المدية 2016-2017 ، ص 117.

[3] عبد الله علي كاظم المعموري، "**تاريخ الأفكار الاقتصادية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1 ،2012 ص52.

أ. **الملكية:** ساد في هذه الحقبة من التاريخ ما يعرف بنظام الملكية المغلقة لعوامل الإنتاج بما فيها الإنسان في حد ذاته – وهو ما عرف فيما بعد بنظام العبيد- وذلك بجانب الحرية التامة في التصرف في هذه الملكيات بما فيها العبيد، ومن جهة أخرى كان العبيد محرومين وممنوعين من جميع الحقوق التي يتمتع بها الأجراء سواء اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية .

ب. **العمل ونمو القوى المنتجة وتطورها:** لقد اتسم العمل في هذه الفترة بالجماعة والتعاون بين العبيد وذلك في جميع المجالات من زراعة ورعي وعمل حِرَفِي، إذ كانت مسؤولية الإنتاج في غالبه آنذاك تقع على كاهل العبيد، وكان بعض الأعمال التي يقوم بها فئة من الأحرار وكانت تتمثل في الأعمال الحرفية لكنهم يتعين عليهم دفع الضرائب للدولة من الأرباح التي يحققونها في صورة نقدية أو عينية، وكان نظام العمل في مجمله في ذلك الزمن قائما على الإكراه الاقتصادي والاستغلال لصالح السادة الذين يمتلكون الوسائل الإنتاجية بما فيها الإنسان –العبيد –.وأما من ناحية القوى المنتجة خاصة في وسائل الإنتاج الزراعي آنذاك فقد شهدت تطورا حيث ظهرت أدوات عمل جديدة مثل المنجل والمعول ...الخ، كما حدث تخصص في العمل الزراعي نفسه حيث ظهرت زراعة البساتين وزراعة القنب، ونفس التطور شهدته صناعة الزينة والألبسة الفاخرة، ويؤكد بعض المؤرخين على أنه في القرن الرابع والقرن الخامس كانت هناك حوالي 50 حرفة مختلفة في اليونان وحدها.

ثالثا :النظام الاقطاعي :

النظام الإقطاعي هو تكوين اجتماعي يرتكز على طريقة للإنتاج يكون فيها من يزرع الأرض خاضعاً لكل أنواع القيود غير الاقتصادية التي تحد من حريته وملكيته الشخصية على نحو لا يكون معه لا إنتاج عمله ولا قدرته على العمل محل للمبادلة الحرة .و قد نشأ هذا النظام نتيجة تظافر عاملين أساسيين هما نفسهما عوامل انحلال النظام العبودي و يتلخصان أساسا في[1]:

أ–عوامل داخلية: لم يعد إنتاج العمل في المراحل الأخيرة من النظام العبودي، وخاصة في روما، كافٍ لسد مطالب الدولة واحتياجاتها حيث زادت دولة روما النفقات البذخية بدرجة كبيرة إلى جانب ضعف الطبقة الحاكمة وعدم قدرتها على حل المشكلات الاقتصادية التي تواجهها.

ب– عوامل خارجية: الغزو الخارجي والذي تمثل في غزو القبائل الجرمانية لإمبراطورية روما سنة 476م

[1] محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الجزء الأول، الإسكندرية، مصر، 1993،ص .73

وقد نتج عن ضعف الإمبراطورية الرومانية وسقوطها بيد الغزو الجرماني انتشار جو من القرصنة وقطع الطرق، وظهرت العوائق أمام التبادل التجاري فازدادت بذلك ظاهرة الاكتفاء الذاتي، وانتشر نظام الإقطاع في الريف ونظام الطوائف بالمدن الأوروبية حيث أخذت الوحدات الاقتصادية الريفية شكل الإقطاعيات و هي مزارع محصنة تشمل كل منها على قرية أو أكثر يتوسطها قصر المالك للأراضي ووسائل الإنتاج، فأصبح معظم سكان الريف أقنانا مرتبطين بالأرض وتابعين لمالك ويقومون بالعمل مقابل رزقهم وحمايتهم[1] .

و تميز النظام الإقطاعي بما يلي [2] :

- كان الهيكل الاقتصادي مبني على الزراعة حيث اعتبرت الزراعة المصدر الأساسي للثروة.
- ظهور ما يسمى بالأقنان و هم عبيد الأرض حيث يرتبطون بصفة أبدية بأرض السيد ويدفعون له ضرائب تسمى الريع ويقدمون له خدمات شخصية وعمل يسمى سخرة، ويختلفون عن العبيد في كونهم لديهم بعض الحقوق فهم يعملون جزءا من الوقت لحسابهم الخاص ومن ثم زيادة الإنتاج.
- أن القانون الأساسي للاقتصاد في ظل عصر الاقطاع يكمن في إنتاج مقدار فائض من المنتوج لسد حاجة الإقطاع السادة وعلى أساس الملكية الإقطاعية للأرض والملكية المحدودة للفلاحين.
- تقدم الفن الإنتاجي عن ذلك الذي كان سائدا في الأنظمة السابقة، فقد عم استخدام المحراث الحديدي والأدوات الأخرى للزراعة فضلا عن التوسع في استخدام قوى الحيوان في الإنتاج واستخدام بعض قوى الطبيعة كطواحين الماء والهواء.
- قيام النظام الحرفي في المدن، حيث لم تكن المدينة تلعب دورها الرئيسي في الاقتصاد ،لكن مع الزمن أخذت تنمو العلاقات الاقتصادية بين الولايات مما زاد في توسع السوق وزيادة الطلب على خدمات أصحاب المهن والحرف.
- إن التقسيم الطبقي ينقسم إلى الإقطاع والفلاحين في الريف والمناطق التي تعيش في ظل الأنظمة الإقطاعية ويمثل النبلاء وطبقة رجال الدين والكنيسة أكبر إقطاعي العصور الوسطى، وفي المدن هناك أثرياء التجار والحرفيين والملاكين.

[1] محمود الطنطاوي الباز، "**مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي**"، مؤسسة الثقافة الجامعية، 2006، ص 200-201.

[2] جلطي غالم " **محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية** "، جامعة تلمسان 2022/2021 ص 20-21.

رابعا : النظام الرأسمالي :

بدأ النظام الرأسمالي بالظهور على ما تبقى من مخلفات الإقطاعية عقب النظام البرجوازي، وقد أدت الحروب والثورات في ذلك الوقت إلى نشره بشكل كبير، ما أدى إلى تراكم الأموال والثروات. وقد بدأت ملامحه الأولى بمناداة الكثيرين من علماء الاقتصاد بضرورة سن القوانين المتعلقة بالاقتصاد، ولا يجوز لأحد أن يحد من تأثيره أو قوته. وبالتالي فقد كان هؤلاء ينادون بمنع الدولة من التدخل في مجال الاقتصاد بل عليها فقط أن توفر الحماية للأفراد وممتلكاتهم، وهذه الأفكار ظهرت في فرنسا لتنتقل بعد ذلك من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها إلى أغلب دول العالم[1] .

النظام الرأسمالي نظام اقتصادي يتميز بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، صناعة القرارات غير مركزية وتقع بين أيدي مالكي عناصر الإنتاج ويتم تنسيق صنع القرار من طرف آلية السوق التي تقوم بتوفير المعلومات الضرورية، وتستخدم الحوافز المادية لتحفيز المشتركين اتجاه تحقيق الأهداف[2] .

1- مبادئ النظام الرأسمالي :

انطلاقا مما سبق نبعت مبادئ وخصائص هذا النظام، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[3]:

أ. **الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج** :يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، التي تستجيب إلى غريزة حب التملك لدى الإنسان، وبذلك يتوافق مع القوانين الطبيعية التي تحكم الظواهر الاقتصادية كما يرى أنصاره، ومن ثم فإن الملكية الجماعية هي نقض أو خرق لهذا القانون، حيث تعمل الملكية الفردية كحافز اقتصادي يدفع الأفراد نحو العمل وتحسين الأداء، في سعيهم لتحقيق المصلحة الخاصة التي تصب في تحقيق المصلحة العامة.

ب. الحرية الاقتصادية المطلقة في امتلاك وسائل الإنتاج وممارسة الأنشطة الاقتصادية كالعمل، الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك، الاستثمار، الادخار...، وهذا من أجل ترك المجال أمام الأفراد لمزاولة أنشطتهم وتعظيم مكاسبهم، حيث تغير مفهوم الحرية في ظل هذا النظام بعد الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929، إذ أصبحت مقترنة بتدخل محدود للدولة من خلال أعمال الإشراف والرقابة.

---

[1]- دويدار أسامة، "**النظم الاقتصادية: دراسة تحليلية**"، دار الشعرى للنشر، القاهرة، 2017، ص 20.

[2] عويسي أمين " **النظام الاقتصادي و الثقافة الاجتماعية** " دار إحياء للنشر الرقمي ،كتاب إلكتروني 2014 ص44.

[3] عبد الله قلش ، "**مطبوعة في مقياس مدخل للاقتصاد**"، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف 2021/2020 ص 140 -141.

ت. **حافز الربح** :والذي يتمثل في تلك المكاسب المادية التي يتحصل عليها أصحاب عوامل الإنتاج، يرى الرأسماليون أن هدف تحقيق الربح يعتبر حافز فعال في تنشيط الحركة الاقتصادية، فهذا الحافز هو الذي يدفع الأفراد نحو العمل وتحسين الأداء والذي يؤدي بالضرورة إلى المحافظة على الموا رد الاقتصادية وتحقيق الاستغلال الأمثل لها، كما يؤدي إلى إشباع حاجات و رغبات الأفراد والمجتمع، ومن ثم تحسين مستويات النمو الاقتصادي من خلال رفع مستوى الدخل والناتج الإجمالي.

ث. **المنافسة الحرة** :وذلك من خلال فتح المجال أمام الأعوان الاقتصاديين من أجل الإنتاج والتوزيع والاستثمار، مما ينجم عنه منافسة تدفع الأفراد نحو تحسين الأداء وبذل أقصى مجهود ممكن، وفي هذا الصدد يعتمد النظام الاقتصادي الرأسمالي على آلية السعر ونظام السوق في الموازنة بين العرض والطلب، التي تساهم في تحديد نوعية وكمية الإنتاج واستخدام الموارد الاقتصادية وتوزيعها على مختلف الاستخدامات.

ج. **الاستناد إلى نظام السوق في معالجة المشكلة الاقتصادية،** بما تتضمنه من آلية الأسعار، التي تساهم في تحقيق التوازن بين العرض والطلب على السلع والخدمات.

ح. **مبدأ سيادة المستهلك** :أي أن حاجات ورغبات المستهلك هي من تحدد نوعية وكمية الإنتاج وطريقة توزيعه.

2- عيوب النظام الرأسمالي:

إلا أن هناك عدد من المساوئ لهذا النظام تتمثل فيما يلي[1]:

- ✓ تجميع الثروة في يد فئة قليلة من المجتمع وهي الفئة البرجوازية، وزيادة الفوارق الاجتماعية بين الفقراء والأغنياء بعد الحرب العالمية الثانية وعدم خلوه من الحروب الأهلية والإقليمية.
- ✓ سوء توزيع الدخل القومي، والملكية الخاصة، واستخدام الآلات بدل العمال، جعل معيشة العمال عند مستويات متواضعة.
- ✓ احتكار السوق والإسراف في استخدام الموارد، أدى إلى تحول السوق من المنافسة إلى الاحتكار وزيادة الإنتاج إسرافا.

[1] بقة حسان ، مرجع سبق ذكره ص 89.

- ✓ التقلبات الاقتصادية نتيجة أخطاء تنبؤات المنتجين بالكميات المطلوبة، يحدث الانقلاب من الرواج إلى الكساد أو العكس مسبباً عدم الاستقرار الاقتصادي.
- ✓ الرأسمالية والاستعمار: زيادة حركة الاستعمار واستغلال ثروات الشعوب.
- ✓ نظام الثمن لا يكفل التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية.

من أجل هذه المساوئ، وكذلك ظروف الإنتاج السيئة التي سادت في ظل الرأسمالية وزيادة بؤس الطبقة العاملة، فكل هذه العوامل كانت الأساس الذي اعتمد عليه أنصار النظام الاشتراكي في دعوتهم إلى نظام اقتصادي جديد هو النظام الاشتراكي.

خامسا :النظام الاشتراكي :

يرجع الفضل إلى كارل ماركس في بلورة الأفكار الاشتراكية، وحالفه الحظ؛ حيث لاقت أفكاره صدى للتطبيق في الفترة ما بين الحربين ولا سيما الثورة البلشفية في الاتحاد السوفييتي في عام 1918.وفي عام 1929 ، مع امتداد الأزمة الاقتصادية العالمية مع الكساد العظيم الذي أدى إلى ظهور البطالة كظاهرة خطيرة تبعها الركود الاقتصادي بالنسبة لجميع الدول الرأسمالية .وهنا وجد النظام الحر نفسه عاجزا تماما عن معالجة الأزمة؛ حيث تطلب الأمر ضرورة تدخل الدولة لإصلاح المسار الاقتصادي و لمعالجة المشاكل الاقتصادية الشخصية، وبذلك انهيار الفكر الكلاسيكي والذي يندد بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .وبدأ الاهتمام بآراء المدارس الحمائية والتي تطلب تدخل الدولة لحماية مشروعاتها وصناعاتها والحد من الحرية الاقتصادية التي تفسد مسلك الوحدات الاقتصادية.وبعد الحرب العالمية الثانية، انتشر تطبيق الفكر الاشتراكي في عدد من دول أوربا الشرقية وانتقل إلى القارة الآسيوية، وابتداء من الستينات، بدأ هذا التيار يزحف على دول العالم الثالث ولا سيما دول الشرق الأوسط والدول العربية[1].

و هو نظام اقتصادي يتميز بالملكية العامة لعوامل الإنتاج، واتخاذ القرار مركزي، ويتم تنسيقه عن طريق الخطة المركزية التي يصدر عنها أوامر ملزمة للمشتركين في النظام، وتستخدم كلا من الحوافز المادية والأدبية لتحفيز المشتركين بهدف تحقيق الأهداف[2].

[1] صديقي شفيقة ،"**محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية**"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3 2017/2016 ص 31

[2] عويسي أمين ،مرجع سبق ذكره ص 46

1- **مبادئ النظام الاشتراكي** : يرتكز النظام الاشتراكي على المبادئ التالية :[1]

- **الملكية العامة لوسائل الإنتاج** :يهدف النظام الاقتصادي الاشتراكي إلى إزالة كل أشكال الفروق الاجتماعية ومحاربة الطبقية الناتجة عن الرأسمالية، والتي يرى أصحاب هذا النظام ضرورة إحلالها بالملكية العامة، التي تعتبر أهم مبدأ من مبادئ هذا النظام، والقاعدة الأساسية له، أي ضرورة أن تكون ملكية وسائل الإنتاج بيد الدولة، حسب مقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف المسطرة، وعلى ذلك الأساس يمكن التمييز في ظل هذا النظام بين ثلاث أنواع من الملكية التي يسمح بها وهي:
  - **ملكية الدولة** :تعني أن الدولة تكون مالكة لوسائل الإنتاج.
  - **الملكية التعاونية** :أي أن تكون الملكية بيد جماعة دون الأفراد.
  - **الملكية الخاصة** :وتعني أن تسمح بالملكية الخاصة الزراعية المحدودة للأفراد في حدود ما تقره الدولة.
- **العدالة في توزيع الثروة والدخل** :يعتبر مبدأ العدالة الاجتماعية من الأهداف والغايات الأساسية للنظام الاقتصادي الاشتراكي، ويتجسد ذلك من خلال الملكية العامة لوسائل الإنتاج التي تعوض الملكية الخاصة، وتوزيع الناتج حسب مساهمة كل شخص في العلمية الإنتاجية، وفق شعار كل حسب طاقته ولكل حسب عمله، وبهذا لا ينبغي أن تكون الملكية مبرر لاستغلال العمال والاستحواذ على فائض القيمة.
- **التخطيط المركزي** :إن الهدف الأساسي للنظام الاقتصادي الاشتراكي يكمن في القضاء على الطبقية واستغلال الإنسان لإنسان آخر، الأمر الذي أوجب إلغاء الملكية الخاصة ومن ثم فقدان آلية السوق في التحفيز وتوزيع الموارد وتحقيق أمثل استغلال لها، ويرى مفكرو هذا النظام ضرورة تعويضها بالتخطيط المركزي، كآلية بيد الدولة لتجسيد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتوازنة وتحقيق مستويات معيشة أفضل للجميع دون تمييز، بحيث يأخذ بعين الاعتبار التوزيع العادل لكافة الأفراد والفئات والمناطق والقطاعات.

فالتخطيط المركزي في المجتمعات الاشتراكية يكون شامل بحيث يمس كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والمناطق وحاجات المجتمع، معتمدا على تحديد الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيق ذلك والطرق والخطوات الموصلة إلى تلك الأهداف، كما ينبغي أن يتضمن طريقة توزيع الناتج بين الاستهلاك وإعادة الإنتاج من جهة وبين فئات المجتمع من جهة أخرى، وبين قطاعات الدولة والمناطق الجغرافية، فالهدف الأساسي للدولة في ظل النظام الاشتراكي يكمن في إشباع حاجات الأفراد وفقا للأولوية التي يتم وضعها في الخطة، ووفق مبدأ العدالة الاجتماعية.

[1] عبد الله قلش ،مرجع سبق ذكره ص146-147.

2- عيوب النظام الاشتراكي :

على الرغم من المبادئ البراقة التي يتبناها النظام الاشتراكي إلا أن هذه التجربة لم تنجح في الاستمرار لفترة طويلة في العديد من الدول، لأن هناك العديد من العوامل التي أدت إلى عدم قدرة الأنظمة الاشتراكية على الاستمرار. ويمكن إيجاز أهم عيوب النظام الاشتراكي فيما يلي[1]:

- ✓ تتجه الاشتراكية ضد الفطرة الإنسانية وتعلم الروح الاتكالية، وكذا انتشار البيروقراطية والقضاء على روح المبادرة والإبداع.
- ✓ تعطيل دور القطاع الخاص.
- ✓ تقليل فرص التنافس بين المنتجين.
- ✓ عدم وجود جهاز الثمن والأسعار.
- ✓ غياب نظام حوافز كفء.
- ✓ عجز النظام الاشتراكي عن استخدام الموارد النادرة للحصول على أكبر عائد ممكن.

سادسا :النظام الاقتصادي المختلط :

بالنظر إلى السلبيات والتناقضات التي يحملها كل من النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الاشتراكي من جهة، والإيجابيات والمزايا التي يتمتع بها كل منهما في نفس الوقت، الأمر الذي دفع ببعض المفكرين إلى التفكير في المزج بين بعض مبادئ وآليات كل من النظامين، من أجل الاستفادة من المزايا التي يتمتع كل من الاقتصاد المخطط والمزايا التي يتمتع بها اقتصاد السوق من جهة أخرى، لينتج بذلك ما يسمى بالنظام الاقتصادي المختلط (يرى البعض أنه نشأ على أيدي قادة دول عدم الانحياز ليجمع بين نظام السوق من الناحية الاقتصادية ونظام الحزب الواحد من الناحية السياسية[2]).

يحاول النظام الاقتصادي المختلط الجمع بين إيجابيات النظامين السابقين الرأسمالي و الإشتراكي و تجنب عيوبهما، غير أن التركيبة المنتهجة قد تكون أميل إلى واحد منهما رأسمالي أساسا مطعم ببعض سمات النظام الإشتراكي لتفادي بعض النقائص، أو اشتراكي أساسا مطعم بسمات الرأسمالي لتجنب عيوب الأخير؛

[1]- دويدار أسامة، المرجع السابق، ص 61-62.

[2] متوكل بن عباس محمد مهلهل، "**مبادئ الاقتصاد مدخل عام**"، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009 ، ص55 .

1- خصائص النظام الاقتصادي المختلط :

تتمثل سمات النظام الاقتصادي المختلط الأساسية في[1]:

-نظام اقتصادي نشط فيه قطاع عمومي إلى جانب قطاع خاص؛

-الجمع بين التخطيط الحكومي و آلية السوق؛ تتضمن الآلية الأولى اتخاذ الدولة لقرارات الإستثمار و الإنتاج و التسعير بالنسبة للقطاع العمومي و ينشط القطاع الخاص على أساس الآلية الثانية.

-تمارس الدولة الرقابة على نشاط القطاع الخاص عبر أدوات أهمها نظام التراخيص التي تمنح للقطاع الخاص من أجل إنشاء المشاريع...فعبر هذه العملية تتحكم في الإستثمار و الإنتاج في مختلف القطاعات و بالنتيجة تستطيع التحكم في كمية الإنتاج؛

-الحد من سيطرة المحتكرين بحكم أن الاحتكار يؤدي إلى الإستغلال عبر رفع الأسعار ما يضر بمستوى الرفاه للمجتمع؛

-تأمين الدولة لمصالح الطبقة العاملة بتشريع قوانين دعم لفئة البطالين و تحديد ساعات العمل و حد أدنى للأجر تجنبا لكل الممارسات المخلة بحقوق هذه الطبقة أو المؤدية إلى إخضاعها للإستغلال؛

-تكريس سيادة المستهلك :حرية اختيار السلع التي يستهلكها و على أساس تفضيلاته يسطر المنتجون سياساتهم..

من خلال ما سبق يمكن أن نستشف دور الدولة في النظام المختلط كما يلي[2]:

-إرساء البيئة القانونية المناسبة لعمل جهاز الأسعار :بتوفير الخدمات الأساسية المشجعة على ازدهار المبادلات و اتساع الأسواق و ضمان أمنها و تنظيمها...

-حماية نظام المنافسة :بالحد من نشوء و تأثير الاحتكار.

-الحد من الآثار السلبية لجهاز الأسعار :بالتدخل لضمان حدود دنيا من المستوى المعيشي عبر آليات مختلفة

[1] عبد النور هبال ، "**مطبوعة في مقياس مدخل للاقتصاد**"، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2022/2021 ،ص92- 94.

[2] نفس المرجع السابق ص 94.

منها تعويضات البطالة، الضمان الإجتماعي، برامج دعم بعض الفئات المحتاجة إلى مساعدة كالمسنين... كما يحافظ النظام على حقوق المنتج، من حقوق الملكية، وتوفير القوانين لعمل آلية السوق، وجهاز الأسعار، وحرية التعاقد وغيرها .

ولابد من الأخذ في الاعتبار أن تلك السمات والخصائص تختلف من دولة إلى أخرى ومن وقت لآخر، وربما في البلد الواحد يختلف من منشأة إلى أخرى، فالأمر نسبيا، ويأخذ كل واحد ما يتناسب مع طبيعة مشروعه.

2- عيوب النظام الاقتصادي المختلط :

و تتمثل عيوب هذا النظام فيما يلي [1] :

- صعوبة وضع حدود واضحة تفصل بين دور الجهات الخاصة وما تؤديه من أنشطة، وبين دور الحكومة وما تقوم به من نشاط اقتصادي.

- صعوبة إيجاد التناسب بين نشاط الجهات الخاصة من خلال المشروعات الخاصة، ونشاط الجهات الحكومية من خلال المشروعات العامة من أجل ضمان عدم سيطرة أحدهما على الآخر، أو إعاقة عمله، وهذا ما يتولد عنه في غالب الأحيان صراع بين الجهات الخاصة والحكومة.

-صعوبة الوصول إلى الإجراءات والأساليب التي يمكن اتباعها من أجل تحقيق التعاون والتناسق، وإلغاء التعارض والتناقض بين عمل الجهات الخاصة، وعمل الحكومة، وكذلك صعوبة التوصل إلى الكيفية التي يمكن أن يتم من خلالها تحقيق العدالة في توزيع الدخول في ظل اقتصاد تعمل فيه الجهات الخاصة لتحقيق أعلى دخل لمالكي هذه المشروعات، مع أقل تكلفة قد يكون المستهلك ضحيتها .

-صعوبة تحديد اتجاهات تطور الاقتصاد اللاحقة، ومدى هذا التطور في النظام الاقتصادي المختلط نتيجة لوجود دور مهم للمشروعات الخاصة التي لا يكون التطور هدف أساسي في ممارستها لعملها، وكذلك وجود الدور المهم للحكومة التي يكون التطور من أبجديات أعمالها الاقتصادية، فهذا التباين في الأهداف له دوره الهام في عدم تحديد الاتجاهات التطورية الاقتصادية.

[1] مختاري مراد،"**محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية**"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3، 2019/2018 ،ص 51-52.

سابعا : النظام الاقتصادي الإسلامي :

1-تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي :

يمكن تعريف الاقتصاد الإسلامي بأنه ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهة الإنسان من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية، وبدون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تكبيل حرية الفرد أو خلق اختلالات مستمرة سواء في الاقتصاد الكلي أو البيئة[1].

إن النظام الاقتصادي الاسلامي هو مجموعة الأصول العامة الاقتصادية المستخرجة من القرآن والسنة والتي تلائم البيئة المحيطة بنا والعصر الذي نعيش فيه، باعتبار أن الاسلام صالح لكل زمان و مكان[2].

2-أهداف الاقتصاد الإسلامي:

للاقتصاد الإسلامي عدة أهداف يمكن إجمالها فيما يلي[3] :

- تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تحقيق سعادة الإنسان، وذلك بتوفير الإمكانات؛ لتلبية حاجاته المادية المختلفة من مأكل وملبس ومسكن وزواج ...الخ، وبتوفير الإمكانات؛ لتلبية حاجاته المعنوية والروحية كذلك مثل: الصلاة والحج...الخ.
- تخفيف حدة التفاوت في توزيع الثروة، عن طريق العدالة والتكافل الاجتماعي.
- إقامة مجتمع يتمثل في قوله عز وجل:

{كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ} .

---

[1] محمود الوادي ، إبراهيم خريس ،حسين السمحان، " **دور الاقتصاد الإسلامي في الحد من الأزمات الاقتصادية** "،المؤتمر العلمي الدولي السابع تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال – التحديات – الفرص – الآفاق –جامعة الزرقاء الخاصة يومي 10-11 نوفمبر 2009 ص 3.

[2] الرماني زيد بن محمد،" **خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي**"، مجلة رابطة العالم الاسلامي، العدد 175 جدة، المملكة العربية السعودية، 1996 ، ص13.

[3] سعد طبري" **التنمية وتمويلها في ظل الاقتصاد الإسلامي**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3 2012/2011 ص9.

3-خصائص الاقتصاد الإسلامي:

يتميز التشريع الإسلامي بالخصائص التالية[1]:

- ❖ مصدره التشريع الإلهي حيث أن هذا التشريع يعتمد على الكتاب والسنة نصا وروحاً. .
- ❖ بنيت أحكامه على الدين والأخلاق، ويظهر ذلك واضحاً في فرض الزكاة، وتحريم الربا، والميسر، والخمر.
- ❖ الجزاء دنيوي و آخروي، وهذا ما يجعل المؤمن بوازع من نفسه يشعر بضرورة العمل بأحكام هذا الدين.
- ❖ الاعتداد بالباطن دون الظاهر، أي العبرة ببواطن الأمور فإذا اختلفت النية مع الظاهر وجب الحكم بمقتضى النية، ولا يكون الشيء حلالاً إذا كان هناك اختلاف بين الظاهر والباطن.
- ❖ قبوله للتطور، وهذا بناءاً على ما سبق من خصائص ، ومن القواعد المستنبطة من طرف الفقهاء، والتي تسمى " بالقواعد الفقهية ." ومن الأمثلة على القواعد الفقهية نذكر ما يلي:

- الضرورات تبيح المحظورات ..
- الضرورات تقدر بقدرها ، أي إذا اضطر الإنسان لمحظور فليس له أن يتوسع فيه، وإنما يقتصر منه على قدر ما تندفع به الضرورة فقط لا غير .
- لا ضرر ولا ضرار.
- يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام.
- يتحمل الضرر الأدنى لدفع الضرر الأعلى.
- الضرر يدفع بقدر الإمكان.
- درء المفاسد مقدم على جلب المصالح.
- ما جاز لعذر بطل بزواله.
- إذا زال المانع زال الممنوع.
- الغُرم بالغُنْم، "الغرم" وهو ما يلزم الشخص لقاء شيء، من مال أو نفس، مقابل "بالغنم" وهو ما يحصل له من مرغوبه من ذلك الشيء .
- الأمور بمقاصدها.
- ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

[1] سعد طبري، نفس المرجع السابق ص13-14

- المشقة تغلب التيسير، ويقصد بالمشقة التي تنفك عنها التكاليف الشرعية .
- لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان ، أي يتغير الحكم بتغير عرف وعادات أهل البلد .
- الأصل في الأشياء الإباحة .
- الحكم يدور مع علته، فيثبت بثبوتها، وينتفي بانتفائها .
- كل شرط يخالف أصول الشريعة باطل .
- لا ينزع شيء من يد أحد إلا بحق ثابت .

و غيرها من قواعد كلها تشير إلى أن التشريع الإسلامي تشريع خالد ومتطور وصالح لكل زمان و مكان .

4-مبادئ النظام الاقتصادي في الإسلام:

يرتكز النظام الاقتصادي الإسلامي على ثلاثة ركائز أو أركان أساسية كما تعتبر المبادئ الرئيسية لتنظيمه وهي كالتالي[1] :

أ. مبدأ الملكية المزدوجة:

يعترف الإسلام بالملكية الخاصة والملكية العامة ولا يعتبرها استثناءً أو علاجاً مؤقتاً اقتضته ظروف معينة .وذلك ينطلق من نظرة الإسلام إلى الفرد بوصفه كياناً مستقلاً وبالتالي فالشريعة والقانون يحميان ملكيته ويصوناها من الاعتداء، وأيضاً بوصفه كياناً اجتماعياً وبالتالي يحدد علاقات الفرد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مع المجتمع الإسلامي.

ب. مبدأ الحرية الاقتصادية المحدودة:

يتجلى التحديد الإسلامي للحرية الاجتماعية في الحقل الاقتصادي بشكلين أساسيين اثنين، **الشكل الأول،** ويتمثل بالتحديد الذاتي النابع من الإيمان الشخصي(الفردي)ومن المشاعر الاجتماعية المنعكسة في نفس وروح الفرد المؤمن(الواجبات والمسؤوليات التي تقع على كاهل الفرد) وبالتالي فالحرية الاقتصادية محدودة بعدم إنماء الثروة وتراكمها على حساب المجتمع.

أما الشاكل الثاني، فيتمثل بالتحديد الموضوعي(الخارجي)النابع من أحكام الشريعة وتعاليمها التي تحقق العدالة الاجتماعية كما تجيز للدولة التنصل المباشر في تحديد حريات ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية المخالفة لمبدأ

[1] مصطفى عبد الله الكفري، غسان إبراهيم "**المدخل إلى علم الاقتصاد**" منشورات جامعة دمشق،1439هـ ص200-201

العدالة والتكافل الاجتماعي .وتتدخل الدولة كلما آلت الحرية الاقتصادية إلى الفساد أو الإساءة إلى المصلحة العامة، وذلك يستدعي تدخل الدولة لمكافحة الغش والاحتكار والتدليس والتغرير و مراقبة الأسعار والمؤن وغيرها من القضايا التي تمس تحقق المصلحة العامة.

ت. مبدأ العدالة الاجتماعية:

تقوم الرؤية الإسلامية للعدالة الاجتماعية على مبدأين اثنين:

أولهما :مبدأ التكافل العام، وثانيهما، مبدأ التوازن الاجتماعي.

ويعني المبدأ الأول، ضرورة توزيع الدخل والثروة بشكل عادل قدر المستطاع على كل أفراد المجتمع، بينما يعني المبدأ الثاني ضرورة تحقيق الانسجام والتجانس بين أفراد الجماعة وبين الأمة، فضلاً عن استبعاد المنازعات والمشاحنات و التمايزات الاجتماعية، أي تحقيق التقارب الاجتماعي والوئام والمصالحة المجتمعية.

II. السياسات الاقتصادية Economic Policy

1.مفهوم السياسة الاقتصادية :

تعرف السياسة الاقتصادية على أنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق أهداف اقتصادية خلال فترة زمنية محددة، كما أنها مجموعة من الأهداف والأدوات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة[1].

ويمكن أيضًا تعريف نظرية السياسة الاقتصادية بناءً على اقتصاديات الرفاهية كعنصر من عناصر نظرية الاقتصاد الجزئي التي تركز على مسألة كيفية الاستغلال الأمثل للموارد المحدودة من أجل ضمان هذا المستوى من السلع الذي يعده المجتمع أفضل ما يمكن. وعلى عكس التعريفات الكلاسيكية للسياسة الاقتصادية القائمة على التحقق من التفضيلات السياسية للمعايير الفردية، فإنها تستخدم معيار باريتو الأمثل والأكثر موضوعية والمعايير المستمدة منه. لقد تم تطوير معايير ضمن اقتصادات الرفاهية لتمكين تقييم بدائل التنمية داخل المجتمع أو من حيث تدابير السياسة العامة. وتعتمد السياسة الاقتصادية على ندرة السلع والموارد الطبيعية باعتبارها المشكلة الأساسية في الاقتصاد، وتقوم نظرية السياسة الاقتصادية على معيار الكفاءة الاقتصادية والعدالة والتقدم والاستقرار الاقتصادي[2].

2.أهداف السياسة الاقتصادية :

يمكن تلخيص أهم أهداف السياسة الاقتصادية فيما يسمى بأهداف المربع السحري لكالدور" وتتمثل فيما يلي[3]:

– **تحقيق النمو الاقتصادي** : النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة المتوسط الناتج الداخلي الحقيقي الفردي والذي يقاس بقسمة الناتج الداخلي الحقيقي الوطني على عدد السكان، لتحقيق ذلك ينبغي أن يكون معدل نمو الناتج الحقيقي الداخلي أكبر من معدل النمو الديموغرافي حسب كالدور يجب أن يبلغ معدل النمو

[1] عمر الشريف ،" **السياسات الاقتصادية وأدوات تحقيق نجاح التنمية والاستقرار في إطار النظام الإسلامي**"، الملتقى الدولي: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل جامعة غرداية – الجزائر، 24 – 23فيفري 2011 ، ص3.

[2] محمد أحمد عيد ،" **السياسات الاقتصادية ودورها في معالجة مشكلة التضخم في مصر خلال الفترة من 2003حتى 2022**"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد – العدد الحادي والعشرون – يناير 2024 ، ص325.

[3] نيس سعيدة ، " **محاضرات في مادة السياسات الاقتصادية** "، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر علوم اقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة حمه لخضر بالوادي 2022/2021 ص 8-9.

الاقتصادي بين 5% و 6%. يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف السياسة الاقتصادية، لا يتحقق إلا إذا كان البلد يملك إمكانيات متزايدة لإنتاج السلع والخدمات.

- **الاستخدام الكامل** : التشغيل الكامل لكل الطاقات الإنتاجية والتي تعتبر العمالة أهم عنصرا فيها وذلك من خلال توفير فرص عمل لكل فرد راغب وقادر عن العمل، أي تحقيق أقصى ما يمكن من التوظيف والعمل عند أدنى مستوى من البطالة (0) برفع مستوى العمالة يرتفع الإنتاج ومن ثم يرتفع معدل النمو الاقتصادي، لأن تزايد معدلات البطالة يعني تزايد الطاقات الإنتاجية العاطلة وبالتالي التأثير السلبي على النمو الاقتصادي، ناهيك عن الآثار السلبية الاجتماعية والنفسية للبطالة.

– التوازن الخارجي : من الأهداف التي تسعى السياسة الاقتصادية تحقيقها هي العمل على تحقيق توازن في العلاقات الدولية الاقتصادية مع العالم الخارجي والتي يعبر عليها بتوازن ميزان المدفوعات الذي يتكون من الصادرات والواردات وتدفقات رؤوس الأموال. يتمثل هدف السياسة الاقتصادية في هذا المجال في تعظيم الصادرات والعائد منها لتفادي المشاكل الاقتصادية مثل المديونية وتخفيض قيمة العملة، وقد عبر كالدور عن التوازن الخارجي بفائض ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج الداخلي الخام الذي يجب أن يكون في حدود 2%.

- **استقرار المستوى العام للأسعار** : إن الارتفاع الدائم في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى تدهور قيمة العملة التضخم) وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية ومن ثم انخفاض الاستهلاك وحدوث حالة من الكساد حيث ينخفض الاستثمار والإنتاج وتنتشر البطالة، ويصاب الاقتصاد بأضرار جسيمة تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي، لذا فان التحكم في التضخم يعتبر أولوية حتى وإن كان يتعارض مع أهداف أخرى مثل التشغيل الكامل منطق منحنى فيلبس). وهكذا فإن الاقتصادي كالدور يعتقد أن النسبة المثلى للتضخم ينبغي أن تكون معدومة.

يلخص عالم الاقتصاد كالدور الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية في شكل بياني رباعي الرؤوس حيث كل رأس يمثل هدفا من الأهداف الأربعة. يمكن قياس أثر السياسة الاقتصادية لأي بلد بربط مختلف المحاور المكونة للمربع، حيث كلما كانت مساحته أكبر كلما دل ذلك على فعالية السياسة الاقتصادية المنتهجة، وكلما اتجهت رؤوس المربع إلى الداخل كلما كان الوضع الاقتصادي صعب.

والشكل التالي يعبر على أهداف المربع السحري لكالدور .

الشكل (1) : أهداف المربع السحري لكالدور

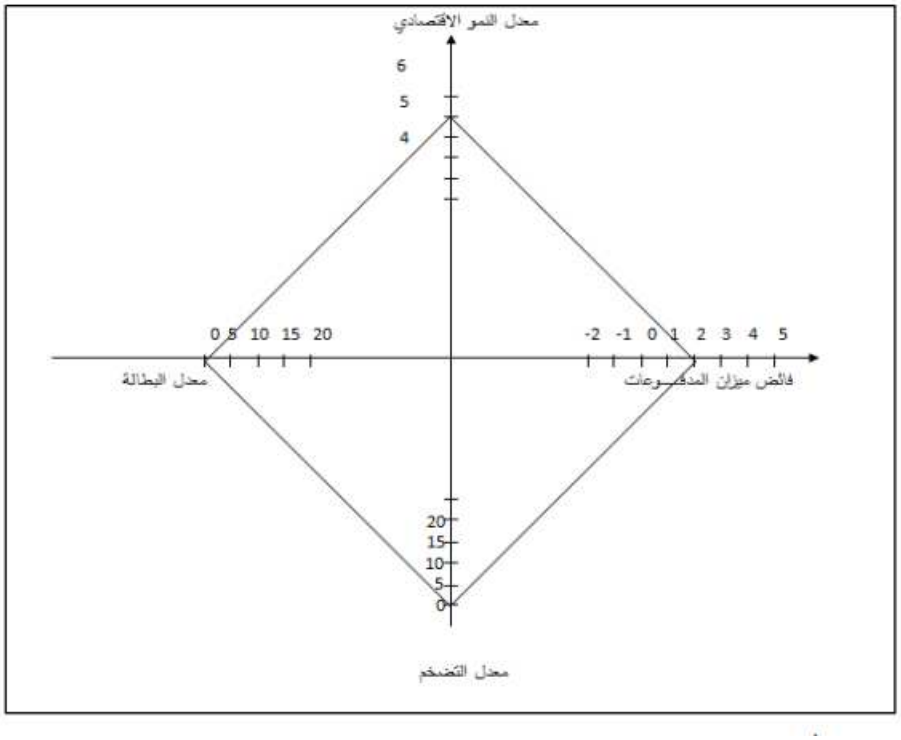

المصدر : نيس سعيدة ، مرجع سبق ذكره ص 9.

3.أنواع السياسة الاقتصادية:

يمكن التمييز بين الأنواع التالية للسياسة الاقتصادية [1]:

أ . **سياسة الضبط** :تتعلق سياسة الضبط بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم ، المحافظة على توازن ميزان المدفوعات ، استقرار العملة ، البحث عن التوظيف الكامل، هذا بالمفهوم الضيق ، أما بالمفهوم الواسع فتعني مجموع التصرفات الهادفة الى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه (تقليص الضغوط الاجتماعية ، السياسات المضادة للأزمة).

[1] بن الحاج جلول ياسين ، **مطبوعة في مقياس مدخل للاقتصاد**"، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة ابن خلدون تيارت 2023/2022، ص 127-128.

ب . **سياسة الإنعاش:**

يهدف الانعاش إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية ، مستخدما العجز الموازني ، حفز الاستثمار ، الأجور و الاستهلاك ، تسهيلات القرض ... الخ ، و هي مستوحاة من الفكر الكينزي ، و نلجأ في بعض الأحيان الى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك و الانعاش عن طريق الاستثمار .

ج . **سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي** : وتعبر عن سياسة اقتصادية تهدف الى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي ، و تتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة ، تفضيل التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الاقتصادي و التشغيل .

د . **سياسة الانكماش** : و هي سياسة تهدف الى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الاجبارية على الدخل ، تجميد الأجور ، مراقبة الكتلة النقدية ، و تؤدي هذه السياسة في العادة الى تقليص النشاط الاقتصادي,

هـ . **سياسة التوقف ثم الذهاب** :و هي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا و تتميز بالتناوب المتسلسل السياسة الانعاش ثم الانكماش حسب ألية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الانتاجي . و السياسة النقدية تعبر عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصادين وهي مهمة البنك المركزي والمتمثلة في ممارسة الرقابة على النقود من خلال معدلات الفائدة.

و.السياسة المالية: السياسة المالية هي السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها و إيراداتها و موازنتها العامة و ذلك بهدف انتاج أثار مرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة في ظل ما تعتنقه من مبادئ

و يمكن التمييز بين أنواع السياسة الاقتصادية تبعا للأثار المتوقعة ما إذا كانت في المدى القصير أو في المدى الطويل و عليه نميز بين:

- **السياسة الظرفية** : و تتعلق أساسا بالسياسة الميزانية والسياسة النقدية .
- **السياسة الهيكلية** : و تتعلق أساسا بالسياسة الصناعية و السياسة الاجتماعية.

المحور الثالث : المشكلة الاقتصادية

I.المشكلة الاقتصادية

إن المشكلة الاقتصادية تشكل جزءا من المشكلة الإنسانية العامة، اذ أن الاقتصاد يمثل جانبا من شؤون الحياة و ليس كلها، غير أن تحديد هوية و حقيقة هذه المشكلة لا زالت نقطة اختلاف بين المذاهب المختلفة .

1.مفهوم المشكلة الاقتصادية :

فالرأسمالية تعتبر أن المشكلة الاقتصادية هي نقص الموارد الطبيعية نسبيا، نظرا إلى محدودية الطبيعة نفسها و التي لا تفي بالحاجات المادية الحياتية للإنسان، التي تبدو في تزايد مستمر، فتنشأ المشكلة حول كيفية التوفيق بين الإمكانات الطبيعية المحدودة و الحاجات الإنسانية المتزايدة [1].

و تتمثل كذلك في " محدودية الموارد، و كثرة الحاجات التي تفرض على المجتمع الاختيار و وضع الأولويات، و من ثم التضحية فالموارد محدودة عبر الزمن بالمقارنة بين حاجات و رغبات الإنسان المتعددة و المتجددة.[2]

2.أسباب المشكلة الاقتصادية:

من خلال التعاريف والمفاهيم التي تبناها الفكر الرأسمالي للمشكلة الاقتصادية، برزت هناك مجموعة من الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى ظهور المشكلة الاقتصادية، هذه العوامل والأسباب إتفق علماء الاقتصاد على أنها هي الأركان الرئيسية في المشكلة الاقتصادية. مع اختلاف التسمية فالبعض يطلق عليها أسباب والآخر أركان أو عوامل. هذه الأركان هي سبب ظهور المشكلة الاقتصادية ولا يمكن علاج المشكلة الاقتصادية إلا من خلال التعرف عليها و سنتطرق فيما يلي لأسباب المشكلة الاقتصادية [3]:

---

[1] جلال أحمد أمين ، **'مبادئ التحليل الاقتصادي"**. القاهرة :مكتبة وهبة ،1968 ،ص16.

[2] ا هايل عبد المولى طشطوش ،" **المشكلة الاقتصادية بين التوصيف و الحل، من منظور اقتصادي إسلامي"**. بحث مقدم لمنتدى الاقتصاد الاسلامي، دبي، 2015، ص8 .

[3] معتز عبد الله مسالمة" **المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي – أوجه الاختلاف وأوجه الاتفاق**-" بمشروع تخرج 690 لمرحلة الماجيستير تخصص اقتصاد و مصارف إسلامية جامعة اليرموك ص 15-20

أ. ندرة الموارد (Relative scarcity)

والمقصود بالندرة هو(الندرة النسبية للموارد الاقتصادية اللازمة لإشباع رغبات الإنسان). أو هي عبارة عن" معنى نسبي عن العلاقة بين الحاجات الإنسانية ووسائل اشباعها . فقد تكون الكميات الموجودة من مورد ما كبيرة نوعاً ما ولكنه يعتبر مورداً نادراً اذا ما قيس بالرغبات البشرية التي ينبغي اشباعها ،أي أنه نادر من حيث كمية عرضه المتاح قياساً بمستوى الاشباع المطلوب للحاجات". هذه هي أبرز التعاريف للندرة النسبية والتي بمجملها تعني أن حاجات الإنسان أكثر من الموارد نسبياً. ومن أسباب المشكلة الاقتصادية:

1- عدم كفاية موارد المجتمع الطبيعية والبشرية.

2- عدم كفاءة استخدام الموارد المتاحة. وهذا يقودنا إلى أن مشكلة الندرة ليست ظاهرة طبيعية فقط بل لها ارتباط مباشر بالإنسان. وذلك لأن قدرة المجتمع في التغلب على هذه الظاهرة ترتبط بدرجة تطور المعرفة الفنية والعلمية في ذلك المجتمع، فبقدر ما تزداد درجة تقدم هذه المعرفة، وبقدر ما نعرف من إمكانيات استخدامها لإشباع الحاجات تتهيأ السبل المواتية لتنمية قدرات الإنسان في السيطرة على هذه الموارد.

3- قابلية بعض الموارد للنفاذ والنضوب.

4- زيادة عدد السكان بنسبٍ تفوق الزيادة في الإنتاج.

وكون الندرة نسبية يعني أن بإمكان الإنسان تنمية الموارد الاقتصادية. وتخفيف حدة الندرة، فبقدر ما تزداد درجة تقدم المعرفة الفنية و التقنية، و بقدر ما نعرف من خصائص الأشياء ومن القوانين التي تحكم العلم بقدر ما يُسَهِل ذلك في زيادة الاستفادة من هذه الموارد وإشباع لا الحاجات الإنسانية.

ومن الأمور المسلم بها أن مشكلة الندرة تلازم كافة المجتمعات الإنسانية سواء بما في ذلك الدول الغنية أو الدول النامية والفقيرة. وهذه الصفة الاساسية لمسألة الندرة تجعل منها أمراً نسبياً. لذلك فأن حل المشكلة الاقتصادية يتطلب منا دوماً حسن استغلال الموارد النادرة ذات الاستعمالات المختلفة والمتعددة على أفضل وجه ممكن وتوظيفها في أحسن استعمال على النحو الذي يحقق أقصى الغايات ويلبي أكبر اشباع ممكن من حاجات ومتطلبات الإنسان.

و تنقسم الموارد إلى قسمين[1]:

– **موارد حرة(غير اقتصادية)**: و هي موارد غير نادرة؛ تتوفر بكميات كبيرة و كافية لذلك لا نبذل ثمنا للحصول عليها؛ من أمثلتها :الهواء، أشعة الشمس، ماء البحر، طاقة الرياح...

– **موارد نادرة** :تتوفر بكميات محدودة لا تكفي كل الاحتياجات لذلك يتطلب الحصول عليها دفع ثمن مقابل ذلك؛ و بمكن تصنيفها بدورها إلى ثلاثة أنواع:

-**موارد طبيعية** :تتمثل في الأرض؛ و ما تحتها(النفط، الخامات...) و ما عليها(الغابات النبات الأنهار ...).

–**موارد بشرية** :يعبر المورد البشري عن الجهد الإنساني الواعي المبذول في سبيل تحويل الموارد المختلفة إلى سلع و خدمات تشبع الحاجات؛ سواء كان العمل ذهنيا (تخطيط،تنظيم، تسيير...)أو عضليا يدويا؛

-**موارد رأسمالية** :و تعبر عن الوسائل و الإمكانيات المستخدمة في إنتاج السلع و الخدمات؛ حيث تتضمن هذه الموارد الموجودات النقدية(المال) و الموجودات العينية (الآلات، المعدات، المباني و الأدوات...).

ب.لا نهائية الحاجات:

من أسباب وجود المشكلة الاقتصادية كون حاجات الإنسان لا متناهية وغير محدودة ، فمن طبيعة الإنسان أنه كلما أشبع رغبة تثور في نفسه رغبات أخرى.

تعرف الحاجة بأنها:(شعورْ شخصي بالرغبة في الحصول على شيء معين ويرافق هذا الشعور عادةً إحساس بالحرمان وبعدم الرضى، أو الالم الأمر الذي يدفع بصاحب هذه الحاجة إلى تلبيتها). ورغم تعدد معاني الحاجة فإنها تدل دائماً على حالةٍ نفسية. ولكن الحاجة في علم النفس تختلف عن الحاجة في الاقتصاد. فالذي يفرق بين الحاجة النفسية والحاجة في الاقتصاد، هو وسيلة اشباع هذه الحاجة أي موضوع الحاجة فإذا كان موضوع الحاجة مالاً اقتصادياً، أي نادراً بالنسبة للحاجات اعتبرت الحاجة اقتصادية .

أما أهم خصائص الحاجات البشرية من الناحية الاقتصادية فهي:

[1] عبد النور هبال مرجع سبق ذكره ص13-14.

1- **القابلية للتعدد:** فالحاجات الإنسانية في الأصل عديدة ومتنوعة وتتنوع باستمرار تبعاً لتقدم الحضارة وتتغير بتغير العادات في المجتمعات، وهي كثيرة بحيث تفوق القدرة على تحقيق اشباعها. وهذه الحاجات لا حدّ لها . مع العلم أن الكماليات تدخل في المفهوم الاقتصادي لكلمة حاجة.

2- **القابلية للإشباع:** فكل حاجة قابلة للإشباع، لذلك فالمنفعة تميل إلى التناقص مع استمرار الاشباع و معنى قابلية السلعة للإشباع هو أن مقداراً من المال يكفي لإشباع هذه الحاجة. وترد قابلية الحاجة للإشباع إلى طبيعة الإنسان النسبية، فالإنسان محدود القدرة ولكن بعض الكتاب يستثنون من هذه القاعدة الحاجة إلى النقود والحاجة إلى الترف.

3- **القابلية للاستبدال:** وهذا يعني إمكانية الاستعاضة عن قضاء حاجة معينة، بقضاء حاجة أخرى، أو الاستعاضة بسلعة أخرى. ولهذا العامل قيمةً كبرى في الحياة الاقتصادية إذ به يحد من سلطان التمادي في ارتفاع الأسعار من قبل المحتكر، مثلاً في رفع ثمن السلعة التي يحتكرها إلى ما لانهاية من قبل المحتكر.

4- **الحاجات والرغبات غير محدودة(لا نهائية):** أي عدم وجود نهاية لرغبات الإنسان، فهي قابلة للزيادة على مرّ الزمن.

5- وكذلك من خصائص الحاجات القابلية للقياس والقابلية للانقسام.

ت. الاختيار:

نتيجة لتعدد وتطور الحاجات الإنسانية وندرة الموارد الاقتصادية، يجد الإنسان نفسه تحت ضغط الحاجة إلى الاختيار بين أي الحاجات يشبع أولاً، وذلك لعدم القدرة على اشباع كل هذه الحاجات. فندرة الموارد تتطلب منا استغلال الموارد الاقتصادية النادرة ذات الاستعمالات المتعددة والمختلفة على أفضل وجهٍ ممكن وتوظيفها في أحسن الاستعمالات في سبيل تحقيق أقصى الغايات وأكبر قدر ممكن من الاشباع لحاجاتنا اللامحدودة. وهذا يتطلب منا ترتيب هذه الحاجات حسب أولويتها وأهميتها أي سلم الأفضليات.

ويقصد بالاختيار: (الاختيار القائم على المبادئ الاقتصادية والمرتكز على منطق العقلانية والذي يعني التوفيق بين الاستعمالات البديلة المتاحة له، أي الاختيار بين أي الحاجات التي يجب على الإنسان أن يقوم بإشباعها وأي الحاجات التي يضحي بها ويتخلى عن اشباعها). وكما أن الفرد يواجه دائماً مشكلة الاختيار فأن الجماعة أيضاً

تواجه نفس المشكلة وكذلك المجتمع والدولة فتدعوها ندرة مواردها إلى ضرورة توجيهها نحو إشباع الرغبات وذلك على حساب الحرمان من اشباع رغبات أخرى.

3.عناصر المشكلة الاقتصادية

يطرح التحديد السابق لطبيعة وماهية المشكلة الاقتصادية على مستوى المجتمع ككل عدد من التساؤلات الهامة، والتي تثار في طرق وأساليب تنظيم وإدارة عمليات إنتاج وتوزيع الموارد الاقتصادية (أو الثروة)، بغية مواجهة المشكلة الاقتصادية.

وأهم هذه التساؤلات تتمثل فيما يلي[1]:

الأول: ماذا ننتج؟ وبأي كميات؟ أو ما هي أنواع وكميات السلع والخدمات التي يتعين إنتاجها؟

طالما أن أي مجتمع يواجه مشكلة ندرة الموارد لتلبية الاحتياجات غير المحدودة لأفراده، فمن المحتم عليه أن يفاضل ويختار بين الحاجات المتعددة على ضوء أهميتها النسبية وحجم موارده المتاحة واستخداماتها المختلفة. وغني عن البيان أن هذا التفضيل والاختيار لبعض الحاجات الإنسانية على حاجات أخرى (والذي يعني بعبارة أخرى التضحية ببعض الحاجات في سبيل إشباع البعض الآخر)، يمكن على أساسه تحديد أنواع وكميات السلع والخدمات التي يتعين إنتاجها. ومتى تم تحديد هذا، فإنه بعد ذلك يتم توزيع وتخصيص الموارد على فروع الإنتاج المختلفة، من زراعة وصناعة وخدمات ... الخ.

الثاني: كيف ننتج؟ أو ما هي طريقة الإنتاج المناسبة للحصول على سلعة أو خدمة معينة؟

وبديهي أن هذا التساؤل يفترض تعدد الطرق الفنية لإنتاج السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في توفيرها، وتختلف تلك الطرق الفنية للإنتاج باختلاف نسب الجمع بين عناصر الإنتاج الضرورية لإنتاج كمية معينة من السلعة أو الخدمة. ومن ثم فإن الإجابة عليه تتطلب الاختيار لأنسب طرق أو فنون الإنتاج، طالما أن هناك أكثر من طريقة لعناصر الإنتاج المختلفة واللازمة لإنتاج السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في توفيرها.

الثالث: لمن ننتج؟، أو كيف يتم توزيع السلع والخدمات المنتجة على عوامل الإنتاج المختلفة، نظير خدماتها التي ساهمت بها في إنتاج تلك السلع والخدمات؟

[1] بقة حسان مرجع سبق ذكره ص 28-29.

يتطلب هذا السؤال التوصل إلى الكيفية التي يتم بها توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين به، وعدالة توزيع الناتج لا تعني أن يتساوى نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة، وإنما أن يتناسب هذا النصيب مع مدى مساهمة الفرد في عملية الإنتاج. فلا شك أن هذه المشكلة تعتبر من أعقد وأخطر المشكلات، وأكثرها إثارة للجدل والنقاش بين المفكرين الاقتصاديين لاتصالها الوثيق بمبدأ العدالة الاجتماعية.

4.خصائص المشكلة الاقتصادية :

تتميز المشكلة الاقتصادية بصفتها موضوع علم الاقتصاد بمجموعة من الخصائص نورد بعضها فيما يلي[1] :

أ. **العمومية:** أي أن المشكلة الاقتصادية مشكلة عامة زمانيا ومكانياً ، وهي تعني أن المشكلة الاقتصادية موجودة قديما وحديثا وهي ذات بعد مكاني بحيث تمتد إلى كل الأماكن ولا ينفرد بها مكان دون آخر؛

ب. **الديمومة:** بمعنى أنها دائمة وأبدية ، تنطبق على كل العصور والأزمنة ، فالإنسان منذ خلقه الله تعالى واجه هذه المشكلة ، والمجتمعات الحديثة تعاني منها ، كما أن المجتمعات سوف تواجه هذه المشكلة مستقبلا؛

ت. **الندرة النسبية:**حيث أن الموارد محدودة ولها استخدامات متعددة و بديلة، فلا بد إذن من الاختيار والتضحية؛

ث. **مشكلة اختيار وتخصيص:**بسبب محدودية الموارد وعدم محدودية الحاجات، بحيث تظل دائما الحاجات أكثر من الموارد.

ج. **التضحية:** و لأن الحاجات دائما أكثر من الموارد ، ولأن الموارد لها استخدامات بديلة لبعضها، فلابد إذن من وجوب تضحية الفرد أو المجتمع ببعض الحاجات مقابل اشباعه لبعض الحاجات الأخرى الأكثر أهمية. و عملية التضحية هذه تستوجب المقارنة والمفاضلة بين الحاجات المختلفة لترتيب أولوياتها بالنسبة للفرد وبعد ترتيب الحاجات يقوم بتخصيص الموارد المتاحة ليتمكن بعد ذلك من استخدام بعض الموارد التي قام بتخصيصها لإشباع بعض الحاجات التي قام بترتيبها.

[1] شطيبي حنان ، **محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد**"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس – جذع مشترك ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، 2018/2017 ص 17.

II.إمكانيات الإنتاج للمجتمع

1. تكلفة الفرصة البديلة :

عرفنا أن موارد المجتمع محدودة بالنسبة للحاجات، وأن هذه الموارد ذات استخدامات متعددة أنه يجب الاختيار بين تلك الاستخدامات، وهذا الاختيار يكون له تكلفة تسمى تكلفة الفرصة البديلة. فمثلاً إذا كان يمكن استخدام الموارد المتاحة للمجتمع في إنتاج السلع الصناعية فإنه يكون قد ضحى بإنتاج السلع الأخرى البديلة التي يمكن لهذه الموارد أن تستخدم في إنتاجها وهي السلع الزراعية. وبالتالي تكون تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلع الصناعية هي السلع الزراعية التي ضحى بها وضاعت عليه بسبب اختياره توجيه الموارد لإنتاج السلع الصناعية. أي أن تكلفة الفرصة البديلة" Cost Opportunity إنما يقصد بها الفرصة البديلة التي تم التضحية بها بسبب اختيار معين دون اختيار آخر. وبالاعتماد على منحنى إمكانية الإنتاج يمكن توضيح فكرة تكلفة الفرصة البديلة واستيعاب عملية الاختيار التي تواجه المجتمع عند استخدام موارده والتي تمثل صلب المشكلة الاقتصادية[1].

و يمكننا تفهم حقيقة المشكلة الاقتصادية وكيفية الإجابة على الأسئلة ماذا ؟ وكيف؟ ولمن؟ من خلال ما يسمى بمنحنى إمكانيات الإنتاج.

2. منحنى إمكانيات الإنتاج :

تبين حدود امكانيات الانتاج (production - possibility frontier) أقصى كمية من الانتاج يمكن لاقتصاد ما الحصول عليها، مع أخذ معارفه التكنولوجية وكمية المدخلات المتاحة له في الاعتبار. وتمثل حدود امكانيات الانتاج قائمة الخيارات الانتاجية المتاحة للمجتمع[2].

[1] صالح أحمد على جامع، " **الاقتصاد الكلى بين النظرية و التطبيق** "، ط 1 جي تاون للنشر، الخرطوم ، 2018م ص12.

[2] بول ساموبلسون وآخرون (1995) ،"**الاقتصاد**"، ترجمة : هشام عبد الله مراجعة د. أسامة الدباغ ، الطبعة الثانية الدارالأهلية للنشر والتوزيع – عمان 2006 ص34.

ويعرف منحنى إمكانيات الإنتاج بأنه ذلك المنحنى الواصل بين النقاط المختلفة والتي تمثل كل منها توليفة من الكميات التي يمكن إنتاجها من سلعتين باستخدام جميع الموارد المتاحة للمجتمع[1]. يفيد هذا المنحنى في عملية توضيح المفاهيم التي تتعلق بكل من الندرة والاختيار وتكلفة الفرصة البديلة[2].

عند رسم منحنى إمكانيات الإنتاج نفترض عدة افتراضات من هذه الافتراضات أن[3] :

- جميع عناصر الإنتاج من العمل ورأس المال والأرض وما إلى ذلك محدودة.
- المستوى التقني أو المعرفي ثابت.
- ينتج المجتمع سلعتين فقط أو مجموعتين من السلع.
- إن الاقتصاد يوظف موارده توظيفاً كاملاً، ويقصد بالتوظيف الكامل Full-employment الحالة التي تكون فيها جميع الموارد المتاحة مستخدمة وموظفة بالكامل دون وجود أي موارد عاطلة أو غير مستغلة

الشكل(2) : منحنى إمكانيات الإنتاج-1-

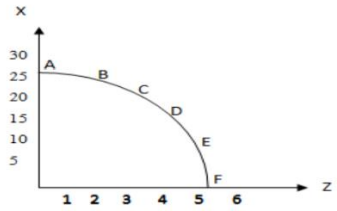

المصدر : نضال علي عباس وسامر علي عبد الهادي، "**مبادئ الاقتصاد الجزئي**"، الطبعة الأولى ، دار الأيام 21 عمان ، 2015 ، ص ،21

مثال :لنفرض أن اقتصاد ما ينتج سلعتين (مواد غذائية و ملابس) حسب التوليفات في الجدول أدناه :

[1] شريفي مسعودة ، " **محاضرات وتمارين في الاقتصاد الجزئي**"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة بشار 2010/2009 ص5.

[2] عامر علي سعيد ،" **مقدمة في الاقتصاد الجزئي** "، الطبعة الأولى ، دار البداية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009، ص48.

[3] شريفي مسعودة ،مرجع سبق ذكره ، ص 5

الجدول(1):إمكانيات الإنتاج لاقتصاد ينتج المواد الغذائية و الملابس

التوليفات	مواد غذائية Z	ملابسX	تكلفة الفرصة البديلة للمواد الغذائية
A	0	25	-
B	1	23	2
C	2	15	8
D	3	10	5
E	4	6	4
F	5	0	6

المصدر :نضال علي عباس وسامر علي عبد الهادي، نفس المرجع السابق ص ،17

إذا أخذنا التوليفة الأولى يجب إنتاج 25 وحدة من السلعة X وصفر من السلعة Z أي أنه تم استغلال جميع الإمكانيات في جانب واحد وهو إنتاج السلعة الثانية، أما إذا اخترنا الخيار الأخير فإنه يتم تسخير كافة الإمكانيات لإنتاج السلعة وتم إنتاج تماما (5) وحدات و صفر من السلعة (X)، أما إذا نظرنا إلى باقي الخيارات فنلاحظ أنه يوجد توزيع ما بين استخدام الإمكانيات الإنتاجية في إنتاج أحجام مختلفة ومن كلا السلعتين ، فمثلا عند التوليفة (D) نلاحظ عملية الإنتاج ل (3) وحدات من السلعة (Z) و (10) وحدات من السلعة (X) بمعنى أن زيادة الإنتاج من السلعة (Z) كان وفقا للتضحية بحجم معين من السلعة (X) وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد الاقتصادية. وهذا ما يمكن تمثيله بصورة أدق من خلال المنحنى التالي:

الشكل رقم (3): منحنى إمكانيات الإنتاج –2–

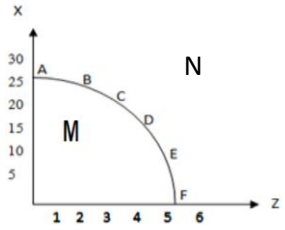

المصدر : نضال علي عباس وسامر علي عبد الهادي، مرجع سابق، ص 21.

يلاحظ من خلال الشكل السابق الذكر بوجود علاقة عكسية بين إنتاج المواد الغذائية والملابس فالانتقال من النقطة (A) إلى (B) أدى إلى تقليل الكميات المنتجة من الملابس وزيادة الكميات المنتجة من المواد الغذائية ، وهذا ما بين لنا فكرة تكلفة الفرصة البديلة ، ومعنى ذلك أن إنتاج المزيد من سلعة ما فإنه سيكون على حساب السلعة الأخرى

، وهذا ما لاحظناه في الجدول السالف في العمود الأخير منها حيث يتم إبراز تكلفة الفرصة البديلة ، أي أنه يمكن استخدام العلاقة التالية لتحديد أحجام التكلفة البديلة:

تكلفة الفرصة البديلة تساوي مقدار التغير في السلعة (X) مقسومة على مقدار التغير في السلعة (Z) كما يتضح من الجدول أيضا في الجزء الأخير منه يمكننا إبراز التكلفة المتزايدة والذي يعني زيادة التكلفة في كل مرة ترغب في زيادة حجم إنتاجنا من السلع الغذائية 7 فيلاحظ أنه عند إنتقالنا من التوليفة الأولى إلى الثانية يتم التضحية ب 2 من الوحدات من الملابس وعند إنتقالنا للتوليفة الثالثة سيتم التضحية ب 8 وحدات من الملابس ، وهكذا نظرا لمحدودية عناصر الإنتاج المستعملة في إنتاج حجم معين من السلعتين ، مما يؤدي في كل مرة إلى زيادة أو نقص حجم أحد السلعتين على حساب الأخرى. كما نلاحظ أيضا من خلال الشكل السابق أن أقصى التوليفات التي يمكن تطبيقها تقع على منحنى إمكانيات الإنتاج عند النقاط من (A حتى (F). أما النقطة التي تقع أسفل منحنى إمكانيات الإنتاج (M) فتعتبر بديل غير مثالي يعني عدم الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج المتاحة وانخفاض المنحني إلى هذه النقطة يمثل هدر في الموارد الاقتصادية المتوفرة بحوزة الأفراد، وبعكس ذلك عند النقطة (N) التي تقع أعلى منحنى إمكانيات الإنتاج فيصعب تحقيقها في ظل الظروف الحالية وأنه لابد من زيادة حجم عناصر الإنتاج للوصول إلى هذا الحجم من الإنتاج من السلعتين (Z) و (X) . بمعنى أنه يجب الاستغناء عن الافتراضات السابقة للانتقال إلى نقطة أعلى من المنحنى أو نقطة أدنى منه .

3. انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج :

يمكن أن ينتقل منحنى إمكانيات الإنتاج إذا تغير المستوى التقني أو تغير عدد عناصر الإنتاج. فمع مرور الوقت قد يتحسن المستوى التقني وبالتالي تزيد الإنتاجية لعناصر الإنتاج فينتقل المجتمع من مرحلة إمكانية إنتاج إلى أعلى فيتحسن المستوى المعيشي للمجتمع، ومع مرور الوقت أيضاً قد تزيد كمية عناصر الإنتاج المتاحة وبالتالي ينتقل المجتمع من مرحلة إمكانية إنتاج إلى أعلى. وهكذا في الحالتين نلاحظ أن منحنى إمكانيات الإنتاج ينتقل إلى الأعلى أو اليمين بشكل موازي. في بعض الأحيان أيضاً قد ينتقل هذا المنحنى إلى أعلى ولكنه متحيز إلى السلعة X بمعنى أن أقصى كمية يمكن إنتاجها من السلعة X تكون أكبر، ويرجع سبب ذلك أن سبب الأسلوب التقني يخدم إنتاج السلعة X أكثر من السلعة ... الأشكال التالية تمثل الحالات المختلفة لانتقال منحنى إمكانيات الإنتاج[1].

[1] شريفي مسعودة ،مرجع سبق ذكره ، ص6.

الشكل (4) : انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج

حالات انتقال منحنى امكانيات الإنتاج بشكل موازي بسبب تغير المستوى التقني أو عدد عناصر الإنتاج.	
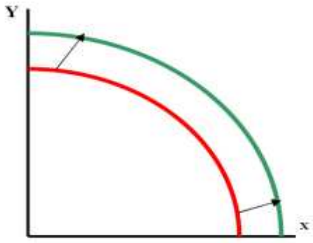	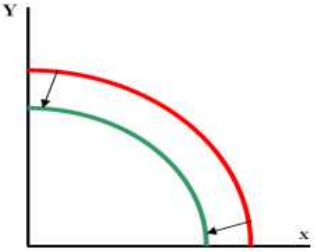
انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الأعلى أو اليمين بسبب تحسن المستوى التقني أو ارتفاع الكمية المستخدمة من عناصر الإنتاج.	انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الأسفل أو اليسار بسبب عدم كفاءة المستوى التقني أو انخفاض الكمية المستخدمة من عناصر الإنتاج.
حالات انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج بشكل متحيز إلى إحدى السلعتين بسبب أن تغير المستوى التقني أو كمية عناصر الإنتاج تخدم أحدى السلعتين دون الأخرى.	
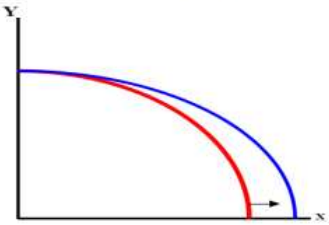	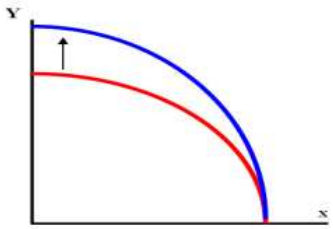
انتقال المنحنى إلى أعلى ولكنه متحيز إلى السلعة X. (زيادة الكمية المنتجة منX مع بقاء الكمية المنتجة من Y ثابتة).	انتقال المنحنى إلى أعلى ولكنه متحيز إلى السلعة Y. (زيادة الكمية المنتجة منY مع بقاء الكمية المنتجة من X ثابتة).

المصدر: شريفي مسعودة ،مرجع سبق ذكره ، ص6

III. معالجة المشكلة الاقتصادية في الأنظمة الاقتصادية:

تسعى الأنظمة الاقتصادية المختلفة إلى علاج المشكلة الاقتصادية أو التخفيف من حدتها و آثارها و ذلك باتباع طرق و أدوات تختلف باختلاف النظام الاقتصادي و التي سوف نوجزها في ما يلي [1]:

1. معالجة المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي:

يقو م النظام الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والمنافسة الحرة، والحرية الفردية وعلى هذا الأساس فإن حل المشكلة الاقتصادية يتم بطريقة تلقائية، أي عن طريق آلية السعر ونظام السوق، الذي

[1] سهام عبد الكريم" **محاضرات في مقياس مدخل لعلم الاقتصاد**" ، جامعة لونيسي علي البليدة 02 2023/2022 ص 5-6

يعمل على توزيع و تخصيص الموارد بين مختلف استخداماتها المتنافسة، وترشيد تلك الاستخدامات مؤديا إلى المحافظة على الموارد من جهة و إلى تعظيم العوائد من جهة أخرى، محققا أقصى إشباع ممكن للحاجات والرغبات في ظل الموارد المتاحة.

2. معالجة المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الاشتراكي:

والذي يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وبالنظر إلى غياب حافز الملكية ونظام السوق، فإن معالجة المشكلة الاقتصادية وفق هذا النظام تتم عن طريق التخطيط المركزي الذي تتولاه اللجنة المركزية للتخطيط، التي تحدد الأولويات ووسائل الإنتاج ثم توزيع الموارد على مختلف الاستخدامات والقطاعات والمناطق بشكل هادف و عادل.

3. معالجة المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي المختلط:

وهو نظام وسط يجمع بين نظام الملكية الفردية والجماعية لوسائل الإنتاج، وبين نظام السوق وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إذ تعالج المشكلة الاقتصادية عن طريق نظام السوق وآلية السعر من جهة، ومن جهة أخرى بتدخل الدولة لتوجيه القوى والأنشطة وتعديل و معالجة الاختلالات و الأزمات المختلفة، خاصة و أن الاقتصاديات الرأسمالية تعرف أزمات دورية تتطلب تدخل ومعالجة من طرف الدولة.

4.معالجة المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي:

لحل المشكلة الاقتصادية، فلابد من إعادة تعريف الغاية من الحاجات، ومفهومها الإنساني، وأن مفهوم الحاجات نسبي يحتاج إلى تحديد دقيق، فحاجات الإنسان تتنوع، وتتجدد، فلا بد من تخصيص مواردنا حسب منظومة الترجيحات الشرعية، والأخلاقية .وقد وضع الإسلام ضوابط تحدد نمط الاستهلاك في ظل المنظور الاقتصادي الإسلامي، فوجّه إلى أن يكون في الطيّب والمباح، وأن يُشبع حاجة حقيقية، وأن يتم سد حاجات المعوزين من خلال الزكاة، والصدقات، وغيرها، مما يساعد على الرفاهية الاجتماعية، وفي الوقت نفسه يساهم، وبشكل كبير، في تخصيص الموارد والمحافظة عليها، وبالتالي الوصول لحل المشكلة الاقتصادية.

المحور الرابع :الأعوان الاقتصاديون و الدخل الوطني

I.الأعوان الاقتصاديون

1.تعريف العون الاقتصادي:

يتجسد في الأشخاص الذين يمارسون النشاط الاقتصادي بطبيعة إنتاجية أو استهلاكية، وكل فرد من المجتمع يمارس نشاط اقتصادي سواء كان إنتاجي أو توزيعي أو استهلاكي. فمعنى ذلك أن كل واحد يشكل عونا اقتصاديا، ولتفادي الحسابات عند تقييم نشاطات هؤلاء الأشخاص قسمهم الاقتصاديون إلى مجموعات متجانسة اصطلح على تسميتها بأعوان النشاط الاقتصادي(المتعاملون الاقتصاديون). فالعون الاقتصادي يمثل مركز القرارات والنشاطات الاقتصادية ذات الاستقلالية[1].

يعرف العون الاقتصادي بأنه كل شخص طبيعي أو معنوي يزاول نشاطا اقتصاديا، يترتب عليه تدفقات اقتصادية و يتميز الأعوان الاقتصاديون بما يلي[2] :

- مستقلون في اتخاذ القرارات الخاصة بهم.
- ينجزون عمليات اقتصادية.
- تربطهم علاقات فيما بعضهم، تنتج عن هذه الأخيرة تدفقات اقتصادية عينية أو حقيقية أو تدفقات نقدية.

2.تصنيف الأعوان الاقتصاديون:

ينقسم الأعوان الاقتصاديون إلى مجموعات متجانسة كما يلي[3]:

- الأفراد العائلات (القطاع الاستهلاكي)؛
- المؤسسات الإنتاجية (القطاع الإنتاجي)؛

[1] بيوض محمد العيد " **محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد**"، مطبوع موجه لطلبة سنة أولى جذع مشترك ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1 ، 2023/2022 ص 48.

[2] بن عمار سمية ، " **محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد** " ، مطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى جذع مشترك ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2023/2022 ، ص 37.

[3] بيوض محمد العيد ، مرجع سبق ذكره ص 48.

- المؤسسات المالية(القطاع المالي)؛

- المؤسسات الخدمية غير المالية: الإدارة العمومية وغيرها (القطاع الحكومي)؛

- العالم الخارجي: التعامل مع الخارج (الخارج)؛

1.2-قطاع الأسر (قطاع العائلات): يتكون هذا القطاع من مجموع المستهلكين سواء كانوا يعيشون ضمن أسر أو بشكل فردي، ويتشابهون في نشاطهم الاقتصادي المتمثل في استهلاك السلع والخدمات بالدخل المتحصل عليه مقابل العمل، كما أن جزء من الدخل يمكن أن يدخر ليستهلك في المستقبل. و تتمثل مساهمة الأسر في الاقتصاد الوطني من خلال[1] :

- استعمال جزء من الدخل في الإنفاق الاستهلاكي(السلع والخدمات).

- ادخار الجزء الفائض عن الاستهلاك.

- استثمار المدخرات.

- دفع الضرائب والرسوم.

2.2-قطاع الأعمال أو المؤسسات الإنتاجية (Business Sector): ويتألف هذا القطاع من المنتجين الذين يقومون بعملية إنتاج السلع والخدمات المختلفة، وذلك عن طريق استخدام عناصر الإنتاج المتوفرة والتي يتم الحصول عليها من القطاع العائلي. ونظير استخدام هذه العناصر، يقوم قطاع الإنتاج بدفع أجور ورواتب وفوائد إلى القطاع العائلي. ويسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الاستثماري (Investment Expenditure). يتميز هذا القطاع بعدة مميزات وهي كالآتي[2]:

- أن هذا القطاع غير مالك لعناصر الإنتاج لأن ملكية كافة عناصر الإنتاج تعود لقطاع الأفراد (العائلات) دون سواه.

[1] بن عمار سمية ، مرجع سبق ذكره ص 38.

[2] طيبي حمزة ،"**محاضرات في التحليل الاقتصاد الكلي**"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية جذع مشترك ل م د شعبة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة ، 2016 /2017 ص 11-12.

- أنه قطاع يدفع مقابل استخدامه لكل عنصر من عناصر الإنتاج مقابل يعرف بعوائد (عائد – دخل) عوامل الإنتاج وهي الأجر بالنسبة لعنصر العمل الربح مقابل التنظيم، الفائدة لرأس المال، والريع لاستغلال الأرض والمواد الأولية.
- أن القطاع وجد لتنظيم تداخل عناصر الإنتاج من أجل إنتاج سلع وخدمات نهائية موجهة لإشباع رغبات قطاع الأفراد.
- أن القطاع غير مستهلك للسلع النهائية واستخداماته تتمثل في الاستهلاك الوسيط والاستهلاك الإنتاجي.
- أنه قطاع يسعى إلى المحافظة على الطاقة الإنتاجية أو الرفع منها وهذا من خلال قيامه بعملية الاستثمار إما لتعويض ما اهتلك في العملية الإنتاجية للمحافظة على الطاقة الحالية أو للرفع منها.

3.2-**قطاع المال (المؤسسات المالية)**: عبارة عن مؤسسات تقوم بجمع مدخرات الأعوان الاقتصاديين وتقدمها في شكل قروض للأعوان الاقتصاديين الآخرين مقابل فوائد وتحقق من وراء عملياتها المالية أرباح ومن أمثلة المؤسسات المالية نذكر البنوك بمختلف أنواعها وشركات التأمين .. الخ و يتلخص نشاطها في[1]:

- تجميع مدخرات الأعوان الاقتصاديين الآخرين،
- تقدم قروضا للأعوان الاقتصاديين مقابل الفوائد .
- تدفع الضرائب والرسوم لخزينة الدولة .
- تستهلك السلع والخدمات .

و تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا القطاع لا يأخذه في الحساب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (Système de Comptabilité Économique Algérien (SCEA، باعتباره فرع غير إنتاجي لا يدخل في دائرة حساب الناتج على عكس نظام المحاسبة للأمم المتحدة Système Comptable (des Nations Unies (SCN ويشمل هذا القطاع كل البنوك الهيئات المالية المتخصصة: صناديق الادخار، شركات التأمين وكذا الخزينة العمومية[2].

[1] [2] ضيف أحمد ، "**محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد**"، مطبوعة علمية بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة الجلفة 2019/2018 ص82.

[2] [3] فرد أم الخير ، "**الاقتصاد الكلي (1)** "، مطبوعة علمية موجهة لطلبة السنة الثانية جذع مشترك ل م د شعبة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 2019/2018 ص73.

4.2- القطاع الحكومي Secteur Gouvernementale:

يشمل كل الهيئات التي لا تقوم بإنتاج السلع والخدمات كالدولة إضافة إلى الإدارات العمومية الإدارات الخاصة (النقابات، الأحزاب السياسية والتعليم الخاص وأيضا الجماعات المحلية والمؤسسات غير الهادفة إلى تحقيق الربح. هذا القطاع ينتج أساسًا خدمات غير سوقية تقدم بالمجان أو بأسعار شبه مجانية ومن الممكن أن تكون الخدمات فردية كالتعليم والصحة .... كما يمكن أن تكون جماعية كالدفاع والأمن . يتمثل إنفاق هذا القطاع في[1]:

- **نفقات التسيير**: وهي التي تتم بصفة دورية كأجور ورواتب موظفي الحكومة والإنفاق على التعليم، الصحة والدفاع.
- **نفقات التجهيز** :وتشمل النفقات على المشاريع الإنتاجية الحكومية مثل: المطارات، الطرقات المباني الحكومية ... وغيرها.

5.2-**قطاع العالم الخارجي أو الإنفاق الخارجي (X) Secteur du Reste du Monde**: نقصد به كل العالم عدا المحيط الجغرافي الجزائري ويقوم هذا القطاع بشراء كل ما نقوم بيعه من سلع وخدمات (إنفاق الأجانب على السلع المحلية ونطلق عليه اسم الصادرات Exportation (X) وبيع كل ما نريد شراؤه من سلع وخدمات إنفاق البلد على السلع الأجنبية والذي نسميه بالواردات Importation (M).[2].

و يوضح الشكل اللاحق التدفقات الدائرية للدخل في حالة القطاعات الأربعة، والذي يتلخص فيما يلي[3] :

- يحصل القطاع العائلي على دخل من قطاع الأعمال مقابل مشاركته في عملية الإنتاج.
- ينفق القطاع العائلي جزء من دخله المتاح على استهلاك السلع والخدمات المنتجة، وهذا الجزء يذهب مباشرة للمنتجين (قطاع الأعمال) .
- يدخر القطاع العائلي جزء من دخله (إدخار) ويوجهه نحو السوق المالي مثل البنوك، والتي من وظائفها تمويل المنتجين قطاع الأعمال بالقروض التي تستخدم في تمويل الاستثمار .

---

[1] فرد أم الخير ، مرجع سبق ذكره ص 71-72.

[2] نفس المرجع السابق ص 73.

[3] قروج يوسف ،"**الاقتصاد الكلي – محاضرات و تمارين–** "، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية جذع مشترك ل م د شعبة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد زبانة غليزان 2022/2021، ص 11.

- يدفع القطاع العائلي وقطاع الأعمال صافي الضرائب للقطاع الحكومي، هذه الأخيرة يستخدمها في تمويل الانفاق العام.
- يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات الغير متوفرة محليا إلى قطاع العالم الخارجي، وفي المقابل يصدر قطاع الأعمال كل السلع والخدمات قطاع العالم الخارجي.

الشكل (5): نموذج التدفق الدائري للدخل في اقتصاد ذي أربع قطاعات

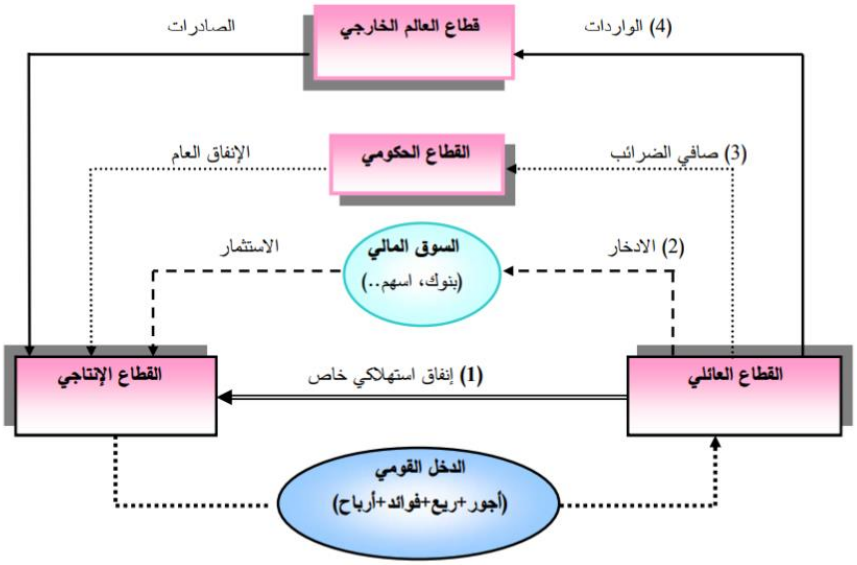

المصدر : صالح أحمد علي جامع ، مرجع سبق ذكره ص 24.

II. الناتج الوطني والدخل الوطني:

في ضوء التقلبات الاقتصادية التي يمر بها اقتصاد السوق، كان لابد من إيجاد وسيلة إحصائية لقياس النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات وتحديد مواقع الخلل الحاصل في الاقتصاد الكلي، إن أهم مؤشر اقتصادي إجمالي يمكن استخدامه في ذلك هو الناتج الوطني بالإضافة لما توفره حسابات الناتج الوطني من معلومات تفصيلية عن المتغيرات الإجمالية خاصة فيما يتعلق بأنواع الإنفاق والإنتاج في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية، ولذلك أعطيت حسابات الناتج الوطني اهتماما خاصا من قبل الاقتصاديين والإحصائيين بهدف تطوير أساليب احتسابه للتوصل إلى القيمة الحقيقية للسلع والخدمات المنتجة ويعد الناتج الوطني الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الاقتصادي ومقدرة الاقتصاد[1] و

[1] نزار سعد الدين العيسى، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، ط 1 ، الدار العلمية الدولية، عمان، الأردن، 2001، ص 143-144.

هو عبارة عن وسيلة إحصائية تسمح لنا بقياس الأداء الاقتصادي وقدرته على سد الاحتياجات من خلال إنتاج السلع والخدمات المختلفة في اقتصاد معين خلال فترة زمنية محدودة[1] .

1.الناتج الوطني الاجمالي (GNP) (Gross National Product) :

يمثل القيمة النقدية لإجمالي ما أنتجه المواطنون فقط سواء كان الإنتاج ضمن حدود البلد المعني أو في الخارج إضافة إلى العوائد المالية كالتحويلات النقدية من الخارج نظير مساعدات أو استثمارات لهم في الخارج ؛ وهو بذلك يستبعد قيمة إنتاج غير المواطنين حتى لو كانوا ضمن حدود البلد المعني[2].

فيعطى له نفس تعريف الناتج المحلي الإجمالي GDP لكن يختلف عنه من حيث أن الـ GNP يركز على عناصر الإنتاج الوطنية، أي المنتجة من طرف عوامل الإنتاج للبلد الأصلي سواء كانت في الداخل أو الخارج، في حين أن الـ GDP لا يفرق بين عناصر الإنتاج الوطنية والأجنبية فهو الناتج داخل رقعة جغرافية معينة دون تمييز في الجنسيات. وهكذا نفهم أن هناك فرق جوهري بينهما يتمثل فيما يلي:

أن الـ GNP يشمل على الدخل المكتسب للمواطنين الأصليين للبلد كالجزائريين مثلا سواء حصلوا عليه من خلال مساهمتهم في عملية الإنتاج داخل البلد أو خارجه فمثلا الدخل الذي تتحصل عليه شركة أجنبية للبترول في الجزائر لا يحتسب ضمن تقدير الدخل الوطني للجزائر وإنما ضمن الدخل الوطني للدولة الأجنبية لأنه أنتجه عوامل إنتاج غير وطنية. كذلك أن الدخل الذي يحصل عليه أو يكتسبه مواطنون جزائريون عمال أو نتيجة استثمارات ...) في الخارج فإنه يحتسب ضمن الدخل الوطني للجزائر لأن عناصر الإنتاج التي ساهمت فيه جزائرية. إذن هناك جزء من دخول عوامل الإنتاج في الخارج تتدفق للداخل وجزء من دخول عوامل الإنتاج الأجنبية في الداخل تتدفق للخارج، ويسمى الفرق بين هذين التدفقين بصافي دخل عوامل الإنتاج[3].

---

[1] – عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد إسماعيل السيفو، "**الاقتصاد الكلي**"، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2015 ص 45.

[2] محمد ماحي ،"**مطبوعة في مقياس الاقتصاد الكلي**"، موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم مالية ومحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير المركز الجامعي الشريف بوشوشة آفلو 2022/2021 ص21.

[3] غفوري منة الرحمان ، رملي حمزة ،" **محددات الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة1998–2020** "، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، جامعة حمة لخضر الوادي المجلد (08) ، العدد (02) ديسمبر 2023 ص 205.

2.الدخل الوطني :

الدخل الوطني National Income عبارة عن مجموع المدفوعات التي تقدمها المنشآت نظير استخدامها لعناصر الإنتاج من أجل ضمان تحقيق هذا الأخير . أو هو مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة. وبذلك تتمثل طريقة الدخل في إمكانية الحصول على الناتج الوطني الإجمالي من خلال الدخول التي تولدت من الناتج، فالقيام بالعملية الإنتاجية يتطلب تضافر عوامل الإنتاج ومساهمتها في الإنتاج، والحصول على خدمات هذه العوامل يستدعي دفع أثمان لها. وكأن قيمة الناتج القومي هنا تتجلى في صورة أجور وريع وفوائد وأرباح[1]. كما يعرف على أنه "مجموعة الدخول المكتسبة التي تعود على مالكي عوامل الإنتاج مقابل خدمات هذه العوامل التي يبيعونها بمعنى آخر هي عبارة عن مجموعة أجور العمل Wages (W) وريع الأرض Rent (R) و فائدة رأس المال Interest (I) والربح Profit(P)[2].

3.الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

هو عبارة عن الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية مقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة السنة. ويسمى بالداخلي أو المحلي لأنه يعكس نتائج النشاط الاقتصادي التي يحققها الأعوان الاقتصاديين الموجودين داخل بلد ما بغض النظر عن جنسياتهم. بمعنى أن الناتج المحلي الإجمالي يعبر عن قيمة الإنتاج الاقتصادي النهائي المحقق داخل البلد أو الرقعة الجغرافية بصرف النظر عن جنسية ملاك عناصر الإنتاج. ومنه سيكون أمامنا مجمعين أساسيين المجمع الأول هو الناتج الوطني الإجمالي يعبر عن ما هو وطني، والمجمع الثاني هو الناتج الداخلي الإجمالي يعبر عن ما هو محلي.حيث يمكن التعبير عن العلاقة بين الناتج الوطني الإجمالي و الناتج المحلي الإجمالي بالمعادلة التالية [3]:

---

[1] محمد صالحي ،"**الاقتصاد الكلي** "، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية جذع مشترك ل م د شعبة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الصديق بن يحي 2019/2018ص 20

[2] بوقليع محمد " **محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد** "، مطبوع بيداغوجي موجه لطلبة سنة أولى جذع مشترك علوم اقتصادية و علوم تجارية و علوم التسيير ،قسم علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2023/2022 ص77.

[3] بن الحاج جلول ياسين، "**الاقتصاد الكلي 01 دروس وتمارين**"، مطبوعة موجهة لطلبة الليسانس في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة ابن خلدون تيارت 2018/2017 ص 23.

الناتج الوطني الإجمالي =الناتج الداخلي الإجمالي + عوائد عوامل الإنتاج الوطنية العاملة بالخارج – عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية العاملة بالتراب الوطني.

4.طرق قياس الناتج الوطني :

1.4–طريقة الإنتاج:

يكون الناتج المحلي الإجمالي بهذه الطريقة بسعر السوق، ويتضمن الناتج بموجب هذه الطريقة قيمة كافة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية تقدر عادة بسنة، وبما أن هذه الطريقة تتضمن تحديد الناتج عن طريق جمع قيمة المنتجات النهائية المحصلة، لذا لابد من الانتباه إلى خطأ تكرار الحسابات فحساب قيمة الدقيق يجب أن لا يتكرر في حساب قيمة الخبز الذي يدخل في صنعه[1]، ولتفادي خطأ تكرار الحسابات نعتمد على الطريقتين المواليتين:

أ – **أسلوب المنتج النهائي**: بموجب هذه الطريقة يتم احتساب مجموع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة والتي هي سنة عادة، عن طريق جمع الكميات المنتجة من كل سلعة وخدمة تستخدم استخداما نهائيا مضروبة في أسعارها للوصول إلى الناتج الوطني، وهذا يعني استبعاد كافة السلع والخدمات التي تستخدم استخدامات وسيطة، أي التي تم استخدامها في إنتاج سلع وخدمات أخرى، حتى وإن تم إنتاجها خلال الفترة ذاتها، لأن احتسابها يتضمن تكرارا في عملية الاحتساب هذه)[2] .

ب–طريقة القيمة المضافة: نعني بالقيمة المضافة الفرق بين قيمة الإنتاج عند كل مرحلة من المراحل الإنتاجية للسلعة وقيمة السلع الوسيطة التي تدخل في تركيب هذه السلعة عند كل مرحلة.

القيمة المضافة = القيمة النهائية للإنتاج – قيمة السلع الوسيطة المستخدمة في الإنتاج (مستلزمات الإنتاج)

VA= VPT–CI

حيث VA : القيمة المضافة، VPT : قيمة الإنتاج النهائي CI :قيمة الاستخدامات الوسيطة.

[1] قروج يوسف ، مرجع سبق ذكره ص 12.

[2] فليح حسن خلف ،"**الاقتصاد الكلي**"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 2007، ص 57

وتهتم هذه الطريقة بتقدير الزيادات التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية على قيمة المدخلات التي يتسلمها من القطاعات الأخرى ثم إضافة جميع هذه الزيادات لكافة القطاعات المشكلة للاقتصاد. وسميت هذه الطريقة بطريقة القيمة المضافة لأن كل قطاع اقتصادي يضيف قيمة (خيرات) إلى العملية الإنتاجية. وتعد هذه الطريقة من أفضل الطرق المستعملة في حساب الناتج الداخلي الإجمالي لتميزها بالسهولة ولتجنبها الازدواجية في الحساب[1].

مثال: لنفرض وجود ثلاث قطاعات اقتصادية يمثل القطاع الأول قطاع المزارع والمنتج للقمح، أما القطاع الثاني يمثل قطاع المطاحن والمنتج للدقيق أما القطاع الثالث قطاع المخابز المنتج للخبز علما أن قطاع المطاحن يعتمد في إنتاجه على قطاع المزارع (القمح)، كما أن قطاع المخابز يعتمد في إنتاجه على قطاع المطاحن الدقيق)، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2) مراحل انتاج الخبز

القطاعات	قيمة الانتاج عند كل مرحلة	قيمة السلع الوسيطية	القيمة المضافة (VA)
قطاع المزارع (القمح)	100	/	100
قطاع المطاحن (الدقيق)	190	100	90
قطاع المخابز (الخبز)	**250**	190	60
المجموع	540	290	**250**

المصدر: قروج يوسف ، مرجع سبق ذكره ص 13.

المطلوب : أحسب الناتج المحلي بطريقة القيمة المضافة وطريقة المنتجات النهائية؟

الناتج المحلي بطريقة القيمة المضافة = مجموع قيم الانتاج – مجموع الاستهلاكات الوسيطة

(100+190+250) –(100+190) =250 ون

أو **القيمة المضافة الكلية = مجموع القيم المضافة**

100+90+60 = 250 ون

الناتج المحلي بطريقة المنتجات النهائية هو القيمة السوقية للخبز = 250 ون

[1] بن الحاج جلول ياسين، "**الاقتصاد الكلي 01 دروس وتمارين**"، مرج سبق ذكره 31

2.4–طريقة الإنفاق : تقتضي هذه الطريقة بجمع كافة أنواع الإنفاق اللازم للحصول على السلع والخدمات النهائية أو تامة الصنع. وحيث أن القطاعات الأساسية في الاقتصاد هي القطاعات الأربعة السابق ذكرها والتي تقوم كل منها بنوع معين من الإنفاق بحيث يشكل في مجموعه إجمالي الإنفاق الكلي الفعلي (الإنفاق الاستهلاكي الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الحكومي، إنفاق العالم الخارجي) والذي لابد وأن يتساوى مع إجمالي الناتج القومي. ويتلخص هذا الإنفاق في الآتي[1]:

أ- **الإنفاق الاستهلاكي** : يتمثل الإنفاق الاستهلاكي في "مجموع القيم النقدية للسلع النهائية والخدمات التي يستهلكها الأفراد، ويشتمل على ما ينفقه القطاع العائلي من سلع معمرة كشراء سيارة أو ثلاجة أو أثاث، وسلع غير معمرة كمختلف السلع الاستهلاكية، هذا إضافة إلى الخدمات المختلفة كخدمات الطبيب والمعلم والمهندس و الكهربائي وغيرها .

ب– الإنفاق الاستثماري: الإنفاق الاستثماري هو مجموع القيم النقدية للسلع الاستثمارية (الرأسمالية) التي ستخدم في إنتاج السلع والخدمات النهائية بواسطة القطاع الخاص. أي أنه الإنفاق الذي يتم بواسطة رجال الأعمال الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. ويتضمن الإنفاق الاستثماري ما يلي:

- ✓ الشراء النهائي للمعدات والآلات بواسطة منشآت الأعمال.
- ✓ جميع الإنشاءات من مباني سكنية ومصانع ومراكز تجارية.
- ✓ التغير في المخزون، والذي يقصد به التغير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيطة وسلع نهائية.

ت- **الإنفاق الحكومي:** يتمثل الإنفاق الحكومي في مجموع القيم النقدية للسلع أو الخدمات الاستهلاكية والاستثمارية التي تشتريها الحكومة، وتشمل جميع مشتريات الحكومة من سلع مختلفة وخدمات، إضافة إلى نفقاتها على بناء المدارس والمستشفيات والطرق والمشروعات الاستثمارية والأجور والمرتبات. أما مدفوعات التحويلات فطالما أنها لا تمثل مساهمة من المنتفعين بها في الناتج ولا تعكس أي إنتاج جاري فإنها لا تدخل ضمن الإنفاق الحكومي.

ث- **إنفاق العالم الخارجي:** يتمثل إنفاق العالم الخارجي فيما يعرف بصافي الصادرات وهو " قيمة الصادرات مطروحاً منها قيمة الواردات". فكما نعلم أن ما ينتج داخل الدولة لا يستهلك بأكمله محلياً أنما يرسل جزء منه إلى الخارج في صورة صادرات يحصل عليها الأجانب مقابل إنفاق من الخارج يمثل جزء يضاف للناتج القومي للدولة. من ناحية

[1] صالح أحمد علي جامع ، مرجع سبق ذكره ص 30-31.

أخرى تحتاج الدولة إلى تخصيص جزء من إنفاقها للحصول على واردات من سلع وخدمات منتجة في الخارج. وعلى ذلك فإن ما تستورده وتنفقه الدولة في الخارج هو جزء يجب طرحه من الناتج القومي لكونه إنفاق لا يقابله إنتاج محلي، في حين تضاف قيمة الصادرات عند حساب الناتج القومي. وعلى ذلك يكون:

إنفاق العالم الخارجي أو صافي الصادرات = الصادرات – الواردات

ووفقاً لما تقدم نقوم بجمع إنفاق القطاعات الأربعة ليكون:

الناتج القومي الإجمالي = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي +صافي الصادرات.

3.4–طريقة الدخل : يتم حساب الناتج الداخلي الخام في هذه الطريقة بجمع كل الدخول، وهذه الأخيرة هي عبارة عن عوائد عناصر الإنتاج التي تتمثل في [1]:

- ✓ العمل: يتمثل العائد الذي يحصل عليه العامل في الأجر (Wages).
- ✓ رأس المال : يتمثل العائد الذي يحصل عليه صاحب رأس المال في الفائدة (Interest).
- ✓ التنظيم: يتمثل العائد الذي يحصل عليه المنظم في الربح (Profit).
- ✓ الأراضي: يتمثل العائد الذي يحصل عليه مالك الأرض في الربع (Rent).

بعد تحديد عائد كل عنصر من عناصر الإنتاج تكون عبارة حساب الناتج الداخلي الخام كالتالي :

$$GDP = \sum W + \sum i + \sum P + \sum R$$

[1] كمال بايزيد ،"**محاضرات في مقياس الاقتصاد الكلي1** "، مطبوعة إلى طلبة السنة الثانية بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ،2021/2022 ، ص18.

المحور الخامس :النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية

يُعرف النشاط الاقتصادي (Economic activity) بأنه المجهود الذي يبذله الأفراد بهدف تلبية الرغبات وإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية، أو من أجل كسب الأموال، وتوفير السلع الإنتاجية المختلفة والخدمات، حيث يمتاز هذا الجانب بصفتين هما الصفة الاجتماعية والصفة الفردية، وتتمثل الصفة الاجتماعية في العلاقة المتبادلة بين الفرد وأفراد الهيئة الاجتماعية مع بعضهم البعض باعتبارهم منتجين للسلع والخدمات، أما فيما يتعلق بالأفراد فتجمعهم رابطة التبعية على أنهم مستهلكين المخرجات النشاط الاقتصادي[1].

هو مجموعة من المهام والعمليات التي يقوم بها الفرد أو مجموعة من الأفراد لاستخراج الموارد الطبيعية وتحويلها حتى تصبح صالحة للاستعمال، والتي يحصل بها أفراد المجتمع على حاجاتهم[2] .

I.الإنتاج :

1.مفهوم الإنتاج:

يعرف الإنتاج بأنه خلق منفعة أو إضافة منفعة لأية سلعة لتصبح قابلة للاشباع أي أنه محاولة إيجاد استعمالات جديدة للسلع لم تكن موجودة سابقا لتصبح الآن جاهزة للاستهلاك من أجل اشباع حاجات و رغبات المستهلكين إذن يمكن تعريف الإنتاج بانه خلق منافع التي تشبع الاحتياجات البشرية المختلفة خلال فترة زمنية معينة .و من خلال الإنتاج نستطيع ان نتغلب على المشكلة الاقتصادية عن طريق مزج كافة عناصر الإنتاج التي تتمثل في الأرض ، العمل ، رأس المال ، التنظيم حيث عن طريق مزج أو خلط عناصر الإنتاج نحصل على العملية الإنتاجية التي تتمثل في تحويل شكل المادة من شكل على آخر[3] .

لقد تطورت نظرية الإنتاج كغيرها من النظريات الاقتصادية الأخرى تطورا كبيرا من عهد الطبيعيين ، فقد نظر الطبيعيون للإنتاج على أنه خلق المنفعة ، و لهذا اعتبروا الزراعة هي العمل المنتج الوحيد فالأرض في رأيهم تعطي من طيبات من بذور قليلة و لهذا فهي منتجة بينما نظروا إلى التجارة و الخدمات الأخرى على أنها أعمال غير منتجة

[1] ضيف أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 77

[2] رفيقة حروش، "**الاقتصاد السياسي**"، دار الأمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011، ص15 .

[3] محمد طاقة و آخرون ،" **أساسيات علم الاقتصاد –الجزئي و الكلي**–"، الطبعة الثانية ، إثراء للنشر و التوزيع الأردن 2009، ص 135.

و الفكر الاقتصادي الحديث ذهب إلى اعتبار الإنتاج ليس خلق المادة كما اعتقد الأولون إنما هو خلق المنفعة أو إضافة منعة جديدة بمعنى آخر إيجاد استعمالات جديدة لم تكن موجودة من قبل [1].

و يعرف الإنتاج كذلك على أنه عملية المزج بين عوامل الإنتاج المختلفة في مختلف القطاعات الاقتصادية، من أجل تحقيق ثروة للمجتمع بواسطة المنتوجات المادية والخدمات المختلفة[2].

2.عناصر الإنتاج :

1.2–الأرض: تُعرَف الأرض في المفهوم الاقتصادي بأنها كل الأراضي الزراعية، والغابات والمراعي والمسطحات المائية من الأنهار والبحار والمحيطات، وما فيها من موارد حيوانية ونباتية ومعدنية وغير ذلك، وكذلك ما يحتويه جوفها من معادن، مناجم، نفط و الغلاف الجوي للأرض[3] .

وتتميز الأرض بعدة خصائص أبرزها ما يلي[4] :

–**الأرض هبة مجانية من الطبيعة** : فالأرض هبة من هبات الله سبحانه وتعالى ولم يبذل في وجودها جهد بشري ، ومن ثم فليس لها كلفة إنتاج ، ولا يعني ذلك بطبيعة الحال عدم وجود ثمن لها ، فثمنها مستمد من قدرتها ومن إقبال الناس على خدماتها، وزيادة طلبهم عليها، ورغبتهم في امتلاكها، ويكوف هذا الثمن عائدا صافيا لمالكي الأرض.

–**الثبات النسبي للأرض** : تتسم الأرض بثبات نسبي حيث لا يمكننا زيادتها أو التوسع فيها إلا في نطاق محدود ، ولا يعني ذلك أننا وصلنا إلى الحد الأقصى في استغلالها ، حيث أن التقدم العلمي يؤدي إلى ازدياد الثروات الطبيعية.

–**الأرض تتفاوت في نوعيتها وتجانسها:** حيث تتفاوت الأرض كثيرا من حيث درجة الخصوبة ومن حيث الظروف المناخية ونوعية الثروات الطبيعية الموجودة على سطحها أو في باطنها.

---

[1] نفس المرجع السابق ص 136.

[2] ناصر دادي عدون، "**اقتصاد المؤسسة**"، دار المحمدية العامة، الطبعة الأولى، الجزائر، 1998، ص.329.

[3] سيد صادق الشرخات، "**الموارد الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي**"، مكتبة مؤمن قريش، بيروت، لبنان، 2014، ص207

[4] مجيد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، دار زهران للنشر ،عمان 2008 ، ص 133

2.2–العمل: يقصد بالعمل هو كل مجهود اختياري يبذله الإنسان في العملية الإنتاجية، سواء كان هذا الجهد عضليا أو ذهنيا، ويترتب على ذلك خلق منفعة أو زيادتها بمقابل . يتضح من هذا التعريف أنه لكي يكون الجهد المبذول عملاً بالمعنى الاقتصادي يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط، نوجزها في [1]:

- أن يكون العمل بشريا و هذا الشرط يستبعد الجهد المبذول من عناصر غير بشرية .
- أن يكون هذا العمل اختياريا و ليس إجباريا .
- أن يترتب على هذا العمل إنتاج سلعة أو خدمة ، فأي جهد لا يترتب عليه إنتاج سلعة أو خدمة لا يدخل ضمن عنصر العمل .
- أن يكون هذا الجهد بمقابل، أي أن الجهد المبذول الذي لا يحصل صاحبه على مقابل لا يدخل ضمن عنصر العمل.

3.2–رأس المال :

من المنظور الاقتصادي فإن رأس المال هو "مجموعة من الأموال المادية التي تستخدم في الإنتاج لزيادة إنتاجية العمل الإنساني أو هي الثروة التي تساهم في إنتاج سلع وخدمات أخرى"، بمعنى آخر هو أدوات الإنتاج التي لا تستخدم لأغراض الاستهلاك المباشرة و إنما للمساهمة في إنتاج السلع الأخرى[2].

يمكن تقسيم رأس المال انطلاقا من عدة إعتبارات إلى[3]:

- **من حيث الشكل:** يقسم رأس المال إلى :

✓ رأس المال النقدي وهو الذي يتخذ شكل النقود والأسهم والسندات .

✓ رأس المال العيني و هو يشكل الأصول الثابتة من آلات ومباني تستخدم في عملية الإنتاج .

- **من حيث الغرض:** يمكن تقسيم رأس المال من حيث الغرض الذي يكون من أجله إلى :

✓ رأس مال إنتاجي و هو الذي يتمثل في الآلات والمنشآت والمواد، ويقوم بدور أساسي في العملية الإنتاجية.

---

[1] بوقصبة شريف "**محاضرات في مادة مدخل لعلم الاقتصاد**"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الوادي 2023/2022 ص11.

[2] [3] عروف راضية "**مدخل للاقتصاد**" ، مطبوع بيداغوجي موجه لطلبة سنة أولى جذع مشترك ، قسم علوم التسيير ، جامعة العربي تبسي ، تبسة 2022/2021،ص56.

[3] ثناء أبا زيد، "**مدخل إلى عمم الاقتصاد**"، منشو ا رت الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018 ، ص ص 106 105

✓ رأس مال إيرادي و هو الذي يأخذ صورة الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات للاكتتاب .

- **من حيث طبيعة استعماله:** يمكن تقسيم رأس المال إلى:

✓ **رأس مال ثابت:** و هو رأس المال الإنتاجي الذي يشمل جميع الأصول الثابتة كالآلات المستخدمة في العملية الإنتاجية، والتي تستخدم لفترات طويلة وتستهلك تدريجيا مع الزمن بسبب هذا الاستخدام.

✓ **رأس مال متداول:** و هو ذلك النوع من الأصول التي تنتهي منفعتها الإقتصادية بمجرد استخدامها في العملية الإنتاجية، ويشمل هذا النوع المواد الخام ونصف مصنعة التي تدخل في العملية الإنتاجية وتساهم في إنتاج السلع.

- **من حيث الملكية:** يمكن تقسيم رأس المال من حيث الملكية إلى :

✓ رأس المال الخاص وهو رأس المال الذي تعود ملكيته إلى فرد، أو عدة أفراد، أو لشركة مساهمة أو لهيئات خاصة.

✓ رأس المال العام وهو الذي يكون مملوكا للدولة بكامله، كأن تتملك الحكومة رأس مال بعض المنشآت الصناعية أو التجارية أو منشآت المرافق العامة.

✓ رأس المال المشترك كمشاركة القطاعين العام والخاص في إمتلاك بعض المؤسسات الاقتصادية.

- **من حيث طبيعة تكوينه:** يمكن تقسيم رأس المال حسب طبيعة تكوينه إلى :

✓ رأس مال مادي و هو رأسمال يأخذ شكلا ماديا ملموسا، ويمكن لصاحبه التصرف فيه كالآلات والمواد الخام والمواد نصف مصنعة).

✓ رأس مال غير مادي ويتمثل في المواهب البشرية التي تساهم في الإبتكار والتجديد ودفع عجلة الإنتاج إلى الأمام.

- **من حيث المصدر:** يمكن تقسيم رأس المال هنا إلى :

✓ رأس مال وطني و هو الذي يكون مصدره مدخرات أبناء الوطن.

✓ رأس مال أجنبي و هو الذي يكون مصدره دولة أجنبية أو أفراد أو مؤسسات أجنبية.

✓ رأس مال مختلط ويجمع بين المدخرات الوطنية والأجنبية.

4.2-التنظيم:

يقصد بالتنظيم كعنصر من عناصر الإنتاج تلك العملية أو ذلك النشاط لاقتصادي الذي يتمثل في التركيب و التأليف أو التنسيق بين عوامل الإنتاج الثلاثة السابقة (العمل، الأرض، رأس المال) في شكل علاقة منظمة، هي عبارة عن عملية إنتاجية محددة، من أجل إنتـاج سلعة أو خدمـة معينة والشخص الذي يقوم بهذه المهمة يطلق عليه في علم الاقتصاد "المنظم [1]« L' Entrepreneur »"، وإن كان المنظم وهو يقوم بهذا الجهد إنما يدخل في عنصر العمل من الوجهة الاقتصادية، ولكن من وظيفته الأساسية وهي اتخاذ القرارات فيما يتعلق باستخدام الأرض والعمل و رأس المال، وتحديد العلاقة بينهما، والتنسيق أيضاً، ومن تم تقع عمليه مسؤولية التنظيم الداخلي والخارجي للمنشأة، وكذلك مسؤولية الإدارة، وهو في كل ذلك يتحمل المخاطرةRisk وهذا من أهم ما يميز المنظم ،فهو الذي يتحمل مخاطر الإنتاج وخاصة تلك المخاطر التي لا يمكن حسابها لعدم خضوعها لقانون المتوسطات، وتعتمد فقط على حاسة وحساسية القدرة على التنبؤ دون إخضاعه للاحتمالات الرياضية، ومن ثم توجد دائماً درجة من عدم التأكد، وهذه تتضمن مخاطرة يجب أن يتحملها المنظم الذي يتخذ قرار ماذا ننتج ؟[2].

3.أهمية الإنتاج :

يكتسي الإنتاج أهمية كبيرة بالنسبة للنشاط الاقتصادي وكذا بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية وكافة أفراد المجتمع، وتنبع هذه الأهمية من خلال المنافع التي يحققها و هي كما يلي [3]:

أ. **المنفعة الشكلية**: وتتمثل هذه العملية في تحويل المادة من شكل إلى آخر ، فعمل النجار ينحصر في تحويل مادة الخشب إلى كرسي وذلك باستعمال أدوات أخرى مثل المسامير وغيرها، فيكون بعمله هذا قد حول المواد الأولية إلى مادة مصنوعة.

ب. **المنفعة المكانية**: وتتمثل هذه العملية في نقل المنتجات من أماكن تصنيعها إلى أماكن استهلاكها أو نقل تلك السلع التي تكثر في مكان محدد إلى مكان آخر تشح فيه تلك المنتجات والطلب عليها متزايد من قبل المستهلكين. كنقل المنتجات الزراعية من المناطق الريفية إلى المدن والتجمعات السكنية الكبرى حيث الاستهلاك المرتفع.

---

[1] عبد الله الصعيدي، "**مبادئ علم الاقتصاد**"، الجزء الأول، مطابع البيان، دبي، 2002، ص 119.

[2] عبد الحميد محمود البعلي، "**أصول الاقتصاد الإسلامي**"، الكويت، بدون ذكر سنة النشر، ص 100.

[1] بوقلبع محمد ، مرجع سبق ذكره ص 51-52.

ت. **المنفعة الزمانية:** وتتمثل هذه العملية في الاحتفاظ بالمنتج إلى حين ظهور الحاجة اليه وهي منفعة التخزين فترة من الوقت يكون فيها مواسم تكاثر المنتجات يسمح للجهات المختصة بالاحتفاظ بكميات كافية للقيام بعملية استهلاكها من خلال توزيعها أو بيعها في الأوقات التي تقل فيها تلك السلع مثل تخزين القمح من الصيف إلى فصل الشتاء حيث لا ينتج القمح في ذلك الوقت.

ث. **المنفعة الحيازية أو التبادلية:** وتنتج عن عمليات نقل ملكية المواد من أشخاص يكونوا أقل حاجة إليها إلى أشخاص هم بحاجة إليها أكثر، أي من المنتجين إلى المستهلكين أو من البائعين الذين يملكون كميات من مادة معينة أكثر من حاجتهم إلى المشترين الذين يكونوا بحاجة إليها، وبذلك تصبح تلك المواد ذات قيمة عند الأشخاص الجدد بعدما كانت غير نافعة عند البائعين، وهذه الإضافة في المنفعة للمواد نتجت عن عملية التبادل بين طرفين[1].

4.أنظمة الإنتاج:

يمكن التمييز بين العديد من النظم الإنتاجية المتاحة في تنفيذ العمليات الإنتاجية الخاصة بالمؤسسة ويتوقف النظام الملائم على العديد من العوامل منها: طبيعة نشاط المؤسسة، طبيعة السلع المنتجة والتكنولوجيا المستخدمة...الخ. ومن بين هذه النظم نذكر[2] :

أ. **نظام الإنتاج المستمر:** يتم الإنتاج وفق هذا النظام في المؤسسات بعمليات إنتاجية متخصصة لإنتاج عدة أصناف متماثلة ويكون التجهيز الآلي فيها مشتغلا بصفة مستمرة، و يستلزم هذا النظام إنتاج كميات كبيرة من السلعة ذاتيا لكون معدل الطلب عليها كبيرا، ويستعمل هذا النظام اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة وتكون منتجاته ذات أسعار منخفضة نسبيا .

ب. **نظام الإنتاج المتقطع:** و هو ذلك النظام الإنتاجي الذي تكون فيه تشكيلة الإنتاج متباينة من السلع أو أحجام مختلفة لنفس السلعة، وينطوي هذا النظام أيضا على عمليات إنتاجية تتوقف عند الانتهاء من صنع كمية معينة من السلعة أو مجموعة من السلع وفقا لطلبيات مسبقة وبناء على رغبات وميول المستهلكين. وتتطلب العمليات الإنتاجية في النظام المتقطع مستوى عالياً من المهارات الفنية، وتطويراً مستمراً في الأساليب الإنتاجية وتحسينها.

[1] عبد الله قلش ، مرجع سبق ذكره ص 79.

[2] عروف راضية ، مرجع سبق ذكره ، 53-54.

ت. **نظام الإنتاج بالطلبيات:** ويتم الإنتاج وفق هذا النظام بناء على أوامر طلب العملاء، وتكون الكميات المنتجة صغيرة نسبيا ويستلزم ذلك ضرورة وجود برامج إنتاجية خاصة، مهارات ويد عاملة متخصصة، وتكون تكلفة منتجاته مرتفعة.

5.دالة الإنتاج :

ويمكن التعبير عن دالة الإنتاج في شكل جدول أو معادلة رياضية توضح أقصى كمية من الناتج التي يمكن إنتاجها من مجموعة معينة من عوامل الإنتاج بافتراض بقاء العوامل الأخرى التي تؤثر في الإنتاج ثابتة والصيغة العامة التي تستخدم للتعبير عن دالة الإنتاج تتخذ المعادلة التالية[1] :

$$Q= f(k,L,D,\dots)$$

Q : كمية الناتج خلال فترة زمنية معينة.

K: رأس المال المستخدم خلال نفس الفترة كالآلات .

D : الموارد الطبيعية المستخدمة خلال نفس الفترة .

L: كمية العمل المستخدم خلال نفس الفترة.

وطبقا للعلاقة السابقة نلاحظ أن حدوث تغيرات في الكميات المستخدمة من عامل واحد أو أكثر من عوامل الإنتاج سوف يترتب عليه تغيرات مقابلة في حجم الإنتاج.

أ. عناصر الإنتاج الثابتة والمتغيرة:

تعبر عناصر الإنتاج الثابتة عن تلك العناصر التي لا تتغير بتغير كمية الإنتاج، ولا يستطيع المنتجين تغييرها في الفترة الزمنية القصيرة بل تغييرها يكون في الأجل الطويل، وتشمل هذه العوامل : المباني، الآلات الضخمة...، فكل هاته العناصر ليس من السهل زيادتها أو التقليل منها عندما يتطلب السوق ذلك (في الأجل القصير).أما العناصر المتغيرة فهي تلك التي تتغير بتغير كمية الإنتاج، وهذه العناصر يمكن للمنتجين تغييرها في فترة زمنية قصيرة، ومن أمثلتها: العمالة، المواد الخام...،حيث أن المنتجين يستطيعون زيادة الإنتاج أو تقليله بسهولة (في الأجل القصير) .[2]

[1] عبد الغفور إبراهيم احمد، "**مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**"، دار زهران للنشر، الأردن، 2013، ص112.

[2] شريف بوقصبة ، مرجع سبق ذكره ص 12-13.

ب. **دالة الإنتاج في الأجل القصير**: تتميز دالة الإنتاج في الأجل القصير بوجود عنصر إنتاجي واحد متغير هو عنصر العمل مع إفتراض ثبات عناصر الإنتاج الأخرى، أي أن دالة الإنتاج في الأجل القصير تأخذ الصيغة التالية [1]:

$$Q = TP = F(L)$$

حيث أن: Q ، (TP)هي كمية أو حجم الإنتاج الكلي، L :العمل

ت. **دالة الإنتاج في الأجل الطويل**:

الأجل الطويل هو الفترة الزمنية التي تسمح للمنتج بتغيير جميع عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية، وعليه فإن دالة الإنتاج في الأجل الطويل هي دالة لجميع عناصر الإنتاج وتأخذ الصيغة التالية[2]:

$$\mathbf{Q = TP = F(L,K)}$$

حيث أنّ : TP (Q) : كمية أو حجم الإنتاج الكلي.

L:العمل ، K : رأس المال.

6.قانون تناقص الغلة :

يصور قانون تناقص الغلة العلاقة بين الزيادة في كمية أحد عناصر الإنتاج المتغيرة، عندما تبقى العناصر الإنتاجية الأخرى ثابتة. وينص هذا القانون على أنه "إذا ما ازدادت الكمية المستخدمة من أحد عناصر الإنتاج بكميات متساوية خلال فترة زمنية معينة، مع بقاء الكمية المستخدمة من العناصر الإنتاجية الأخرى ثابتة دون تغيير، فإن الناتج الكلي سيزداد، ولكن بعد حد معين فإن الزيادة في الناتج تصبح أقل فأقل، ومعنى ذلك أن كل من الناتج الحدي والناتج المتوسط لعنصر الإنتاج المتغير في النهاية سوف يأخذان في التناقص". وبما أن هذا القانون يتعلق بمستوى نشاط المنشأة في الفترة القصيرة، ويساعد متخذي القرار فيها على اختيار الأمثل من عناصر الإنتاج المتغيرة وتحديد مستوى الإنتاج الأمثل في الفترة القصيرة، فإن هذا القانون يسمى أيضا بـ "قانون النسب المتغيرة" لوصف ما يحصل من تغيير في نسب دمج عناصر الإنتاج. ويعمل قانون تناقص الغلة في ظل توفر العوامل الآتية[3]:

---

[1] طالم على ، "**محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد** " ، مطبوع بيداغوجي موجه لسنة أولى جذع مشترك ،كلية العلوم الاقتصادي و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة إبن خلدون تيارت ، 2022/2021 ص 41.

[2] نفس المرجع السابق ص 42

[3] محمد جصاص ، "**محاضرات في الاقتصاد الجزئي 2**" ، مطبوع بيداغوجي موجه لطلبة سنة أولى جذع مشترك ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، 2020/2019 ص5.

- ثبات المستوى الفني؛
- تغير عنصر إنتاجي واحد وثبات العناصر الإنتاجية الأخرى؛
- تجانس وحدات عنصر الإنتاج المتغير.

حيث أن الإنتاج الكلي يمر بثلاثة مراحل هي[1]:

- **مرحلة تزايد الغلة (تزايد غلة الحجم)**: في هذه المرحلة يتزايد الإنتاج الكي بمعدل متزايد، كلما تزايد عدد الوحدات المستخدمة من العنصر الإنتاجي المتغير، أي تكون الزيادة في حجم الإنتاج أكبر من الزيادة في العنصر الإنتاجي المستخدم ، وعندها يكون الإنتاج الحدي هو الآخر متزايد .
- **مرحلة تناقص الغلة (تناقص غلة الحجم)**: في هذه المرحلة يستمر الإنتاج الكلي بالتزايد ولكن بمعدل متناقص، أي تكون الزيادة في حجم الإنتاج أقل من الزيادة في العنصر الإنتاجي المستخدم ، ويؤدي الاستمرار في إضافة وحدات العنصر الإنتاجي المستخدم في هذه الحالة حتى تتلاشى فيه الزيادة في الناتج الكلي عندما يصل هذا الناتج إلى نهايته العظمى، وعندها يبدأ الإنتاج الحدي بالتناقص .
- **مرحلة الغلة السالبة (التناقص المطلق للغلة)**: في هذه المرحلة يتناقص الإنتاج الكلي، حيث أن استخدام المزيد من الوحدات من العنصر الإنتاجي المستخدم في هذه المرحلة لا يسهم في أي زيادة في الناتج الكلي، بل يؤدي في الواقع إلى تناقص الناتج الكلي عن نهايته العظمى وعندها يصبح الإنتاج الحدي سالب.

7.الناتج الكلي ,الناتج المتوسط , الناتج الحدي :

سوف نقوم بعرض تعريف كل من الناتج الكلي و الحدي والمتوسط فيما يلي[2] :

- **الناتج الكلي**: يعرف الناتج الكلي لعنصر من عناصر الانتاج بأنه "الكميات المنتجة من السلعة باستخدام كميات مختلفة من ذلك العنصر، مع ثبات عناصر الانتاج الأخرى عند مستوى معين".
- **الناتج الحدي**: ويسمى التغير في الناتج الكلي عن التغير في عنصر الإنتاج المتغير (العمل) بالناتج الحدي أي أن: الناتج الحدي= التغير في الناتج الكلي / التغير في العنصر المتغير(العمل)، ويحسب رياضياً كما يلي:

$$\mathrm{MPL} = \frac{\Delta TP}{\Delta L}$$

[1] فالي نبيلة " **محاضرات في الاقتصاد الجزئي 1 –تمارين و دروس –**"، مطبوع بيداغوجي موجه لطلبة سنة أولى جذع مشترك ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1 ، 2022 ص 212.

[2] مصطفى يوسف كافي، "**مبادئ العلوم الاقتصادية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن 2015 ،ص 170.

- حيث أن: MPL هو الناتج الحدي ، TP هو الناتج الكلي، L هو عنصر العمل .
- **الناتج المتوسط**: عبارة عن الناتج الكلي مقسوم على وحدات العنصر المتغير (العمل) أي أن الناتج المتوسط = الناتج الكلي/ عدد وحدات العنصر المتغير (العمل)، ويحسب رياضياً كما يلي :

$$APL = \frac{TP}{L}$$

- حيث أن: APL هو الناتج المتوسط ، TP هو الناتج الكلي، L هو عنصر العمل .

مثال :يبين الجدول الآتي العلاقة بين الناتج الكلي والحدي والمتوسط، المتعلق بقطعة أرض(العنصر الإنتاجي الثابت) محدودة المساحة ومقدرة بهكتارين، بالإضافة إلى اليد العاملة (العنصر الإنتاجي المتغير) الذي يتغير بعامل واحد[1]:

الجدول (3): الناتج الكلي و المتوسط و الحدي

الأرض	عدد العمال	الناتج الكلي	الناتج الحدي	الناتج المتوسط	مراحل الانتاج
2	1	8	-	8	**المرحلة الأولى**
2	2	20	12	10	

[1] لمسلف عبلة ، "**محاضرات في الاقتصاد الجزئي 1**"، مطبوع بيداغوجي موجه لطلبة سنة أولى جذع مشترك ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 ،2020/2019 ص79.

تزايد الغلة	12	16	36	3	2
	15	24	60	4	2
	18	30	90	5	2
المرحلة الثانية	**18**	**18**	108	6	2
تناقص الغلة	16	4	112	7	2
	14	**0**	112	8	2
المرحلة الثالثة	12	-4	108	9	2
الغلة السالبة	10	-8	100	10	2
	8	-12	88	11	2

المصدر : لمسلف عبلة ، مرجع سبق ذكره ص 79.

الشكل (6) : التمثيل البياني لكل من الناتج الكلي و المتوسط و الحدي .

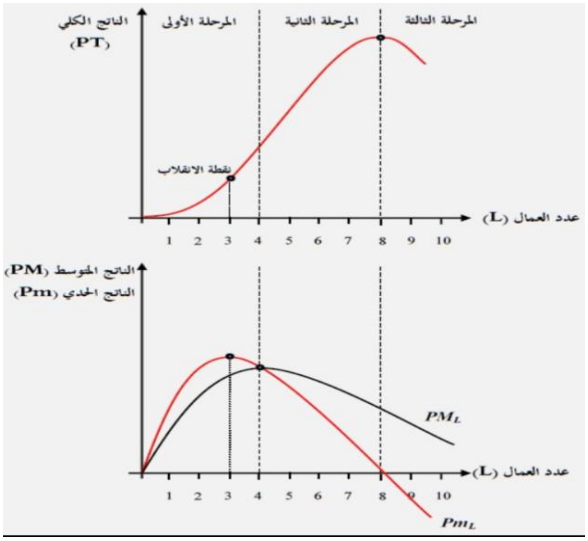

المصدر : لمسلف عبلة ، مرجع سبق ذكره ص 80.

يتضح من الجدول السابق أنه عند زيادة عدد العمال يتزايد الناتج الكلي بمعدل متزايد، كما يكون كل من الناتج الحدي والمتوسط في حالة تزايد .يبدأ الناتج الحدي في التناقص عند العامل السادس يبدأ سريان قانون تناقص الغلة، حيث يتزايد الناتج الكلي بمعدل متناقص، حتى يصل إلى أعظم قيمة له أين يكون الناتج الحدي منعدم، ثم

يتناقص بعدها. كما نلاحظ أن الناتج المتوسط يأخذ في التناقص بعد حد معين بسبب تزايد الناتج الكلي بمعدل متناقص ثم تناقصه.

II. التبادل :

1. مفهوم التبادل :

يقصد بالتبادل الانتقال الإرادي لملكية السلع و الخدمات المتحصل عليها من النشاط الاقتصادي . فلقد كان النشاط الاقتصادي في المجتمعات البدائية يتم بغرض الاستهلاك الذاتي، حيث كانت تعيش تلك المجتمعات على جمع التقاط ثمار الأشجار والاشتغال بالصيد برا و بحرا، ولم تكن هناك أدوات إنتاج بالمفهوم المتعارف عليه حيث أطلق على هذه المرحلة بالاقتصاد الانعزالي، ومع تطور المجتمع تطور العمل وأدواته وعرف الإنسان صورة بدائية من تقسيم العمل داخل القبائل ، و كان توزيع العمل على أساس الجنس وبناء على مجموعة من قواعد العادات و التقاليد والأوامر التي تُفرض عليهم من قبل سلطة عليا كسلطة الكاهن أو القائد، ويمكن أن تسمى هذه المرحلة باقتصاد الاكتفاء الذاتي[1].

كما يقصد بالمبادلة تنازل شخص عن شيء ما لشخص مقابل شيء آخر يماثله ويعادله في القيمة من وجهة نظر أطراف التبادل، أي هو عملية تبادل المنافع بين الأشخاص، و حتى تتم عملية التبادل بين الأشخاص لابد من وجود اختلاف في الأشياء التي يملكها الطرفان، إضافة إلى الرغبة لكلا الطرفان في القيام بعملية المبادلة، ونشاط التبادل يمثل حلقة مهمة تصل بين الإنتاج و الاستهلاك، وعلى ذلك الأساس يعتبر من الأنشطة الأساسية للمجتمعات منذ القدم، سواء كانت في شكل مقايضة أو باستعمال النقود التي لعبت دوراً أساسياً في تطور واتساع هذا النشاط[2].

2. أهمية التبادل :

تتمثل أهمية التبادل فيما يلي[3]:

-تمكين المنتجين من بيع جميع السلع والخدمات

-تمكين المستهلكين من استعمال السلع التي يريدون الحصول عليها

---

[1] محمد عادل، **نقد نظرية التبادل الغير متكافئ**، دار النيل للتوزيع، 2009ص 25

[2] نصيب رجم، "**إدارة أنظمة التوزيع– تطبيقات ودراسة حالة**"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر،2006 ص 10.

[3] هدوقة حسيبة " محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد" ، مطبوع موجه لطلبة السنة الأولى جذع مشترك ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 ،2022 /2023 ص 64.

-سير الدورة الاقتصادية "التيارات السلعية والنقدية بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين

-معرفة المستوى الاجتماعي والاقتصادي لفئات المجتمع

- معرفة درجة تلبية السلع لحاجات الأفراد.

- معرفة القنوات المختلفة للتوزيع ومدى قدرتها على إيجاد اقتصاد وطني متكامل.

- معرفة نوعية العلاقة بين المتعاملين الاقتصاديين ودرجة الارتباط بينهم.

3. عناصر التبادل :

إن نشاط التبادل التجاري يتطلب وجود شخصين أو اكثر، مع وجود حيز يمكن طرفي التبادل (البائع و المشتري) من القيام بعميلة التبادل، مع وجود أشياء ذات قيمة لدى الطرفين يرغب كل منهما في مبادلتها بالشيء الذي بحوزة الآخر، وانطلاقا من هذا فإن عملية التبادل تقوم على مجموعة من العناصر يمكن إيضاحها فيما يلي[1] :

- **أطراف التبادل:** فأي عملية تبادل تجاري لابد أن تتم بين طرفين اثنين يرغب كل منهما في التنازل عن شيء يملكه مقابل الحصول على شيء آخر هو ملك للطرف الآخر، يعتقد أنه مناسب لتلبية حاجاته ورغباته، ويسمى الطرفان بالبائع و المشتري ، حيث يعتبر البائع الشخص الذي يملك الشيء الذي يرغب في التنازل عليه مقابل شيء آخر، أما المشتري فهو الشخص الذين يرغب في شراء شيء موضوع التبادل مقابل دفع قيمته للبائع.

- **محل التبادل:** أو موضوع التبادل وهو الشيء الذي يملكه البائع ويرغب في التنازل عليه للمشتري مقابل شيء آخر، وهو يحمل منفعة معينة لدى المشتري ولهذا يكون مستعد للحصول عليه مقابل ثمن معين.

-**وسيط التبادل:** وهو الشيء الذي بحوزة المشتري و الذي يرغب في دفعه للبائع مقابل الحصول على الشيء الآخر، حيث يمثل مقياس لقيمة الشيء المراد الحصول عليه، وقد طورت البشرية هذا المقياس والوسيط ليصبح في وقتنا الحاضر يتمثل في النقود على اختلاف أنواعها وأشكالها.

- **حيز التبادل** : الذي يعرف على أنه الإطار الذي يمكن من خلاله البائع بيع منتجاته للمشتري، أي هو الحيز الذي يمكن من القيام بعملية البيع والشراء بني البائع و المشتري وتتم في إطاره علمية التبادل،

[1] قلش عبد الله ، مرجع سبق ذكره ص 91-92.

والذي يصطلح على تسميته بالسوق، سواء كانت تتمثل في مكان معين، أو وسائل اتصال معينة تستخدم لعملية عرض المنتجات وإتمام عملية البيع والشراء كمواقع التواصل الاجتماعي والهاتف وغيرها.

4. العوامل المؤثرة في التبادل التجاري:

تخضع عمليات التبادل التجاري إلى مجموعة من المعطيات والعوامل التي يمكن ان تؤثر في عناصرها وأركانها من أهم تلك العوامل ما يلي[1]:

– **الرغبة** والتي تتحدد بمجموعة من العناصر منها الأذواق والعادات والتقاليد والحاجات، وهي شرط أساسي في إتمام عملية التبادل، سواء بالنسبة للبائع أو بالنسبة للمشتري.

– **الأسعار** : وتعتبر عامل مهم في التبادل التجاري، فهي تعبير عن قيمة الأشياء محل التبادل، فهي من وجهة نظر البائع تعويض عن الشيء الذي تنازل عنه، أما بالنسبة للمشتري فهي تكلفة وعبئ مقابل حصوله على الشيء الذي يرغب فيه، أي تكلفة المنافع التي حصل عليها.

– **نوعية السلعة**: فنوع السلع يلعب دورا في إتمام التبادل، لأن المشتري يرغب دائما في الحصول على نوع محدد من السلع التي يراها مناسبة لتحقيق أهدافه. العوامل الاجتماعية بما فيها العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع.

– **القوانين والتشريعات في المجتمع** :فالقوانين والأحكام التشريعية تلعب دورا في تنظيم عمليات التبادل التجاري، ففي إطارها تحدد عادة الأسعار ونوعية السلع المسموح بها وتلك الممنوعة من التبادل وطريقة التبادل وغيرها.

– **الظروف الطبيعية** بما فيها المناخ السائد ومختلف الحوادث الطبيعية، فإنها تلعب دور هام في إتمام وتوجيه عمليات التبادل التجاري .

كما يمكن التمييز بين عمليات التبادل التجاري التي تتم بين الأفراد داخل الدولة، وتلك التي تتم بين الدول والمجتمعات، وهذا ما يسمى بالتجارة الدولية أو التبادل التجاري الدولي، والذي يعبر عن تبادل السلع والخدمات بين الدول وفق شروط وأساليب معينة، أي هي المبادلات التجارية بين أطراف من دول مختلفة، تخضع لمجموعة من المعطيات والعوامل أهمها [2]:

[1] عبد الله قلش ، مرجع سبق ذكره ،ص 95.

[2] عبد الله قلش ، نفس المرجع السابق ص 96.

- أسعار صرف العملات وهي عدد الوحدات من العملات الأجنبية المقابلة لوحدة واحدة من العملة الوطنية.
- أسعار في الأسواق المحلية وفي الأسواق الخارجية.
- تكاليف الإنتاج
- الرسوم والقيود الجمركية المنافسة الأجنبية.
- تكلفة نقل البضاعة والتخزين.

III.التوزيع (توزيع العوائد على عوامل الإنتاج):

1.تعريف التوزيع :

يقصد بالتوزيع انتقال وتقسيم الدخل أو الثروة بين أفراد المجتمع سواء تم ذلك عن طريق المعاوضة أو بوسائل أخرى كالإرث والهبات والأوقاف والزكاة .. إلخ، والدخل هو التعبير عن تيار المنافع الحقيقية خلال فترة زمنية سواء كان مصدرها العمل أو الثروة أو أي عنصر إنتاجي آخر، أما الثروة فتعني المال بالمفهوم الفقهي أو الثروة الخاصة عند الاقتصاديين أي مجموع السلع النافعة القابلة للتملك كالأرض والثروات والنقود [1].

إن توزيع العوائد على عوامل الإنتاج هو تقسيم الدخل القومي بين أفراد المجتمع أو فئاته، الذين ساهموا في الإنتاج القومي حسب مساهمة كل فرد أو فئة، في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع، ولقد أطلق الاقتصاديون على هذا النوع من التوزيع العديد من التسميات، فقد أطلق عليه الكلاسيكيون "نظرية التوزيع"، ثم شاعت في نهاية القرن التاسع عشر تسمية نظرية "أثمان عناصر الإنتاج" وقد يطلق عليه : "نظرية توزيع الدخول على عناصر الإنتاج" وقد يطلق عليه : "نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج ".

وقد حدد الاقتصاديون أربعة أنواع من العوائد تقابل الأنواع الأربع لعوامل الإنتاج فالريع عائد الأرض، والأجر عائد العمل، والفائدة عائد رأس المال، والربح عائد التنظيم. و سنبين معنى كل واحد منهم فيما يلي[2]:

- **عائد الأرض يسمى الريع** ويعرف الريع أنه العائد الذي يحصل عليه مالك الأرض مقابل تأجير الأرض للاستفادة من مزاياها.

---

[1] يسري محمد أبو العلاء، "**علم الاقتصاد**"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2007، ص641.

[2] عبد الحق رايس،" **محاضرات في مقياس مدخل لعلم للاقتصاد**"، مطبوع موجه لطلبة سنة أولى جذع مشترك ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2022/2021 ص 110-111.

- **عائد العمل يسمى الأجر** و يعرف الأجر أنه ثمن العمل، أي المقدار من النقود الذي يدفعه صاحب العمل إلى العامل نظير خدمات يؤديها هذا الأخير، وهي بالنسبة للعامل تمثل الدخل الذي يحصل عليه في مقابل ما يبذله من مجهود في فترة معينة لحساب صاحب العمل.

و ينبغي التمييز بين الأجر النقدي (الاسمي) والأجر الحقيقي، فالأجر النقدي هو ما يحصل عليه العامل من نقود لقاء قيامه بالعمل في يوم معين، أو في فترة زمنية معينة، فهو إذن يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يحصل عليها العامل خلال مدة زمنية معينة، أما الأجر الحقيقي هو عبارة عن كمية السلع والخدمات التي يستطيع العامل أن يحصل عليها بواسطة أجره النقدي، فهو إذن يشير إلى مقدار السلع والخدمات التي يستطيع العامل الحصول عليها بواسطة أجره النقدي.

- **عائد رأس المال يسمى الفائدة** وتعرف الفائدة بأنها المبلغ المستحق على مبلغ معين أقرض لفترة معينة.
- **عائد التنظيم يسمى الربح** ويعرف الربح بأنه العائد الصافي أو دخل المنظم الذي ينجح في جعل تكاليفه الكلية أقل من إيراده الكلي، كما يعتبر الربح هو العائد المتبقي بعد قيام المؤسسة بدفع التكاليف الإنتاجية كافة، وما تبقى يشكل العائد الذي يحصل عليه المنظم بشكل ربح.

2.أنواع توزيع:

استقرت أهم الأبحاث الاقتصادية الرأسمالية على ضرورة توزيع الدخل بطريقتين تكمل إحداهما الأخرى[1]:

- **التوزيع الوظيفي**: ويقصد به توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع بالنظر إلى مدى مساهمة كل فرد في الإنتاج وحسب وظيفته في العملية الإنتاجية، وما يملك من مؤهلات ومواهب وجهد مبذول
- **التوزيع الشخصي**: و يتم فيه توزيع الدخل على كل أفراد المجتمع بغض النظر عن مساهمة الأفراد في العملية الإنتاجية، فهو يهتم بالأشخاص ويبحث عن الطرق الناجعة لإعادة التوزيع وتصحيح الاختلالات والتفاوت الموجود في توزيع الثروة والدخل .

ولكن لا يزال الفكر الإقتصادي يتخذ موقفا متطرفا من توزيع الثروة أو الملكية، ففي حين نجد الرأسمالية تطلق حرية الأفراد في التملك دون تنظيم أو ضبط نجد الاشتراكية تلغي الملكية الفردية بالكلية، مع أنه لا المساواة التامة في توزيع الثروة ولا إقرار التفاوت فيها يمكن أن يحقق التوزيع الأمثل للثروة.

[1] بن عدة امحمد ، عبد القادر بابا " **قياس أثر التوزيع الوظيفي للدخل على الإنتاجية في الاقتصاد الجزائرية في الفترة (1989–2018)باستخدام أسلوب التحليل الديناميكي للنموذجVAR** "، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14 ، العدد ،01 ، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، 2022، ص172.

أما الاسلام فقد سبق إلى المعالجة المتوازنة لمشكلة التوزيع، بما في ذلك مشكلة توزيع الثروة أو الملكية، دون تطرف بالإلغاء أو الإطلاق، ولذلك يقسم الاقتصاديون الاسلاميون التوزيع إلى ثلاثة أنواع، مضيفين توزيع الملكية الذي أغفله الاقتصاديون [1]:

- **توزيع ما قبل الانتاج أو توزيع الثروات أو التوزيع القاعدي** ويتعلق بتقسيم الثروة بين أفراد المجتمع، من خلال القواعد التي تنظم الملكية الخاصة والملكية العامة، وتحدد نطاق كل منهما ووسائل الاكتساب والقيود الواردة على الاستعمال... ألخ .
- **توزيع ما بعد الانتاج أو توزيع الثروة المنتجة أو توزيع الدخل أو توزيع السوق أو التوزيع الوظيفي أو توزيع الدخول على عناصر الانتاج** ويتعلق بتقسيم الدخل بين الأفراد في السوق، من خلال العقود التي تنظم هذا التقسيم كالمضاربة والربا ... إلخ .
- **إعادة التوزيع أو التوزيع الشخصي أو التحويلات الإجتماعية أو التوزيع التوازني**: ويتعلق بتقسيم الدخل القومي بين أفراد المجتمع من خلال إجراءات تقوم بها الدولة من خلال سياستها المالية (كما في الزكاة والضرائب أو من خلال سياستها الاجتماعية (كما في إقامة المشاريع العامة وتقديم الخدمات الإجتماعية كالتعليم والصحة أو من خلال إجراءات يقوم بها الأفراد تطوعا أو الزاما كالزكاة وصدقات التطوع والهبات).

3.أبعاد مشكلة التوزيع:

تتعلق مشكلة التوزيع في صعوبة تحديد الطريقة المثلى لتقسيم الثروة والدخل القوميين على أفراد المجتمع وقطاعاته، نظرا للأبعاد الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الدينية و الأخلاقية المتداخلة، ويكمن توضيح مشكلة التوزيع بأبعادها المتداخلة من خلال افتراض طرق مختلفة لتقسيم الثروة والدخل، تقوم كل منها على أبعاد ومسوغات معينة تختلف عن الأخرى، وسنلخص الأبعاد التي تقوم عليها كل طريقة فيما يلي[2]:

- **المساواة في توزيع الثروة والدخل:**

تقضي هذه الطريقة بإحلال المساواة والقضاء على أغلب مظاهر التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع، على أساس نظرة اجتماعية باعتبار أن كل فرد في المجتمع لا يتميز عن غيره

[1] أيمن مصطفى الدباغ ، "**نظرية توزيع العوائد على عوامل الانتاج في الفقه الإسلامي**"، أطروحة .دكتوراه في الفقه وأصوله، الجامعة الأردنية، الأردن، 2003 ، ص23-24

[2] أيمن مصطفى الدباغ ، ص20-22.

بهذا الاعتبار، فتقتضي العدالة الاجتماعية القضاء على كل تمايز في التوزيع، خاصة وأن أكثر هذا التفاوت مصدره التفاوت في الملكية؛

- **التفاوت في توزيع الثروة والدخل:**

وتقوم هذه الطريقة على البعد الفردي في التوزيع، وتقضي بإقرار الاختلاف في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع مهما بلغ من فحش واتساع، على أساس نظرة فردية في المجتمع، باعتباره فردا متميزا عن غيره بمواهبه وثروته التي جمعها بجهده أو من عند آبائه، فتقتضي الكفاءة الانتاجية أن تقر التفاوت و إلا لغابت دوافع العمل لدى الأفراد و ما يترتب عن ذلك من نتائج على المجتمع ككل؛

- **البعد الفردي والجماعي في توزيع الثروة:**

إن تبني البعد الجماعي في توزيع الثروة والدخل يعيق العملية الانتاجية والعمل بصفة عامة لغياب الحوافز، وما لهذا الأمر من مترتبات على تطور المجتمع وتقدمه، كما أن اعتماد البعد الفردي في التوزيع تخل بالعدالة الاجتماعية وما ينتج عن ذلك من تفاوت طبقي واستغلال للطبقة الضعيفة، فالتوفيق بين البعدين وخلق حالة من التوازن بين كفاءة الانتاج والعدالة الاجتماعية ينتج عنه هذا البعد المزدوج في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع.

4.إعادة توزيع الدخل " Redistribution of income":

يوجد اختلاف كبير في مفهوم توزيع الدخل الوطني ومفهوم إعادة توزيع الدخل الوطني؛ حيث أن المفهوم الأول الذي تناولناه سابقا يقصد به توزيع الدخل على عوامل الإنتاج التي ساهمت في توليده و يسمى بالتوزيع الأولي، أما إعادة التوزيع الدخل فتكون عن طريق استفادة الطبقات المختلفة من الدخل و يطلق عليه بالتوزيع النهائي. حيث يتعلق مفهوم إعادة توزيع الدخل الوطني بالمدفوعات التحويلية فيما بين الأفراد والأسر، ومن خلال نظام الإعانات و الضرائب التي تفرضها الدولة، و يضاف إلى ذلك التحويلات الخارجية للدخول و التي تلعب دوراً متزايداً و لا سيما في الدول التي تصدر عنصر العمل وذلك في عملية إعادة تشكيل خريطة توزيع الدخول الشخصية للأفراد و العائلات[1].

[1]عبد الكريم بريشي ،"**دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988–2011)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،" تخصص: التحليل الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية قسم العلوم الاقتصادية جامعة ابو بكر بلقايد – تلمسان 2014/2013، ص163.

و يقصد كذلك بإعادة توزيع الدخل والثروة بإدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل والثروة بغرض تقليل التفاوت في المجتمع. حيث قد ترى الدولة بعد مرحلة توزيع الدخل القومي أن هذا التوزيع غير ملائم سياسيًا أو اقتصاديًا أو اجتماعيًا، لذلك تدخل بعض التعديل. تستخدم الدولة الإنفاق العام كجزء من السياسة المالية من خلال الإنفاق المباشر وذلك بتقديم دعم سلعي أو دعم إنتاجي – عينيا أو نقديا – بهدف رفع مستوى معيشة المواطنين، أو تقوم بتقديم بعض الخدمات المجانية مثل التعليم والصحة أو الإنفاق غير المباشر كتخفيض الضرائب على الطبقات الدنيا مما يؤدي إلى زيادة دخولهم. ونشير هنا أن عملية إعادة التوزيع يمكن أن تتم عن طريق إجراءات مالية باستخدام أدوات السياسة المالية من الضرائب والإنفاق، أو عن طريق أدوات غير مالية باستخدام السياسة العامة للأجور والأثمان[1].

و تتخذ إعادة التوزيع الدخل أربع باتجاهات هي[2]:

- إعادة توزيع الدخل الوطني بين مختلف الفئات الاجتماعية.
- إعادة توزيع الدخل الوطني بين مختلف عوامل الإنتاج.
- إعادة توزيع الدخل الوطني بين مختلف فروع الإنتاج، وهي الزراعة و الصناعية، و الخدمات.
- إعادة توزيع الدخل الوطني بين مختلف الأقاليم.

[1] رنان مختار ،إبراهيم عبد الحفيظي،" **معالجة التفاوت في توزيع الدخل في ظل الأزمات الاقتصادي** "، مجلة الدراسات الإسلامية – العدد الثالث . سبتمبر 2013 ص 307.

[2] عبد الكريم بريشي، مرجع سبق ذكره ص 164.

IV.الاستهلاك :

1.مفهوم الاستهلاك :

لقد عرف مفهوم الاستهلاك تطورات نظرية هامة بفضل علماء الاقتصاد، وأبرز من وظف هذا المصطلح في نظريته هو الاقتصادي الإنجليزي "كينز" الذي وضع أسس النظام الاقتصادي الجديد بعد الأزمة الاقتصادية العالمية علم 1929 في كتابه الشهير "النظرية العامة للعمل والفائدة والنقود" حلل كينز فيها العلاقة بين اجمالي الاستهلاك للعائلات ومستوى الدخل الوطني في إطار خطته الرامية إلى تشغيل اليد العاملة بفضل انعكاس الاستثمار، ولقد اتبع الاقتصاديون نهجه في دراساتهم من خلال التركيز على توزيع الدخل الوطني بين الاستهلاك من جهة وبين الادخار من جهة أخرى[1].

إن الاستهلاك هو استعمال السلع والخدمات لغاية إشباع الحاجيات والرغبات الإنسانية، كما عرف الاستهلاك بأنه المحرك الأساسي للإنتاج وغايته النهائية، ولهذا فإن الاستهلاك هو الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي في أي مجتمع [2] . يعرف الاستهلاك على أنه ذلك الجزء من الدخل الذي ينفقه الفرد أو الجماعة لشراء السلع والخدمات، كما يعرف على أنه عملية تحقيق الإشباع من خلال الاستفادة من السلع والخدمات المنتجة[3].

2.أنواع الاستهلاك :

تختلف أنواع الاستهلاك حسب المعيار المتبع للتصنيف وفيما يلي أهم الأنواع[4] :

أ- **الاستهلاك المستقل عن مستوى الدخل**: وهو الاستهلاك غير المعتمد على دخل الفرد الشخصي، ولكنه يحصل عليه من خلال مدخراته السابقة أو من خلال الاقتراض ويمثل الحد الأدنى للاستهلاك لتلبية متطلبات الحياة الأساسية.

ب-الاستهلاك المعتمد على مستوى الدخل: وهو الاستهلاك المعتمد على دخل الفرد الشخصي، فكلما زاد دخل الفرد كلما زاد استهلاكه مكن تقسيمه إلى عدة أنواع كما يليُ من السلع والخدمات. وي:

---

[1] حمد عمر حبيل،" **المظاهر الاجتماعية والثقافية المحددة لنمط الاستهلاك في المجتمع الليبي**"، المجلة الجامعة- العدد الخامس عشر- المجلد الثاني، 3152، ص 351.

[2] ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، "**مدخل في علم الاقتصاد**"، دار زهران، عمان، 1999، ص.16-15

[3]ضياء مجيد الموسوي،" **النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 49.

[4] بيوض محمد العيد " **محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد**"، مطبوع موجه لطلبة سنة أولى جذع مشترك ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1 ، 2023/2022 ، ص38.

ت-**الاستهلاك النهائي و الاستهلاك الوسيط (الإنتاجي)**: ويقصد بالاستهلاك النهائي قيام العائلة بالاستخدام المباشر والنهائي للسلع والخدمات، وهو استهلاك غير منتج. اما الاستهلاك الوسيط أو المنتج أو الإنتاجي وهو استهلاك وسائل الإنتاج من آلات ومواد في العملية الإنتاجية. يسمى وسيط لأن المنتوج المتحصل عليه من جراء هذه العملية ليس بعد قابل للاستهلاك النهائي بل يتطلب تحويلات أخرى .

ث-الاستهلاك الفوري و الاستهلاك التدريجي: ويقصد بالاستهلاك الفوري الاستخدام النهائي للسلعة .بينما يقصد بالاستهلاك التدريجي أو المستمر استخدام الشيء عدة مرات مثل المواد المعمرة كاللباس.

ج-الاستهلاك الفردي (الخاص) و الاستهلاك الجماعي (العام): يقصد بالاستهلاك الفردي استخدام الشيء من طرف فرد واحد باستثناء الجماعة مثل السيارة. بينما يعبر الاستهلاك الجماعي عن استخدام الشيء من طرف الجماعة خارج أفراد العائلة مثل التلفزيون في نادي الطلبة أو الحافلة .

3.دالة الاستهلاك

تعتبر دالة الاستهلاك صياغة رياضية للعلاقة التي تربط ما بين الدخل كمتغير مستقل والاستهلاك كمتغير تابع، والتي تأخذ الشكل التالي[1]:

$$C=c_0 + by_d$$

حيث :

C : الاستهلاك .

C_0:الاستهلاك المستقل عن الدخل.

y_d : الدخل المتاح للتصرف.

(b): يمثل الميل الحدي للاستهلاك والذي يعرف على أنه مقدار الزيادة في الاستهلاك نتيجة لزيادة معينة في حجم الدخل المتاح .

والميل الحدي للاستهلاك دائما قيمته موجبة أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح .

[1] فيصل بوطيبة، "**مدخل لعلم الاقتصاد**"، جسور، الجزائر، 2017 ص 137.

ويمكن تمثيل دالة الاستهلاك في صورتها الخطية بيانيا في الشكل البياني التالي:

الشكل (7): منحنى الاستهلاك

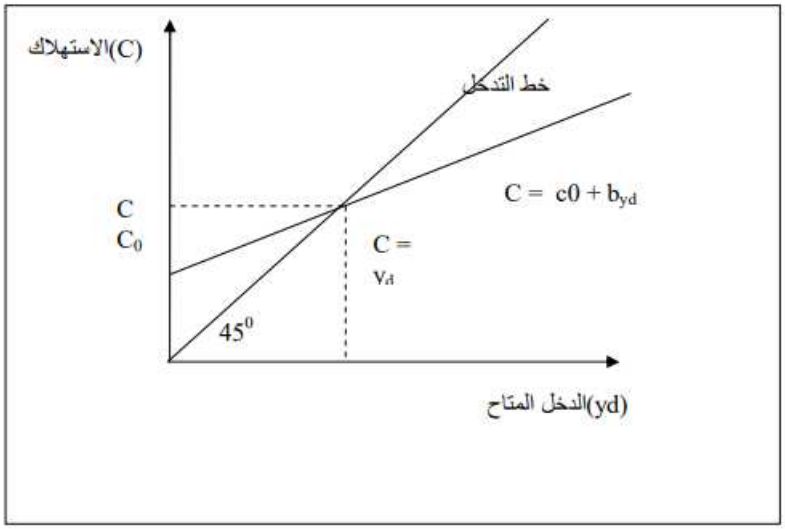

المصدر : محمد فوزي أبو السعود، "**مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات**"، الدار الجامعية ، مصر، 2010، **ص35**

- **الميل المتوسط للاستهلاك** :

يحدد نسبة ما يستهلك من الدخل، الذي يعبر عليه بالصيغة الآتية :

$$APC= C/Y$$

APC: ميل متوسط الاستهلاك

C:هو الاستهلاك

Y: هو الدخل

حيث أن :$0< APC < 1$

- **الميل الحدي للاستهلاك**:

مصطلح حدي في الاقتصاد يعني إضافي، والميل للاستهلاك يحدد المستوى المرغوب للاستهلاك، لذلك يكون الميل الحدي للاستهلاك هو الاستهلاك الإضافي الناجم عن الحصول على وحدة نقدية إضافية من الدخل .

$$MPC = \Delta C / \Delta Y$$

حيث أن :

MPC: هو الميل الحدي للاستهلاك

ΔC: هو التغير في الاستهلاك

ΔY: هو التغير في الدخل

حيث أن: $0<MPC< 1$

4.العوامل المؤثرة في دالة الاستهلاك :

يتأثر الاستهلاك بالعوامل التالية [1]:

أ- مستوى الأسعار: يتأثر الاستهلاك بمستوى الأسعار السائد، فارتفاع المستويات العامة للأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي انخفاض مستويات الاستهلاك، والعكس صحيح عند انخفاض المستويات العامة للأسعار. وهنا يكون للتوقعات المستقبلية للأفراد بشأن الأسعار دور محدد للاستهلاك، فعندما يتوقعون زيادة في الأسعار فإنهم سوف يزيدون في عمليات الشراء وبمعدلات أعلى من مثيلاتها في الأوقات العادية، والعكس صحيح، فعندما تكون التوقعات بانخفاض الأسعار مستقبلا فإنهم سوف يحجمون عن الشراء مؤقتا منتظرين بذلك هبوطا في الأسعار.

ب- **معدلات الفائدة:** على الرغم من أن الاقتصادي كينز كان يعتقد أن معدل الفائدة ليس له تأثير كبير في الاستهلاك، إلا أن الدراسات الحديثة أثبتت أن الانفاق على السلع المعمرة جد حساس للتغيرات في معدلات الفائدة على اعتبار أن هذا النوع من السلع عادة ما يتم تمويلها عن طريق الاقتراض، وهنا فارتفاع معدلات الفائدة على القروض سوف يؤدي حتما إلى تزايد قيمة المدفوعات الشهرية للازمة لشراء تلك السلع، وفي النهاية سوف لن تحفز الأفراد على شرائها.

[1] لزهر ساحلي ،"**نمذجة قياسية للعوامل المؤثرة على الانفاق الاستهلاكي لدول المغرب العربي للفترة(1980-2019)** "، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 8 ، العدد1 (ج2) ، أبريل 2022 ص 192-193.

ت- **الثروة:** تعتبر الثروة في كثير من الأحوال محددا مهما في دالة الاستهلاك، حيث يؤدي ارتفاع قيمة الثروة ممثلة في مختلف أشكال الممتلكات من أموال والعقارات إلى زيادة مستويات الانفاق على الاستهلاك حتى وإن بقي الدخل ثابتا ، والعكسُ صحيح تماما. و هنا يفترض أن الفرد يقوم بتعظيم منفعته وفقا لموارده المتاحة والتي من مكوناتها الأساسية صافي الثروة الحالية، و بالتالي يمكن التعبير عن الاستهلاك الحالي للفرد كدالة لموارده.

ث-السياسة المالية: يُفترض أن السياسات المالية التي تتبعها الحكومات، خصوصا في جانب الانفاق الحكومي والضرائب، تؤثر في الاستهلاك من خلال إعادة توزيع الدخول، فالتحولات في السياسة المالية من خلال الانفاق الحكومي مثلا تؤدي إلى تغييرات في عرض العمالة وإلى ارتباط سلبي بين ساعات العمل والانتاجية، فبعد زيادة الانفاق الحكومي تنخفض الأجور الحقيقية بينما يزداد عرض العمالة، ويتطلب الأمر امتصاص الحكومة لتلك الموارد من خلال زيادة الجهود في العمل والتقليل من الاستهلاك، وهنا تظهر آلية الارتباط السلبي بين الاستهلاك والتوظيف.

ج-الدخل: هناك علاقة طردية قوية بين الدخل والاستهلاك، فكلما زاد الدخل زاد معه الاستهلاك والعكس صحيح، كما أن الاستهلاك كنسبة من الدخل يتناقص عندما يرتفع الدخل، فارتفاع الدخل الممكن التصرف فيه لا يؤدي على مدار الزمن إلى زيادة الإنفاق لكنه يؤدي إلى تزايده بشكل نسبي فقط، وهنا تثبت العديد من الدراسات التطبيقية أنه وعلى المدى الطويل ليس هناك اتجاه إلى تناقص الميل المتوسط للاستهلاك كلما ارتفع الدخل، فالميل المتوسط للاستهلاك يجب أن يكون مساوياً للميل الحدي للاستهلاك.

د- الادخار: تختلف النظرة للادخار والاستهلاك من مجتمع لآخر، فهناك مجتمعات تعتبر أن الادخار مهم جدا لذلك تجدهم يدخرون أكثر مما يستهلكون، في حين هناك مجتمعات أخرى لا يرون في الادخار أهمية كبيرة فتجدهم يميلون نحو الاستهلاك بشكل كبير مقارنة بالادخار. ومن منطلق أن محددات الاستهلاك هي نفسها محددات الادخار فإن العلاقة بين الاثنين هي علاقة عكسية، بمعنى أن زيادة الاستهلاك تؤدي إلى انخفاض الادخار والعكس صحيح، وهو التحليل الذي ذهب إليه الاقتصادي كينز (أول من غذى النقاش بشأن محددات الاستهلاك) عندما اعتبر أن الاستهلاك يتحدد بالدخل الحالي وأن الأفراد يميلون لزيادة الاستهلاك مع زيادة الدخل ولكن ليس بقدر الزيادة في الدخل، وهنا توضح دالة الاستهلاك الكينزية أن الادخار هو دالة متزايدة لمستوى الدخل.

V. الادخار :

1.مفهوم الادخار:

يمثل الادخار ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستعمل للإنفاق على السلع الاستهلاكية، وهو كذلك امتناع الأشخاص عن استهلاك جزء من مداخيلهم مع إيداعها لدى المؤسسات البنكية وصناديق التوفير والاحتياط المشاركة في الدورة الاقتصادية[1].

و الادخار كذلك هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات ولا يخصص للاكتناز الذي يعد فائضا في الدخل يتم الاحتفاظ به بعيدا عن الاستهلاك والاستثمار إما في صورة نقود سائلة أو ما شابه ذلك من أصول أخرى على درجة كبيرة من السيولة وبعبارة أخرى هو الفرق بين الدخل والانفاق الجاري[2].

2.أنواع الادخار:

هناك العديد من الأنواع تبعا لمجموعة من المعايير، فحسب طبيعة التكوين نجد الادخار الاجباري والادخار الاختياري، وحسب الحدود الجغرافية نجد الادخار المحلي والادخار الوطني ، وحسب طبيعة المدخر نجد ادخار الدولة وادخار المؤسسات وادخار العائلات، وسنتعرض إليها بايجاز فيما يأتي [3] :

أ. **الادخار الاختياري والادخار الاجباري:** إن الادخار الاختياري هو إدخار فردي متروك لحرية الفرد و وعيه وقدرته ورغبته في الادخار، دون أن يكون هناك دافع خارجي يجبره عليه أو يلزمه به، أما الادخار الاجباري هو الادخار الذي تلجأ إليه الدولة لصالحها ولصالح الأفراد، ويتحقق باقتطاع جزء من الدخل بصورة إلزامية، فهذا النوع يعتبر مصدرا مهما لتمويل المشاريع الاستثمارية العامة

ب. **الادخار المحلي والادخار الوطني** : الادخار المحلي هو مجموع مدخرات الدولة داخل حدودها الجعرافية، فهو يعبر عن مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال ومدخرات الدولة والمؤسسات والشركات التابعة لها ، أما الادخار الوطني فهو الادخار المحلي المتولد من جانب أطراف النشاط الاقتصادي داخل حدود الدولة بالاضافة الى جزء يتكون في الخارج وهو صافي المعاملات الخارجية.

---

[1] بوعلام بوشاشي ،" **المنير في الاقتصاد**"، دار هومة، الجزائر، 1998 ص 11

[2] بطاهر على ، "**اصلاحات النظام المصرفي الجزائري و اثاره على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية** "،اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3 ، 2006، ص173

[3] شطيبي حنان ، مرجع سبق ذكره ، ص 75.

ت. **ادخار العائلات وادخار المؤسسات وادخار الدولة** : يتمثل ادخار العائلات في الادخار الذي يقوم به الأفراد عندما تفيض دخولهم على ما ينفقونه على الاستهلاك ويوجه الفائض للادخار، بأن يوضع في صناديق التوفير، أو بواليص التأمين، أو الودائع الآجلة، أو شراء أوراق مالية، أو الاكتتاب في أسهم الشركات، أما ادخار المؤسسات فيمثل ادخار المؤسسات (قطاع الأعمال الخاص والعمومي) في كل ما تخصصه الشركات والمؤسسات المنتجة و التجارية وذات الطابع الخدمي من أرباحها في زيادة استثمارها، في حين ادخار الدولة على اعتبار أن الحكومات تعمل دائما على تنمية مواردها وتخفيض نفقاتها من أجل تمويل استثماراتها أي تكوين رأس مال حقيقي جديد، أو تودعه كاحتياطي لمواجهة ما يطرأ من عجز في الميزانية العامة للدولة في السنوات المقبلة ونقصد بالعجز زيادة قيمة النفقات عن الإيرادات، هذا الفائض هو ما يعبر عنه بالادخار الحكومي. ويتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية وتتمثل أهم الإيرادات الحكومية في حصيلة الضرائب التي تمثل اقتطاعا نهائيا من دخول الأفراد والمؤسسات من جانب الدولة.

3.محددات الادخار :

يتأثر الادخار بمجموعة من العوامل سنذكرها فيما يلي [1]:

- ✓ **حجم الدخل**: أكدت جميع النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة المتعلقة بالادخار على الأهمية الكبيرة لهذا المتغير، فلو كان ترجيحا للمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على سلوك الادخار، فإن الدخل يقع في صدارة هذه المتغيرات حيث أثبتت معظم الدراسات المتعلقة بالادخار أن للدخل علاقة ايجابية وقوية معه .
- ✓ **تركز وتوزيع الدخل**: إذ أن توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية يؤدي إلى زيادة الادخار كما أن الميل إلى الادخار لا يتحدد بحجم دخل الفرد فقط بل يتحدد بمركزه الوظيفي في المجتمع فقد أثبتت الدراسات أن المزارعين وسكان الأرياف أكثر قدرة على الادخار من قاطني المدن عند مستوى واحد للدخل.

ت- **المستوى العام للأسعار**: يعتبر هذا المحدد لكل من السلع والخدمات عامل هام من العوامل التي تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي الادخار وقد تظهر حالتين في هذا الشأن، إما حدوث تغيرات في المستوى العام للأسعار مصحوبة بتغير يتناسب مع الدخل النقدي الجاري الكلي المتاح والأخرى عند حدوث نفس

[1] بن قانة إسماعيل " **نحو بناء نموذج هيكلي تنبؤي للاقتصاد الجزائري (1970–2009)** " ، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2014/2013 ، ص 11-12.

التغيرات في هذا المستوى ولكن يصاحبها تغير غير مناسب بالزيادة أو بالنقصان في الدخل النقدي الجاري الكلي المتاح

ث- **التضخم:** اعتبر الاقتصاديون أن التضخم من العوامل المؤثرة على الادخار والاستهلاك بأنواعها والسبب في ذلك يعود إلى أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤثر بشكل ملحوظ على القوة الشرائية للدخول ومن ثم ينعكس تأثيرها سلبا على الاستهلاك والادخار .

ج- **سعر الفائدة (الحقيقي):** من الناحية النظرية يفترض أن يؤدي ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي إلى زيادة عرض الأموال من المدخرين ويعتبر الاقتصاديون أن سعر الفائدة الحقيقي من العوامل الهامة في التأثير على الادخار للقطاعات المختلفة فقد أثبتت كثير من الدراسات التطبيقية المتعلقة بالادخار في الدول المتقدمة أن لسعر الفائدة الحقيقي تأثيرا ايجابيا وقويا على الادخار.أما في الدول النامية فقد أثبت من عدد – لا بأس به- من الدراسات التطبيقية كالدراسة التي قام بها فراي-جوبتا) Gupta-Fry) عام 1978 وأيضا دراسة جوبتا) Gupta) عام 1979.

د- **حجم الثروة:** يقصد بالثروة الأصول العينية والمالية بالإضافة إلى العنصر البشري كجزء من الثروة حسب تعريف فريدمان وقد أشار إلى أهمية هذا المتغير في التأثير على سلوك المتغيرات الاقتصادية مثل :الطلب على النقود وعرض النقود والاستهلاك والادخار وحيث أن الأصول بأنواعها تولد دخولا وهذه الدخول تؤثر على الادخار والاستهلاك لذلك فإن زيادة الثروة لها تأثير ايجابي على كل من الادخار والاستهلاك، وعلى الرغم من أهمية هذا المتغير إلا أن الطالبين يجدون صعوبة في كيفية قياس حجم الثروة مما يجعلهم يستخدمون متغيرات تقريبية .

إضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى اقتصادية كالوضع (أو النظام) المالي والإعفاء الضريبي كما أن هناك عوامل ديمغرافية واجتماعية كالتركيبات العمرية للمجتمع وحجم الأسر وظاهرة امتداد الأسر.

4.دالة الادخار :

تمثل دالة الادخار العلاقة بين الادخار كمتغير تابع والدخل كمتغير مستقل و عليه يمكننا استنتاج دالة الادخار كما يلي[1] :

$$Y = C + S \ldots\ldots\ldots (1)$$
$$S = Y - C \ldots\ldots\ldots (2)$$
$$C = C_0 + by \ldots\ldots\ldots (3)$$

نعوض (3) في (2) و نجد :

$$Y = C_0 + by + S \Leftrightarrow S = y - C_0 - by = - C_0 + (1-b)\, y$$

$$\boxed{S = - C_0 + (1-b)\, y_d}$$

وهذه العلاقة تعبر عن دالة الإدخار حيث :

C_0 : الإدخار المستقل عن الدخل

S : الإدخار،

Y_d : الدخل المتاح.

و يمكن لنا تصوير دالة الادخار بيانيا في الشكل التالي:

الشكل (8): منحنى الادخار

[1] عبد الحق رايس، مرجع سبق ذكره ، 97.

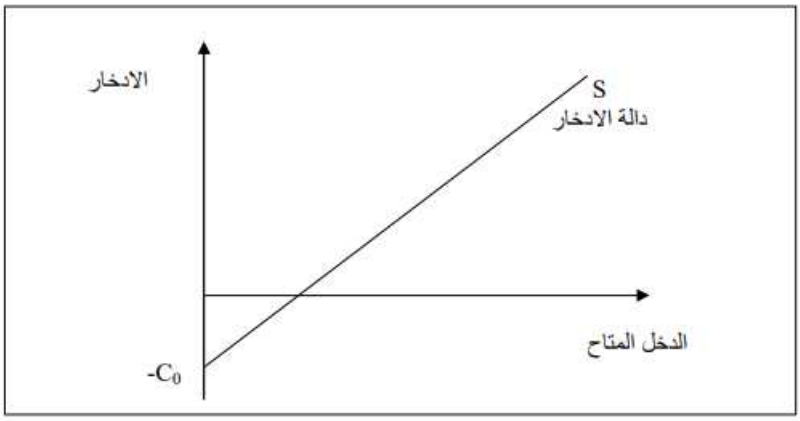

المصدر : محمد فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص37.

- **الميل الحدي للإدخار MPS** :

يعبر هذا المصطلح عن كمية التغير الذي يحدث في الإدخار S نتيجة لتغير الدخل y بوحدة واحدة وهو يمثل مماس النقطة المدروسة أو المشتقة الجزئية الأولى لدالة الإدخار بالنسبة للدخل .

يحسب الميل الحدي للاستهلاك MPS بطريقتين[1]:

- إذا كانت البيانات منفصلة، مبوبة او في شكل جدول :

$$MPS = \frac{\Delta S}{\Delta y} = \frac{S_2 - S_1}{y_2 - y_1}$$

- إذا كانت البيانات متصلة غير مبوبة، أو في شكل دالة :

$$MPS = \frac{\Delta S}{\Delta y} = (1-b)$$

حيث أن :

$$0<MPS< 1$$

- **الميل المتوسط للادخار** : وهو عبارة عن نسبة الادخار إلى الدخل الكلي و يحسب بالعلاقة التالية :

[1] عبد الحق رايس ، مرجع سبق ذكره ص98.

$$APS = s/y$$

- **العلاقة بين MPC و MPS و بين APS و APC :**

$$Y = C+S \Rightarrow \frac{y}{y} = \frac{c}{y} + \frac{s}{y} \Rightarrow 1 = APC + APS$$

$$\Delta y = \Delta c + \Delta s \Rightarrow \frac{\Delta y}{\Delta Y} = \frac{\Delta c}{\Delta Y} + \frac{\Delta s}{\Delta Y} \Rightarrow 1 = MPC + MPS$$

VI.الاستثمار :

1.مفهوم الاستثمار :

كلمة الاستثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال من طرف المفكرين و الاقتصاديين وغيرهم، لذلك كثرت التعاريف بخصوصه وتعددت وكلمة استثمار ترتبط بثلاثة مفاهيم اقتصادية تنحصر في التضحية، الحرمان الانتظار. لذلك فالاستثمار يعني التضحية بإنفاق مالي معين في مقابل عائد متوقع حدوثه في المستقبل وبذلك يصبح هذا العائد المتوقع مثلا بثمن التضحية والحرمان والانتظار طيلة فترة الاستثمار[1].

يقصد بالاستثمار قيام شخص طبيعي أو معنوي في بلد غير بلده باستخدام خبراته أو جهوده أو أمواله في القيام بمشروعات اقتصادية سواء كان بمفرده أو بالمشاركة مع شخص طبيعي أو معنوي محلي أو أجنبي أو مع الدولة أو مع مواطنيها في إنشاء مشروع أو مشروعات مشتركة[2].

2. محددات الاستثمار:

بما أن رأس المال جبان فنجد أن الاستثمار يخضع لتأثير الكثير من العوامل ومن بينها ما نوجزه[3]:

أ- **درجة المخاطرة:** إن أول ما يتبادر إلى ذهن المستثمر قبل القيام بأي مشروع استثماري هو ما مدى التأكد من الحصول على عائد في المستقبل، فهناك علاقة عكسية بين درجة المخاطرة و الاستثمار، فكلما زادت درجة المخاطرة كل ما انخفض الاستثمار والعكس صحيح؛

[1] فليح حسن، " **الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الأولى ،جدار للكتاب العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص110.

[2] حاتم فارس الطعان، "**الاستثمار أهدافه ودوافعه**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 14 ، 2007 ، ص5.

[3] بيوض محمد العيد ، مرجع سبق ذكره ص 43-45..

ب- **معدل الفائدة:** يمثل معدل الفائدة التكلفة التي يتم زيادتها من قبل البنوك التجارية على المال الذي يتم الحصول عليه عن طريق الاقتراض يعتبر معدل الفائدة المحدد للقرار الاستثماري ، فكلما زاد معدل الفائدة أدى ذلك إلى تقليل الاستثمار والعكس صحيح؛

ت- **كفاية رأس المال الحدية:** وهي تمثل الربح المتوقع من استثمار رأس المال الحدية مرتفعة زادت رغبة المستثمر في القيام بالمشاريع الاستثمارية والعكس صحيح؛

ث- **الأرباح:** يعد الربح أحد المحددات الهامة للاستثمار، فهو يزيد من مقدرة المشروع على الاستثمار من حيث إمكانية استخدامه في تمويل الاستثمارات، فعلى المستوى الكلي اتخذ تحليل العلاقة بين الربح الاستثمار أشكالا مختلفة، فاعتبر البعض أن الاستثمار يتأثر طرديا بالربح مع مراعاة أن هذا الأخير هو أحد مكونات الدخل القومي، فإذا زاد الدخل القومي فهذا يؤدي إلى زيادة الربح من هنا تظهر العلاقة المباشرة بين الاستثمار والدخل القومي، وافترض البعض الآخر أن تغيرات الربح على المستوى الكلي أكثر أهمية، بمعنى أن هناك علاقة دالية بين الاستثمار و الأرباح .

ج- **الدخل الوطني:** زيادة مستوى الدخل الوطني تؤدي إلى زيادة المبيعات حتى تصل المنشأة إلى الحد الأقصى لطاقتها الإنتاجية، مما يدفع إلى زيادة الاستثمار وزيادة التوسع في المستقبل، ويحدث العكس عند انخفاض مستوى الدخل القومي حيث يصبح الدافع إلى الاستثمار ضعيفا؛

ح- **التطور التكنولوجي والتقدم العلمي:** في ظل العولمة والتقنيات الحديثة أصبحت أمور العمل والإنتاج أسهل، فكلما زاد التطور التكنولوجي والتقدم العلمي في دولة ما زاد الاستثمار فيها والعكس صحيح؛

خ- **الاستقرار الاقتصادي:** يتحدد الاستثمار من خلال التوقعات المستقبلية للوضع الاقتصادي للدولة، إذ أن عدم استقرار أوضاع الدولة الاقتصادية في فترة زمنية يؤثر سلبا على نظام الدولة الاقتصادي و على المشاريع الاقتصادية.

د- **النمو السكاني:** يلعب النمو السكاني دور مهم في قرار الاستثمار من خلال زيادة الطلب على مختلف السلع والخدمات، فكلما زاد عدد السكان حتما سيقابله زيادة في الطلب مما يعني ارتفاع حجم الاستثمار لتلبية الطلب المتزايد ؛

ذ- **الضرائب:** تؤثر الضرائب في قدرة واستعداد الأفراد والكيانات الاقتصادية المختلفة على تكوين الادخارات وبالتالي الاستثمار في مجالات متنوعة ومختلفة. وتعتمد هذه القدرة وهذا الاستعداد على السياسة الضريبية المتبعة وأنواع الضرائب ومعدلاتها وطبيعة القطاعات التي تفرض عليها ضرائب مختلفة

دون غيرها، فضلا عن طبيعة اقتصاد البلد وأنواع الأنشطة الاستثمارية المتداولة ومدى تقدم هذا الاقتصاد أو تخلفه .

ر- **التغير في الأسعار**: إن التغير في أسعار السلع والخدمات الإنتاجية له تأثير إيجابي وتأثير سلبي، فحين ترتفع أسعار السلع والخدمات التي تدخل في استثمار ما فينخفض حجم هذا الاستثمار، وعندما ترتفع أسعار السلع والخدمات التي يتم الاستثمار فيها فإن ذلك يدفع المستثمرين إلى زيادة الاستثمار .

إن الطلب على رأس المال يتوقف على ثمن مستلزمات الإنتاج مثل المواد الأولية، البترول، الأجور. فإذا زاد معدل رأس المال إلى العمل بسبب زيادة الأجور فإن ذلك يدفع المشروعات إلى إحلال رأس المال مكان العمالة، إن انخفاض التكاليف مستلزمات الإنتاج تعمل على التوسع في الاستثمار. أما ارتفاع التكاليف فتعمل على تقليل الاستثمار بسبب انخفاض العائد.

ز- **الطلب الكلي**: تؤدي زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات إلى زيادة حجم الاستثمارات وتشجيع المستثمرين وجذبهم لزيادة استثماراتهم. ويتوقف حجم زيادة الطلب الكلي على عدة عوامل من أهمها سعر السلعة المعقول ،توافق السلعة لرغبات وأذواق المستهلكين والجودة وعدد المستهلكين.

3.دالة الاستثمار :

هي دالة تعبر عن سلوك المنظمين حيث يفاضلون باتخاذ قرار الاستثمار أو بعدمه، وذلك بالمفاضلة بين الكفاية الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة، إذن ترتبط هذه الأخيرة علاقة عكسية بالاستثمار، كما يتغير الاستثمار من خلال تقديرات المنتجين وتوقعاتهم للمستقبل ويتحدد هذا من خلال مستوى الدخل الوطني وتغيراته الذي يؤثر طرديا على مستوى الأرباح[1].وفيما يلي سوف نفرق بين شكلين لدالة الاستثمار[2]:

- **حالة الاستثمار مستقل عن الدخل :**
- تكتب رياضيا بالشكل التالي:

$$I=I_o$$

- I: الاستثمار

[1] لصاق حيزية ، "**محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد**"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس – جذع مشترك ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم المالية والمحاسبة جامعة العقيد آكلي محند أولحاج البويرة 2018/2017 ص50.

[2] عبد الحق رايس ، مرجع سبق ذكره ، ص 105

- I_o: الاستثمار المستقل(الاستثمارات المدخرة من مدخرات سابقة قبل وصول الدخل).

- **حالة استثمار دالة في للدخل:**

$$I = f(y): \text{أي أن } I = I_0 + ry$$

- I :استثمار .

I_0استثمار مستقل(الاستثمارات المدخرة من مدخرات سابقة قبل وصول الدخل).

- r: معلمة سلوكية و هي الجزء المتقطع من الدخل الموجه للاستثمار و هي أيضا ميل دالة الإستثمار (MPI).

- y الدخل.

ويمكن تمثيل هذه العلاقة بيانيا كما يلي:

الشكل (9): علاقة الاستثمار بالدخل

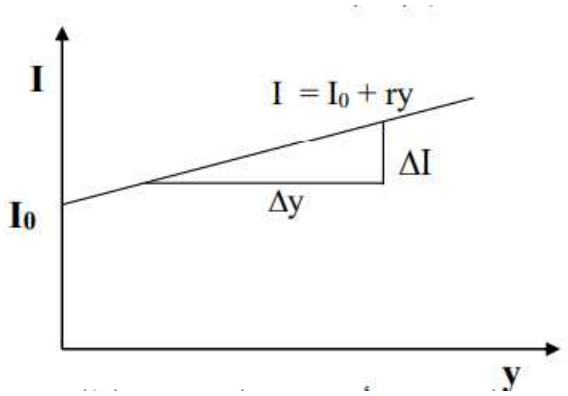

المصدر: عبد الحق رايس ، مرجع سبق ذكره ص106.

4.أنواع الاستثمار:

يمكن تصنيف الاستثمار إلى الأنواع التالية [1]:

[1] ناظم محمد نوري الشمري طاهر فاضل، "**أساسيات الاستثمار العيني والمالي**"، الطبعة الأولى، جامعة العلوم الاقتصادية، دار وائل للنشر الأردن 1999 ص 35.

أولا: الاستثمار الفردي : يتمثل في ما يوجهه الفرد عن مدخراته أو مدخرات الغير إلى تكوين رأس مال حقيقي جديد.

ثانيا: استثمار الشركات :يتمثل في رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الشركات بتكوينه وتمويله إما عن طريق الاحتياطات التي يتم تكوينها من الأرباح المحتجزة أو من القروض التي يتحصل عليها.

ثالثا: الاستثمار الحكومي: وهو رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الحكومة بتكوينه وتمويله إما من فائض الإيرادات العادي، أو من حصيلة القروض التي تطرحها للاكتتاب العام أو من حصيلة القروض الأجنبية أي تعقدها من الحكومات والهيئات الأجنبية.

رابعا: الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي: إذا كانت المدخرات يتم توجيهها لتكوين رأس المال حقيقي جديد داخل الدولة، فيكون هذا الاستثمار وطني، أما إذا كان خارج الدولة أو دولة أجنبية فهو استثمار أجنبي.

خامسا : الاستثمار العيني والنقدي: العيني هو عملية استخدام السلع والخدمات في تكوين طاقات إنتاجية جديدة أو المحافظة علي الطاقات الإنتاجية الموجودة أصلا في المجتمع أو تجديدها أما الاستثمار النقدي فهو المقابل النقدي للاستثمار العيني معبرا عنه بالعملة المحلية أو العملة الأجنبية .

المحور السادس :المؤسسة الاقتصادية

1.مفهوم المؤسسة الاقتصادية :

عرفت من قبل المدرسة الكلاسيكية بأنها التكوين أو البناء أو الهيكل الذي ينشأ عن تحديد العمل وتجميعه وتعيين المسؤوليات والسلطات وتأسيس العلاقات وعرفتها المدرسة السلوكية بأنها مجموعة من الأفراد يعملون من اجل تحقيق هدف أو أهداف مشتركة، أما مدرسة النظم فعرفتها بأنها نظام أو وحدات اجتماعية مقصودة لتحقيق أهداف معينة[1] .

عرفت على أنها : "شكل إقتصادي وتقني وقانوني واجتماعي لتنظيم العمل المشترك للعاملين فيها وتشغيل أدوات الإنتاج وفق أسلوب محدد لقيم العمل الاجتماعي بهدف إنتاج سلع أو وسائل الإنتاج أو تقديم خدمات متنوعة"[2]

كما تعرف المؤسسة على أنها جميع أشكال المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا ، و هي منظمة مجهزة بكيفية توزع فيها المهام والمسؤوليات ، و تتخصص في إنتاج السلع و الخدمات التي يتم بيعها في الأسواق بغرض تحقيق أرباح [3].

ولعل أشمل تعريف للمؤسسة الاقتصادية هو التعريف الآتي : " المؤسسة هي تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني و اجتماعي معين هدفه دمج عوامل الإنتاج أو تبادل سلع أو خدمات، مع أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية، تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي يوجد فيه، وتبعا لحجم ونوع نشاطه[4]

2.المؤسسة و التسميات المرتبطة بها :

يختلط مصطلح المؤسسة مع مصطلحات أخرى، نحددها في النقاط التالية مع ابراز الفوارق الموجودة بينها[5]:

---

[1] محفوظ جودة ،حسن الزعبي ،ياسر المنصور، **منظمات الأعمال المفاهيم والوظائف**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2008، ص 16-17.

[2] صامويل عبود، "**اقتصاد المؤسسة**"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، ص 58.

[3] رفيقة حروش ،" **اقتصاد وتسيير المؤسسة**" ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013 ، ص 28

[5] ناصر دادي عدون، "**اقتصاد المؤسسة**"، دار المحمدية العامة، ط2، الجزائر 1998 ، ص .11

[5]

أ- **الشركة** : تظهر في القانون الجزائري على أنها : عقد بمقتضاه يلتزم شخصان طبيعيان أو اعتباريان أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال أو نقد، بهدف اقتسام الربح الذي ينتج، أو تحقيق إقتصاد أو بلوغ هدف إقتصادي دي منفعة مشتركة، كما يتحملون الخسائر التي تنجر عن ذلك.

ب- **المنشأة**: يعرف M.L.Baudin المنشأة على أنها مجموعة من الأشخاص الدائمين العاملين والتابعين لنفس المنظم، بحيث يمكن ان تتكون المؤسسة من منشأة او عدة منشآت، وهذه الأخيرة ليس لها شخصية قانونية إلا في حالة شهرة للمحل، بينما نجد المؤسسة تتمتع بشخصية قانونية متميزة، واستقلالية المنشأة تكون نسبية ولو في حالة إدارة خاصة بها، نظرا لأنها تبقى خاضعة لمراقبة رب العمل تبقى محاسبتها مرتبطة بالمؤسسة الأم، ومن خلال حسابات خاصة.

ت – **المشروع**: عرفت المواصفات الدولية ISO المشروع على أنه العملية الفردية التي تحتوي على مجموعة من الفعاليات المتناسقة والمسيطر عليها، والتي لها تاريخ بداية ونهاية والموجهة نحو تحقيق هدف محدد وفقا للمتطلبات المحددة.

ب- **المنظمة** :حسب De Bruyn يمكن اعتبار المؤسسة الإقتصادية منظمة لأنها تجمع العناصر المكونة لهذه الأخيرة، بحيث تتكون المنظمة من لحظة قبول الأفراد فيها، أو عندما يريدون المساهمة فيها مساهمة فعالة من أجل الوصول الى تحقيق أهدافها، وبهذا المعنى يكون المساهمون مشاركون في وجود واستمرار المؤسسة أو المنظمة من مساهمين، مالكين، إدارة، عاملين ... الخ .

3.خصائص المؤسسة الاقتصادية :

من خلال سرد التعاريف السابقة للمؤسسة، يمكن استخلاص الخصائص التالية التي تتصف بها المؤسسة الاقتصادية[1]:

- ✓ للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها.

[1] عمر صخري،" **اقتصاد المؤسسة**"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الثانية، 1993 ص 26، 25

- ✓ القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها تمويل كاف وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية، وقادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة.
- ✓ التحديد الواضح للأهداف والسياسة والبرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهداف معينة تسعى إلى تحقيقها، أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج، تحقيق رقم معين .....
- ✓ ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها، ويكون ذلك إما عن طريق الاعتمادات، وإما عن طريق الإيرادات الكلية، أو عن طريق القروض، أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف.
- ✓ لابد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة فالمؤسسة لا توجد منعزلة فإذا كانت ظروف البيئة مواتية فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف، أما إذا كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها المرجوة وتفسد أهدافها.
- ✓ المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي، بالإضافة إلى مساهمتها في النتاج ونمو الدخل الوطني، فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد .

4.أهداف المؤسسة الاقتصادية :

إن أصحاب المؤسسات الاقتصادية سواء كانت عمومية منها أو خاصة، يسعون وراء إنشائهم للمؤسسة، إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي تختلف وتتعدد باختلاف أصحاب وطبيعة وميدان نشاط هذه المؤسسات وحجمها، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية[1]:

1.4–الأهداف الاقتصادية : تتمثل أهم الأهداف الاقتصادية للمؤسسة فيما يلي:

- ✓ **تحقيق الربح** : يعتبر الربح من أهم المعايير الدالة على صحة المؤسسة اقتصاديا ، نظرا إلى حاجة المؤسسة إلى الأموال من أجل تحقيق الاستمرارية في النشاط والنمو، حيث أن تحقيق الربح يسمح بتوسيع نشاطات المؤسسة و تجديد التكنولوجيات المستعملة وتسديد الديون ، و طبعا تختلف درجة الاهتمام بالأرباح بين المؤسسة العمومية والمؤسسة الخاصة.

[1] ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره ص 19-23.

- ✓ **تحقيق متطلبات المجتمع**: إن تحقيق المؤسسة للنتائج المسطرة يمر حتما عبر بيع منتجاتها وتغطية تكاليفها، فهي بذلك تحقق طلبات المجتمع، وذلك من خلال إنتاج سلع معتدلة الثمن وكذا تلبية حاجات المستهلكين بأثمان معقولة.

- ✓ **عقلنة الإنتاج** : يتم ذلك من خلال الاستعمال العقلاني و الرشيد لعوامل الإنتاج، ورفع إنتاجيتها بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع، بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط والبرامج ، و هو ما يسمح بتحقيق رضا المستهلكين والأرباح وتدنية التكاليف.

- ✓ **الاستقلال الاقتصادي على المستوى الوطني** : وذلك بتقليل الواردات و زيادة الصادرات من الإنتاج المحلي ، و هو ما يحسن من رصيد الميزان التجاري و بالتالي ميزان مدفوعات الدولة ، وهو ما تضمن دخلا معتبر من العملة الصعبة يدعم احتياطات صرف البلد .

2.4-الأهداف الإجتماعية:

تتمثل الأهداف الاجتماعية للمؤسسة فيما يلي:

- ✓ امتصاص البطالة بخلق مناصب شغل وضمان مستوى مقبول من الأجور.

- ✓ – تحسين مستوى معيشة العمال، إذ أن التطور السريع الذي شهدته المجتمعات في الميدان التكنولوجي يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغباتهم المتزايدة وأذواقهم المتغيرة باستمرار

- ✓ – إقامة أنماط استهلاكية معينة، وذلك بتقديم منتجات جديدة بواسطة التأثير على أذواق المستهلك عن طريق الإشهار و الدعاية

- ✓ – تحسين متواصل لوضع العمال الوضع المالي ظروف و شروط العمل ، المنح المواصلات، الترقية العطل التكوين الاستقرار .....

- ✓ توطيد العلاقات المهنية والاجتماعية بين العاملين وتنمية روح المسؤولية والمبادرة في العمل.

- ✓ – توفير تأمينات ومرافق للعمال، مثل التأمين الصحي التأمين ضد حوادث العمل، التقاعد ... الخ فضلا عن المرافق العامة مثل التعاونيات الاستهلاكية والمطاعم ....

- ✓ توفير التأمينات والمرافق للعمال التأمين الصحي التأمين ضد حوادث العمل التقاعد...)، فضلا عن المرافق العامة مثل التعاونيات الاستهلاكية والمطاعم....

3.4–الأهداف الثقافية والرياضية : تتعلق هذه الأهداف بالجانب التكويني و الترفيهي ، و من بينها:

توفير وسائل ترفيهية وثقافية المسرح ، المكتبات ، الرحلات) ، مع تدريب العمال المبتدئين و رسكلة القدامى وكذا تخصيص أوقات للرياضة مما يجعل العامل يحتفظ بصحة جيدة ويتخلص من الملل. وهذه العناصر تعد جد مفيدة في الاستعداد للعمل والتحفيز ، مواكبة التطورات التقنية، وتحسين الكفاءة الإنتاجية.

4.4- **الأهداف التكنولوجية** : إن تطور المؤسسات أدى إلى الاهتمام بالبحث والتطوير من خلال توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية، وترصد لها مبالغ كبيرة إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها للوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة لتحسين الإنتاجية ورفع المردودية.

5.تصنيف المؤسسات الاقتصادية :

1.5–المعيار القانوني :

يتم وفق هذا المعيار تصنيف المؤسسة الاقتصادية تبعا لشكلها القانوني ، فعادة ما تقسم حسبه إلى [1]:

- ✓ **مؤسسات فردية** : و هي مؤسسات تعود ملكيتها لشخص واحد يعتبر هو المسؤول الأول و الأخير عن نتائج أعمالها ، فهي مؤسسات تتسم بسهولة إنشائها وبساطة هيكلها التنظيمي ، و لكن في المقابل قد تكون ضعف خبرة مالكها وضعف مستواه في الإدارة والتسيير عاملا لفشلها .
- ✓ **الشركات** : حيث تعرف الشركة على أنها عبارة عن مؤسسة تعود ملكيتها لشخصين أو أكثر يلتزم كل منهم بتقديم حصة من مال أو من عمل لاقتسام ما قد ينشأ عنها من أرباح أو خسارة . ويمكن تقسيمها إلى:

[1] مباني محمد ،" " **اقتصاد المؤسسة**" مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم تجارية علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم مالية ومحاسبة ، جامعة الجزائر 3 2019/2018 ص5.

أ –شركة الأشخاص : و هي شركات تضم عددا من المؤسسات الفردية بحيث يكون رأسمالها أكبر و تمثل مكانة أكبر في السوق ، وعليه يكون لشخصية الشريك الاعتبار الأول ، و يكون الشريك فيها مسؤولا شخصيا في ذمته الخاصة وتضامنيا مع بقية الشركاء ، و مثالها شركات التضامن و شركات التوصية البسيطة .

ب– الشركات ذات المسؤولية المحدودة (SARL) : و تتميز بمحدودية مسؤولية الشريك بقدر حصته التي تكون متساوية و غير قابلة للتداول ،كما أن رأسمالها محدود وشركائها محدودين ، أما إذا كانت مؤسسة تتكون من شخص واحد فتأخذ تسمية (EURL) .

ت–شركات الأموال : و يتولى تسييرها مجلس إدارة ، و تتكون من مجموعة مساهمين في رأسمالها عن طريق الأسهم التي تكون قيمتها متساوية و قابلة للتداول ، و يتحمل المساهم فيها الخسارة بقدر رأسماله ، و مثالها شركات التوصية بالأسهم وشركات المساهمة (SPA) .

2.5–تصنيف المؤسسات الاقتصادية من حيث طابع النشاط الاقتصادي:

في إطار المؤسسة الاقتصادية يتم جمع عناصر الإنتاج المختلفة بهدف الحصول سلع وخدمات متنوعة توجه للنشاط الاقتصادي، حيث يم يمكن تصنيف المؤسسات الإقتصادية تبعا للنشاط الاقتصادي الذي تمارسه إلى عدة أنواع هي[1]:

أ – **المؤسسات الصناعية:** وهي تمثل تلك المؤسسات التي تنشط في المجال الصناعي، وهي مؤسسات الصناعات الثقيلة كمؤسسات الحديد والصلب، مؤسسات الصناعات الخفيفة مثل مؤسسات النسيج والجلود.

ب – **المؤسسات الفلاحية:** وهي مؤسسات تهتم بزراعة الأرض أو استصلاحها بغية تقديم الإنتاج الحيواني، النباتي والسمكي.

ج –**المؤسسات التجارية:** وهي مؤسسات تهتم بالنشاط التجاري من بيع وشراء مثل مؤسسات الجملة والتجزئة.

د–المؤسسات المالية: وهي المؤسسات التي تقوم بمختلف النشاطات المالية كالبنوك، التأمين، الضمان الاجتماعي.

[1] عميش سميرة ، " **اقتصاد المؤسسة**" ، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم تجارية علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم مالية ومحاسبة ، جامعة محمد بوضياف مسيلة 2016/2015 ص 6.

هـ – مؤسسات خدماتية: وهي المؤسسات التي تقدم منتوجاتها على شكل خدمات غير مادية للاقتصاد كمؤسسات النقل البريد والموصلات الاتصالات.

3.5–تصنيف المؤسسات حسب المعيار الاقتصادي: يعتمد المعيار الاقتصادي في تصنيفه للمؤسسات الاقتصادية على طبيعة القطاع الذي تمارس على مستواه المؤسسة نشاطها، وحسب هذا المعيار يمكن التميز بين ثلاث أصناف من المؤسسات[1]:

- ✓ **مؤسسات القطاع الأول:** يجمع القطاع الأول أو ما يعرف بقطاع الفلاحة جميع المؤسسات المتخصصة في كل من الزراعة بمختلف أنواعها ومنتجاتها، وتربية المواشي، بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري، وغيره من النشاطات المرتبطة بالأرض وبالموارد الطبيعية القريبة إلى الاستهلاك، وعادة ما تضاف إليها أنشطة المناجم. يتسم هذا النوع من المؤسسات في الغالب ببعده عن ميدان التصنيع بالإضافة إلى اعتباره المصدر الأساسي لتزويد المؤسسات الصناعية بالموارد التي تحتاجها في عملية التصنيع والإنتاج.
- ✓ **مؤسسات القطاع الثاني:** أو ما يسمى بالقطاع الصناعي، والذي تندرج ضمنه مختلف المؤسسات التي تعمل في تحويل المواد الأولية التي يوفرها القطاع الأول إلى منتوجات قابلة للاستهلاك النهائي أو الوسيطي. وتشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتجات غذائية وصناعية مختلفة (صناعية تحويلية)، وكذلك صناعات تحويل وتكرير المواد الطبيعية من معادن وطاقة وغيرها (صناعة استخراجية). وعلى العموم فإن هذه المؤسسات يمكن تجميعها في فرعيين أساسيين هما الصناعات الخفيفة والتي تكون في غالبها استهلاكية وغير دافعة للاقتصاد الوطني، والصناعات الثقيلة التي تعمل منتجاتها على دفع الاقتصاد أماميا، حيث تعتبر كمستعمل لموارد ومنتوجات القطاعات الاستخراجية والطاقة، ومنتج لوسائل إنتاج تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية الاخرى.
- ✓ **مؤسسات القطاع الثالث:** يضم القطاع الثالث أو ما يعرف أيضا بقطاع الخدمات كما تدل تسميته جميع المؤسسات التي تنشط في مجال تقديم الخدمات بجميع أنواعها انطلاقا من المؤسسات التجارية المؤسسات المالية (البنوك ومؤسسات التأمين.....) مؤسسات النقل بمختلف أنواعه، مؤسسات البريد والمواصلات مؤسسات الصحة مؤسسات السياحة، مؤسسات التعليم بمختلف مستوياته.....

[1] يمينة رحماني،" **اقتصاد المؤسسة**" ، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم تجارية علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم مالية ومحاسبة ، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج 2021-2022 ص 28-29

4.5-تصنيف المؤسسات حسب طابع الملكية :

تنقسم المؤسسات حسب معيار الملكية إلى ثلاثة أنواع [1]:

أ- **المؤسسات العمومية** : و هي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة ، حيث لا يجوز للأشخاص المسؤولين عنها بيعها ، و إنما يعينون لإدارتها وتسييرها فقط نيابة عن الدولة ، و للدولة حق تقرير التنازل عنها لصالح الخواص أو ما يعرف ببرامج الخوصصة ، و تعتبر هيمنة المؤسسات العمومية القطاع العمومي سمة تميز النظام الاشتراكي أو ما يعرف بالاقتصاد المخطط . وتقوم الدولة بإنشاء هذا النوع من المؤسسات عادة للأسباب التالية[2]:

– الأسباب السياسية بعد ح. ع. 2. قامت بعض الدول الأوروبية بتأميم بعض الشركات التي كانت ملكا لأشخاص تميزوا خلال الحرب بسلوك غير وطني.

- أسباب إستراتيجية القطاع العسكري وقطاع الطاقة.

- أسباب تنموية: يستخدم من أجل إنعاش بعض المناطق النادرة وتحقيق التوازنات الجهوية

ب- **المؤسسات الخاصة** : و هي مؤسسات تعود ملكيتها لفرد (مؤسسات فردية) أو مجموعة من الأفراد يشتركون في ملكيتها (شركات) ، و تعتبر هيمنة المؤسسات الخاصة أي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج سمة بارزة للنظام الرأسمالي الحر ، وعليه فإن الدول التي تقرر التحول من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق ، تقوم بتطبيق برامج الخوصصة المؤسسات العمومية و تحويل ملكيتها للقطاع الخاص ، كما حدث في الجزائر خلال سنوات التسعينيات.

ت- **المؤسسات المختلطة (نصف عمومية)** :

لقد ظهرت هذه الشركات أول مرة في ألمانيا القرن التاسع عشر، وانتشرت فيما بعد لتعم أوربا وبعض الدول الأخرى، ومن الأسباب الأساسية لهذه المؤسسات هي محاولة مراقبة بعض القطاعات الاقتصادية والتحكم فيها

[1] مباني محمد مرجع سبق ذكره ص 6.

[2] طلبة صابرينة ، ،" **اقتصاد المؤسسة**" ، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم تجارية علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم مالية ومحاسبة ، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، 2022 /2023 ص 15.

من طرف الدولة، حيث تتكون هذه المؤسسات من طرفين الأول وهو الدولة والمتمثل في الوزارة أو مؤسسة عمومية، والثاني يتمثل في القطاع الخاص[1].

5.5-أنواع المؤسسات تبعا لمعيار الحجم :

تنقسم المؤسسات الاقتصادية وفقا لهذا المعيار إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة وكبيرة، إلا أن الآراء تختلف حول تحديد مفهوم دقيق لكل منها، حيث أن مفاهيمها تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف إمكاناتها وقدراتها وكذا ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، ودرجة النمو الاقتصادي التي بلغته، وبذلك سنقتصر على التعريف المعتمد في الجزائر، والذي سنوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4) تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دينار
صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون دينار	أقل من 200 مليون دينار
متوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون إلى 4 مليار دينار	من 200 إلى 01 مليار دينار
كبيرة	أكثر من 250	أكثر من 2 مليار دينار	أكثر من 01 مليار دينار

المصدر: بالاعتماد على القانون رقم 17-02 المؤرخ في جانفي 2017 المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6.5-تصنيف المؤسسات حسب معيار الجنسية :

تنقسم المؤسسات حسب جنسية مالكيها أو جنسية الدول العاملة فيها إلى[2]:

- ✓ **مؤسسات وطنية** : هي مؤسسات محلية تعمل داخل الوطن مالكوها ذو جنسية وطنية كالمؤسسات الوطنية الجزائرية.

[1] بوعبدلي ياسين ،" **اقتصاد المؤسسة**" ، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم تجارية علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم مالية ومحاسبة ، جامعة الجلفة 2023/2022 ص 58.

[2] عزازن حفيظة ،"**اقتصاد المؤسسة**"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير جامعة تيسمسيلت 2022 - 2023 ، ص 32 .

- ✓ **مؤسسات أجنبية** : مؤسسات تعمل داخل الوطن لكن مالكيها ذوي الجنسية الأجنبية الواحدة كالمؤسسة الفرنسية، التركية أو الصينية في الجزائر مثلا؛
- ✓ **مؤسسات مختلطة** : هي مؤسسات تعمل داخل الوطن تعود ملكيتها إلى شراكة بين أفراد الدولة المضيفة وأفراد دولة أخرى أجنبية كالمؤسسة الجزائرية – الفرنسية .
- ✓ **مؤسسات متعددة الجنسيات** : هي مؤسسات تعمل داخل الوطن مالكوها من جنسيات أجنبية مختلفة كالمؤسسات في دول الخليج.

المحور السابع :السوق

1.مفهوم السوق :

كلمة سوق Market مشتقة من الكلمة اللاتينية "Marcatus'، والتي تعني التجارة والبضائع والمكان الذي تتم فيه المعاملات التجارية. الاستخدام الشائع للسوق يعني مكانا يتم فيه شراء البضائع أو بيعها فهي وسيلة أو مكان للتفاعل وتبادل السلع والخدمات. بعبارة بسيطة، يُطلق على مكان اجتماع المشترين والبائعين في حيز مكاني ما في لحظة زمنية معينة[1].

يعتبر الاقتصاديون أن السوق تكون قائمة، إذا كان هناك وسيلة للاتصال بين مجموعة من البائعين والمشترين لتبادل سلعة معينة، بسعر معين، وفي ظل ظروف معينة، ومن هذا التعريف يمكننا أن نحدد عناصر قيام السوق فيما يلي :[2]

- عدد البائعين والمشترين.
- طبيعة السلعة.
- وسيلة الاتصال.
- السعر.
- الظروف التي يتم في ظلها عملية التبادل.

هو المكان الذي يلتقي فيه المستهلك والمنتج حيث يعرض المنتج منتجاته عند مستويات مختلفة من الأسعار، فيحدد المستهلك الكميات المطلوبة منها عند مختلف الأسعار [3].

2.وظائف في السوق Functions of Market :

تختلف وظائف الأسواق باختلاف الأنظمة الاقتصادية في البلدان ولكنه معظمها تشترك في الوظائف التالية[4]:

---

[1] نصراوي منيا زاد، "**مدخل إلى علم الاقتصاد**" ،كتاب بيداغوجي وفق المقرر الوزاري ،لسنة أولى ليسانس جذع مشترك كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة خنشلة 2022 ص 144.

[2] عبد الغفور إبراهيم أحمد، "**مبادئ الاقتصاد والمالية العامة** "، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان، 2009، ص 149.

[3] عبد الغفور إبراهيم أحمد، "**مبادئ الاقتصاد والمالية العامة** "، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان، 2009، ص 79.

[4] علي جدوع الشرفات وآخرون ، "**أساسيات الاقتصاد الجزئي** "،الطبعة الأولى ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان 2008، ص 150-151.

- **تنظيم الإنتاج:** حيث تتم عملية تنظيم الإنتاج السلعة أو خدمة معينة على ضوء موقف السلعة أو الخدمة في السوق بمتابعة عرضها والطلب عليها ومستوى أسعارها في السوق ، وبالتالي تنسيق الإنتاج بناء على الأسعار والطلب على مختلف السلع والخدمات.
- **تحديد قيمة السلع أو الخدمات** حيث يتم تحديد قيم السلع والخدمات بناء على تفاعل الطلب مع العرض على السلع والخدمات، وتكون الأسعار هي مقياس تلك القيم .
- **توزيع السلع والخدمات:** يتم توزيع السلع أو الخدمات المنتجة عن طريق الأسواق عن طريق تقديمها للأسواق.
- **تشجيع الاستثمار والادخار** : حيث يعتبر الاستثمار والادخار من أهم وظائف السوق المهتمة بالمستقبل وتتم هاتين العمليتين نتيجة ظروف السوق المختلفة.

3.أنواع الأسواق :

تقسم الأسواق حسب عدة معايير سنعتمد على ثلاثة منها[1].

1.3- **تصنيف حسب البعد الجغرافي :**

يمكن تحديد ثلاثة أنواع رئيسية هي :

أ- **أسواق محلية:** طبيعة العادات والتقاليد والمناخ المحلي، تفرض على المنتج إنتاج سلعة معينة لا تستهلك إلا في نطاق محدد، وارتفاع تكاليف النقل يساعد على بقاء السلع في نطاق محلي، وأيضا أن بعض السلع تكون غير ملائمة للأقاليم المجاورة وكما أن سهولة وسرعة تلف هذه السلع يؤدي بها إلى أن تكون سلعا تستهلك محليا.

ب- **أسواق إقليمية** : هي أسواق تضم عدة دول لها عادات وتقاليد ومناخ واحد ووجودها في إقليم واحد يساعد على إنتاج سلعة معينة يمكن استهلاكها داخل هذا الإقليم.

[1] كوديد سفيان، " **محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد**" ، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت 2018/2017 ص 57-60.

ت- **أسواق دولية (عالمية)** :هو سوق يتم فيه إنتاج السلع بحيث تصلح للاستهلاك على مستوى العالم، وقد جاءت هذه الأسواق نتيجة للتخصص الدولي عن طريق نظرية ريكاردو، الكلفة النسبية، أي أن من مصلحة المنتج إنتاج سلعة معينة تنخفض فيها الكلفة النسبية إلى أقل ما يمكن.

2.3- **من حيث طبيعة السلعة:** كما تصنف الأسواق حسب طبيعة السلعة إلى الأصناف التالية:

أ- **أسواق المنتجات** :وهي صنفان، أسواق السلع والتي يتم التعامل فيها بالسلع المختلفة مثل الأغذية والملابس والأثاث وغيرها، وأسواق الخدمات والتي يتم التعامل فيها بالخدمات المتنوعة، مثل خدمات المواصلات والبريد والاتصالات الخ ....

ب- **الأسواق المالية:** وهي جوهر النظام المالي وأساس تمويل الأنشطة الاقتصادية.

ت- **أسواق عوامل الإنتاج:**

يتم التعامل فيها بعوامل الإنتاج مثل الأراضي والعمل والمهارات الإدارية والموارد الإنتاجية، إذ أن هذه الأسواق تساعد على توزيع عوامل الإنتاج وتوزيع الدخل الذي يأخذ شكل الأجور وبدائل الإيجار .. إلخ.

3.3- أنواع الأسواق حسب طبيعة النظام الاقتصادي :

تختلف الأسواق باختلاف العوامل التي تحدد أشكالها، وفيما يلي الأشكال الأربعة للسوق:

أ. **سوق المنافسة التامة** :هي سوق تتوفر فيها أربعة خصائص تميزها عن سائر أشكال الأسواق الأخرى، وهذه الخصائص هي:

- كثرة عدد البائعين والمشترين للسلعة، أي لا يوجد تأثير فردي على سعر السلع من طرف بائع أو مشتري.
- تجانس السلعة تجانسا تاما، بحيث تكون السلع متشابهة تماما ومع إمكانية إحلال بعضها مكان البعض الآخر.
- حرية الدخول والخروج من السوق، أي لا توجد قيود قانونية أو اقتصادية تحول بين من يريد بيع أو شراء السلعة.
- العلم التام بأحوال السوق، بحيث تتوفر كل المعلومات عن السوق للبائعين والمشترين.

ب.**سوق المنافسة الاحتكارية** :هي أكثر الأسواق شيوعا، تتوفر فيها الشروط التالية:

- وجود عدد كبير من المنتجين (البائعين) وعدد كبير من المشترين.
- السلع متشابهة لكن غير متجانسة تماما، إلا أنها يمكن أن تكون بدائل لبعضها البعض.

- حرية الدخول والخروج من السوق.

ج.سوق احتكار القلة :هو سوق يضم عدد قليل من البائعين أو المنتجين لسلعة ما، وهي إجمالا تتميز بالخصائص التالية:

- وجود عدد قليل من البائعين أو المنتجين مع مساهمة كبيرة في الإنتاج.
- السلع متشابهة أو بدائل لبعضها البعض.

د.**سوق الاحتكار التام** : المحتكر هو المنتج الذي يقوم بالاستحواذ والسيطرة على جميع مخرجات صناعة معينة دون سواه، بغض النظر عن عدد المشترين في السوق، وذلك بالشروط الآتية:

- هناك منتج واحد للسلعة أو الخدمة.
- يقوم هذا المنتج ببيع سلعة ليس لها مثيل في السوق.
- عدم إمكان دخول منتجين آخرين للسوق.

و يوضح الجدول الموالي ملخص لخصائص الأسواق حسب معيار طبيعة النظام الاقتصادي :

الجدول(5) : الخصائص الأسواق حسب معيار طبيعة النظام الاقتصادي

سوق المنافسة التامة	سوق المنافسة الاحتكارية	سوق احتكار القلة	سوق الاحتكار التام
تواجد اعداد كبيرة من البائعين والمشترين فى السوق لا يستطيع المنتج لوحده ان يؤثر على سعر البيع لذلك يعد هذا المنتج اخذا للسعر ويكون منحنى الطلب تام المرونة حرية الدخول والخروج من السوق تجانس السلعة، أى ان كل منتج يمثل بديل كامل لسلعة المنتج الاخر.	تواجد اعداد كبيرة من البائعين والمشترين ولكن بنسبة اقل من سوق المنافسة التامة. هناك تأثير قليل للمنتج فى السوق لذلك يسعى كل مشروع لخلق سوق خاص به، اذ يكون منحنى طلبه مرن جدا. حرية الدخول والخروج من السوق جميع السلع المنتجة والمباعة سلع متشابهة أى ان سلعة كل منتج تمثل بديل غير كامل عن سلعة المنتج الاخر	تواجد اعداد قليلة من المنشآت تسيطر على الصناعة وفى الغالب تكون من ثلاثة الى اربع منشئات. تغيرات الاسعار تحددها الشركات المسيطرة، اذ غالبا ما يحدث اتفاق على السعر بين المنتجين. وجود عوائق كبيرة لدخول السوق. السلع المنتجة فى هذا السوق تكون متجانسة لكنها غالبا ما تكون متميزة.	تواجد منتج او بائع واحد فى السوق. يستطيع المحتكر فى هذا السوق ان يحدد السعر والكمية. وجود عوائق تمنع دخول شركات جديدة الى السوق مثل العوائق القانونية القانونية كحق براءة الاختراع وحق الامتياز فضلا عن عوائق اخرى مثل وفورات الحجم الكبيرة. انعدام البديل الجيد للسلعة المنتجة التى ينتجها المحتكر اذ لا يوجد بديل جيد لمنتج الطاقة الكهربائية لمختلف الاستعمالات، مما يعنى ان مرونة الطلب التقاطعية بين سلعة المحتكر وبقية السلع الاخرى قريبة للصفر او سالبة

المصدر : عادل عيسى الوزنى، نسرين غالى قاسم، محمد عبد على جاسم،" **سوق المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة ومدى إمكانية تطبيقها على المنشآت الفندقية دراسة نظرية**" ،مجلة أبحاث العلوم الإنسانية ،العدد 28، 2020 ص241

4.كيفية تحديد الأسعار في مختلف أنواع الأسواق :

يتم تحديد الأسعار (الأثمان في مختلف الأسواق عند توزان السوق ونعني بالتوازن هنا الحالة التي تعكس التقاء إرادات الطلب وإرادات العرض بقصد تحديد ثمن (سعر السلعة وكمياتها. وهو تحديد نسبي يتم من خلال القوانين الاقتصادية التي تحكم كل سوق، وفي خلال فترة معينة والتوازن أو الالتقاء بين القوى المختلفة المكونة للعرض والطلب قد يكون جزئيا، عندما يتعلق الأمر بتحديد قيمة أو ثمن سلعة معينة، كما قد يكون عاما إذا تعلق الأمر بعدد من السلع، توازيها علاقات متعددة بين الطلب والعرض. وقد ينقلب التوازن إلى حالات من عدم التوازن المتقطع أو المستمر نتيجة تدخل بعض الظروف الخارجية عن السوق مما يرتب آثاراً وتقلبات في الثمن (أي السعر) والكميات المتداولة. وفيما يلي نتناول كيفية تشكيل الثمن في إطار عدد من الأسواق والتي سبق وتعرضنا لها[1] .

1.4-**تحديد الاسعار في سوق المنافسة الكاملة** :على الرغم من أن سوق المنافسة الكاملة يعتبر نموذجا مثالياً قلما يوجد في الواقع، إلا أنه يمثل مكان الصدارة في الدراسات الاقتصادية التحليلية الخاصة بنظرية الثمن. وترجع تلك الأهمية إلى أنه يمثل، رغم ندرته في الحياة العملية، إطاراً هاماً لفهم كيفية تشكل الأسعار في نماذج الأسواق الأخرى، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تمثل سوق المنافسة الكاملة إحدى الفروض الرئيسية التي تعتمد عليها النظرية الحديثة عند تفسير توازن المشروع وتوازن الصناعة سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل.

- **تشكل السعر في الفترة القصيرة جداً** :يقصد بها المدة التي لا تكفي لتغيير حجم الانتاج زيادة أو نقصاناً، وتعود فيها التغيرات في العرض الى تغيرات الكمية المخزنة لا إلى تغيرات الكمية المنتجة. وعلى ذلك فإن تغير السعر في هذه المدة، لا يعود الى تغيرات النفقة، لأن فرضية الفترة القصيرة تعتبرها ثابتة، وإنما يعود الى تغيرات العرض والطلب، ولما كان الطلب على السلعة يتحدد بالطلب الحدي) اقل المشترين رغبة في الشراء أي الذي يتطلب اقل ثمن وكان العرض يتوقف على العرض الحدي (العرض الذي يصدر عن أقل البائعين رغبة في البيع اي الذي يتطلب اكبر ثمن ، فان السعر يتحدد بما يُعرف بالمزج الحدي ويسمى سعر التوازن في هذه المدة القصيرة جدا بالسعر الجاري وهو سعر مؤقت لأنه لا يقترن بتوازن المشروعات) المؤسسات).

[1] بن الحاج جلول ياسين ،"**مدخل للاقتصاد** " ، مرجع سبق ذكره ص105-111.

- **تشكل السعر في الفترة القصيرة:** ويُقصد بها المدة التي تتسع لتغيير حجم الانتاج دون أن تتسع لتغيير حجم المشروع أو عدد المشروعات. وهي المدة التي تقترن بتوازن المشروع لا بتوازن الصناعة. ولما كان لكل مستوى انتاج مستوى معين من النفقة الحدية، فإن تغير مستويات الانتاج يؤدي الى إدخال عامل جديد في تحديد السعر، وهو تغير النفقة الحدية للمشروع، وذلك عن طريق تأثير هذه النفقة في العروض الفردية للمشروعات وبالتالي على العرض الكلي. ويتحدد التوازن في المدة القصيرة بتساوي الايراد الحدي مع النفقة الحدية والايراد الحدي في المنافسة الكاملة لا يعدو أن يكون هو سعر السوق.

فالسعر يتحدد في الفترة القصيرة بنفقة الانتاج الحدية للمشروعات، وذلك عن طريق تحديد حجم الانتاج بما يحقق هذه المساواة، والنتيجة أن السعر يتحدد في المدة القصيرة في حالة المنافسة الكاملة بتلاقي العرض والطلب عند مستوى نفقة الانتاج الحدية. وهذا السعر مثل سعر التوازن في الفترة القصيرة جداً، سعر مؤقت.

- **تشكل السعر في الفترة الطويلة:** يقصد بها المدة التي تسمح بتغيير حجم الانتاج عن طريق تغيير حجم المشروعات وعددها أي عن طريق تغيير الطاقة الانتاجية وكذلك عن طريق التنقل بين فروع الانتاج المختلفة. ويتحدد سعر التوازن بتلاقي منحنى العرض ومنحنى الطلب اللذين يتمتعان بمرونة كبيرة خلال هذه الفترة. ففي الفترة الطويلة يقترن سعر التوازن بتوازن الكمية المطلوبة والكمية المعروضة، وبتوازن المشروع (المنتج)، وبتوازن الصناعة. وحتى يتم التوازن في صناعة ما، لابد ان يكون كل مشروع (منتج) من مشروعاتها في حالة توازن على حدة، ويحدث هذا عندما يحقق المشروع الحدي المشروع الذي يعمل في أسوأ الظروف، اي الذي ينتج بأكبر تكلفة متوسطة ربحه العادي لا أكثر ولا اقل ولما كان توازن المشروع الحدي يعني التساوي بين السعر والنفقة الحدية، فإن معنى ذلك أنه في حالة الصناعة تكون النفقة المتوسطة مساوية للسعر (الايراد المتوسط مساوية للنفقة الحدية.

ولما كانت النفقة الحدية تساوي النفقة المتوسطة في ادنى مستويات هذه الاخيرة كان معنى ذلك أن السعر في حالة التوازن يتساوى مع اقل نفقة متوسطة للمشروع الحدي. أي أن شرط توازن الصناعة في التفرة الطويلة هو تساوي السعر مع النفقة المتوسطة للمشروع الحدي ومع النفقة الحدية ، أي أن شرط التوازن هو تساوي السعر مع اقل نفقة متوسطة للمشروع الحدي. ومن هنا يتضح أن السعر التوازني في الفترة الطويلة يقترن بتوازن الكمية المعروضة والكمية المطلوبة، ويتوازن المشروع، وبتوازن الصناعة والسعر في الفترة الطويلة يُعرف بسعر التوازن المستمر، أو سعر التوازن العادي.

2.4-تحديد الأسعار في سوق الاحتكار:

أ.احتكار البيع :

المحتكر يحدد وحده الكمية المعروضة، وهو ما يضمن له بالتالي سلطة تحديد الكمية المباعة وسلطة تحديد السعر. غير أن سيطرة المحتكر ليست كاملة على كل عناصر السوق، فهو لا يسيطر على الكمية المطلوبة وبالتالي لا يستطيع تحديد الكمية المباعة والسعر معا، فهو إما يحدد الكمية المباعة وفي هذه الحالة يترك تحديد السعر للطلب وإما يحدد السعر وفي هذه الحالة يترك تحديد الكمية المباعة للمشترين.

ب.احتكار الشراء :

يعرف احتكار الشراء بأنه سوق يقوم فيه مشروع واحد بشراء سلعة أو خدمة معينة، وبالتالي تكون سوق شراء هذه السلعة أو الخدمة بأكملها من نصيب هذا المشروع هو اقل وجود في الحياة العملية من احتكار البيع. وفي هذه الحالة يتمتع المشتري بسلطة التأثير على السعر عن طريق تحديد الكمية المطلوبة والتي يتنافس على انتاجها العديد من المشروعات. ومن الناحية العملية فإن محتكر الشراء قد يكبت رغبته في تعظيم ارباحه في الاجل القصير، وذلك مراعاة لعدة اعتبارات مثل الرغبة في عدم دخول مشروعات اخرى منافسة له في سوق شراء السلعة او الخدمة محل احتكار الشراء، وخشي اثارة الرأي العام وتدخل السلطات العامة لرقابة احتكاره وتنظيمه.

ج. **الاحتكار التبادلي**: هو كما ذكرنا اعلاه، سوق يواجه فيه بائع واحد للسلعة أو خدمة معينة مشترياً واحداً لهذه السلعة أو الخدمة، أي سوق يقف فيها محتكر بيع السلعة أو الخدمة وجها لوجه أمام محتكر شرائها. والسمة الاساسية لسوق الاحتكار التبادلي هو عدم تحديد السعر فيه، أي عدم المقدرة على تعيين أو تحديد مستوى السعر الفعلي الذي سيسود في السوق بدقة، وذلك بالرغم من معرفة حالة عرض السلعة أو الخدمة محل الاحتكار المتبادل وحالة الطلب عليها، فهنا يحاول كل طرف أن يستغل موقفه الاحتكاري. فالمنتج المحتكر يريد أن يحث على أكبر سعر ممكن، ولكنه لا يستطيع الوصول الى ذلك عن طريق التحكم في الكمية المعروضة لأنه يواجه مشترياً واحداً. ونفس الوضع ينطبق على المشتري فهو يريد أن يشتري بأقل سعر ممكن، ولكنه لا يستطيع الوصول الى ذلك عن طريق التحكم في الكمية المطلوبة، لأنه يواجه منتجاً واحداً يتحكم في عرض السلعة وليس لها بديل. وفي هذه الحالة يتحدد السعر داخل منطقة تتحدد بحد أدنى لا يمكن أن يقل عنه السعر، وبحد أقصى لا يمكن أن يرتفع السعر عنه. أما عن تحديد النقطة التي يقع فيها السعر بالضبط بين هذين الحدين فإنه يتوقف على مدى الضغط الذي يستطيع أن يمارسه كل منهما على الآخر. وهذا بدوره يتوقف على

عدة عوامل أهمها القدر على تخزين السلعة بالنسبة للمنتج، والقدرة على الانتظار من أجل الشراء بالنسبة للمشتري. بالإضافة إلى الحاجة للسيولة النقدية بالنسبة للمنتج، والحاجة لتشغيل الطاقة الانتاجية بالنسبة للمشتري أو الحصول على دخل عن طريق اعادة بيعه.

3.4- تحديد الاسعار في سوق احتكار القلة(شبه الاحتكار):

ويقصد باحتكار القلة سوق يتولى فيها بيع سلعة أو خدمة مماثلة أو متنوعة عدد محدود من المشروعات (المنتجين) التي تتقاسم فيما بينها الجزء الأكبر من الطلب على السلعة. أما كيفية تحديد تشكل السعر (الثمن) في هذه السوق فتختلف بحسب ما إذا وجد اتفاق أو تنسيق بين المشروعات القليلة التي تتقاسم الطلب أو غاب هذا الاتفاق أو التنسيق.

أ. تشكل السعر في حالة عدم وجود اتفاق بين المشروعات :

هنا يضطر المنتج أن يدخل في اعتباره سلوك المنتجين الآخرين، وهو لا يعرفه على وجه أكيد، بل يعتمد في تقديره على افتراضات معينة. ومن بين الاحتمالات الممكنة في هذا الصدد، أن يقوم المنتجون بشن الحرب التنافسية على بعضهم بعض لأسباب متعددة منها محاولة أحدهما السيطرة على السوق سيطرة كاملة، ومنها أيضا محاولة الضغط على بعض أعضاء السوق من خلال موجات التخفيض في الاسعار الواحدة تلو الأخرى، وقد يلجأ بعض المنتجين إلى الدعاية الواسعة ومنح الهدايا والهبات والعمولات للعملاء هذا الوضع لا يدوم بطبيعته كثيراً، إذ ينتهى بانسحاب المشروعات ذات الإمكانيات المتواضعة. والطلب هنا بطبيعته طلب دو شطرين شطر دو مرونة مرتفعة عند أسعار أعلى من السعر السائد، وشطر دو مرونة منخفضة عند أسعار أدنى من السعر السائد. وهكذا فإن المنتج في احتكار القلة، وذلك على عكس حالات المنافسة الكاملة والاحتكار التام، لا يغير من الكمية المنتجة أو السعر الأقل تغيير يطرأ على نفقاته، إذ هو أقل تأثرا لتغيرات الاسعار أو التغيرات النفقة، ومن مصلحته أن يبقي على الأوضاع كما هي. وهذا يفسر ثبات الاسعار في أسواق احتكار القلة.

ب. تشكل السعر في حالة وجود اتفاق بين المشروعات:

إن الوضع السابق غالباً ما ينتهي بتنظيم عملية اتفاق (صريحة أو ضمنية على السياسات التي تتبع بالنسبة لأسعار السلع، أو اقتسام السوق، أو تحديد أجور العمال، أو الثمان المواد الأولية ... إلخ. وتتصرف المشروعات

التي تنفق فيما بينها عندئذ، كما لو كانت تحتكر إنتاج السلعة احتكاراً كاملاً مع احتفاظ كل منها بشخصيته وظروفه الخاصة به، ويترتب على ذلك أن السعر الذي يسود في هذه الحالة يختلف عن السعر الذي يسود في حالة الاحتكار الكامل. فمن ناحية يكون هذا السعر وليد مساومات ومفاوضات بين مختلف أطراف هذا الاحتكار، فهو سعر وسط لا يعتبره اي مشروع يناسب ظروفه ورغم ذلك يقبله ومن ناحية أخرى فإن هذا السعر الذي يسود لا يحقق للمشروع الواحد اقصى ربح ممكن، فهو يقبله حرصاً منه على الاحتفاظ بنصيبه في السوق وبكيانه الذاتي ، ويصرف النظر عما يكون هناك من فوارق في النفقات الإنتاجية.

4.4- تحديد الاسعار في سوق المنافسة الاحتكارية :

تعرف المنافسة الاحتكارية بأنها سوق يتولى فيها عدد كبير من المشروعات بيع سلعة أو خدمة واحد معينة، ولكن كل منها يعرض نوعاً مميزاً خاص به. فهي منافسة من نوع خاص، الغرض منها أن تحقق للمشروع بعض العناصر والخصائص الاحتكارية التي تميزه عن غيره من المشروعات والتي تعمل في مجاله الانتاجي، وأهم ما يميز هذه السوق هو المايز الأصناف المتعددة من السلعة أو الخدمة الواحدة وتغايرها. ورأينا سابقاً أن المنافسة الاحتكارية تتميز من ناحية بتعدد المشروعات المنتجة للسلعة أو الخدمة، ومن ناحية أخرى بتمايز الاصناف التي تنتجها هذه المشروعات، فكيف تتحد الأسعار، هنا تفرق بين حالتين:

- **الحالة الأولى**: يكون فيها التمييز بين السلع على اساس موضوعي (الخصائص الفنية للسلعة ذاتها). فالمشروع يواجه منحنى طلب ذو مرونة مرتفعة، ولسوف يحاول أن يمنح سلعته بعض الخصائص التي تميل بالطلب الى ان يكون اقل مرونة. والأمر لا يقتصر فقط على التأثير في الطلب الخاص به، بل يجب أن يراعي استراتيجية المشروعات الأخرى المنافسة (المرونة المتقاطعة). أو بمعنى آخر مدى قدرته على سحب عملاء المشروعات الأخرى عندما يخفض سعره، ومدى قدرته على منع عملائه من التحول عنه الى المشروعات الأخرى عندما يرفع سعره. وبصفة عامة سوف يحاول كل مشروع عن طريق التمييز والتغيير في الخصائص الموضوعية لسلعته أن يجعل الطلب عليه غير مرن لمواجهة أي تحول عنه عندما يزيد اسعاره.
- **الحالة الثانية**: يكون فيها التمييز على أساس شخصي الدعاية والإعلان وخدمات اثناء وبعد البيع وغيرها من الخصائص السلوكية والاجتماعية). وبالطبع فإن ذلك سوف يرفع من مستوى النفقات، ولكنه سوف يعوض ذلك من خلال زيادة مبيعاته من جانب ورفع أسعاره من جانب آخر. ويلاحظ

أنه في المنافسة الاحتكارية ينتج المشروع اقل من حجمه الأمثل، وينجم عن ذلك وجود فائض في الطاقة الانتاجية في ظل هذه اسوق، مقارنة بما هو عليه الحال في سوق المنافسة الكاملة. ويكون الثمن في حالة المنافسة الاحتكارية أكثر ارتفاعا عنه في حالة المنافسة الكاملة.

المحور الثامن :النقود

1.تعريف النقود :

– لغة : جمع نقد ، قال بن فارس في معجمه « النون و القاف و الدال أصل صحيح يدل على إبراز الشيء و بروزه و من ذلك نقد الدراهم ، و هو الكشف عن حالها في جودتها أو غير ذلك والنقد ، وهو الإعطاء و القبض خلاف النسيئة أي إعطاء الثمن معجلا .«يقول نقّده الدراهم ، ونقّد له الدراهم أي أعطاه إياها ، فانتقدها أي قبض ها ونقّد الدراهم وانتقدها اخرج منها الزيف ، ودرهم نقد أي وازن جيدا، وناقده أي ناقشه في الأمر[1].

– اصطلاحاً:

تعرف النقود بأنها أي شيء يستخدم من قبل الأفراد ويلقى قبولا عاما كوسيط للاستبدال في المعاملات الاقتصادية، ويصلح في الوقت ذاته لقياس القيم وحفظا لثروة وتسوية الديون والالتزامات[2] .

ويمكن تعريف النقود بأنها تلك السلعة أو شيء الذي يلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل أو كوسيلة للدفع حيث كان هذا الوسيط في بداية الأمر يعد سلعة محددة تتميز بقبولها من الجميع في عملية المبادلة وكانت مثل هذه السلع تعتبر أول أشكال النقود والتي يمكن نسميها النقود السلعية، ولا بد من ملاحظة أن السلعة التي يتم اختيارها كنقود تختلف من مجتمع لآخر ولكنه تتفق في كونها سلعة هامة تتمتع بتقدير عام بقيمة عالية من قبل أفراد المجتمع ومن الأمثلة على النقود التي تم اختيارها ولاقت قبولا من أفراد المجتمع الأرز، والقمح، والبدور، الملح، الماشية .. الخ. ثم سرعان ما تخلت تلك المجتمعات عن هذه الأنواع من النقود نظرا للصعوبات التي واجهتها ، فتخلت عن السلع الاستهلاكية كنقود وتحولت إلى أنواع أخرى مثل الأصداف والقواقع البحرية والحجارة النادرة، ثم استخدموا النقود المصنوعة من المعادن من النحاس والحديد ثم الذهب والفضة، وهكذا استمرت التطور في استخدام النقود إلى أن وصلت إلى وضعها الحالي[3].

---

[1] حاج موسى سهيلة ، " **تحليل وضبط قيمة العملة من وجهة نظر إسلامية**"، مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص: نقود ومالية ، قسم علوم التسيير جامعة الجزائر 2009/2008 ص 15.

[2] عبد الرحمن يسري، "**مقدمة في الاقتصاد**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2008 ، ص347.

[3] محمود الوادي و آخرون ،" **الأساس في علم الاقتصاد**" ، دار اليازوري للنشر و التوزيع ،الأردن 2007 ص 319-320.

2.نشأة النقود وتطورها :

إن اكتشاف النقود من الخطوات الأساسية في تطور الإنسان وحضارته حيث مكنته من ترشيد سلوكه الاقتصادي فكان لديها أثر كبير في تقدمه ، لم يتم تطور النقود دفعة واحدة حيث جاء بازدياد حاجة الجماعات إلى توسيع التبادل فيما بينها فتولدت الحاجة إلى نقود من خلال تطور العلاقات الاقتصادية من مرحلة الإنتاج الذاتي إلى مرحلة الإنتاج المتخصص وهنا برز دورها الفعال في تسيير الاقتصاد الذي لا نستطيع معرفته دون التطرق إلى نشأتها مع اقتصاد المبادلة فتاريخيا مرت النقود بثلاثة[1] :

1.2- **نظام الاقتصاد المغلق "الاكتفاء الذاتي"**: في هذه المرحلة تكفلت كل جماعة بإنتاج مجموعة السلع والخدمات الكافية نسبيا لإشباع حاجاتها، أما التوزيع فقد يكون تلقائيا وداخليا طبقا للأنظمة الاجتماعية.

2.2- **المبادلات على أساس المقايضة** : مع تقدم الإنتاج تمكن الإنسان من أن يتعدى المراحل التي كان فيها الهدف من الإنتاج هو إشباع الحاجات مباشرة. انتقل بعدها إلى المرحلة التي أصبح إنتاج الفرد فيها أكبر من ذلك القدر اللازم لسد حاجاته. فارتفاع مستوى الإنتاجية يؤدي غالبا إلى تحقيق فائض في السلعة المنتجة يتجاوز ويفوق الحاجة الخاصة لتلك الجماعة وفي نفس الوقت إلى نقص السلع الأخرى التي تحتاجها، يقابل ذلك جماعة أخرى تتخصص في إنتاج سلعة أخرى محققة بذلك فائضا عنها والتي تحتاج في الوقت نفسه إلى سلع أخرى. ومن هنا نشأت الحاجة إلى التبادل الاقتصادي فظهرت المبادلات الاقتصادية في صورتها الأولى أي مبادلة فائض على جماعة الأخرى ويطلق على هذه عملية بنظام المقايضة. فالمقايضة تعني مبادلة سلعة بسلعة أو خدمة بخدمة كمبادلة القمح بماشية مثلا. و تتضح صعوبات المقايضة التي تتمثل فيما يلي :

- صعوبة توافق رغبات المتبادلين لتحقيق المبادلة على أساس المقايضة بالنظر إلى طبيعة السلعة المتبادلة .
- صعوبة تحديد نسب التبادل حيث لا توجد طريقة تقاس بها السلع والخدمات المبادلة بين الأفراد.
- صعوبة تجزئة السلع والخدمات وتتمثل في اختلاف السلع من حيث التجزئة و من حيث حجمها وطبيعتها والوقت الذي استغرق لإنتاجها .

[1] رحماني منير، " **محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد** "، مطبوع موجه لطلبة السنة الأولى جذع مشترك ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير، جامعة سطيف 1 ، 2022 ص 83-84.

3.2- المبادلة النقدية : دفعت الصعوبات السابقة إلى ضرورة البحث عن الوسائل الممكنة للتغلب عليها من خلال إدخال وسيط ترد إليه قيم الأشياء المتبادلة ومهمة الوسيط الرئيسية هي تقسيم عملية المبادلة إلى عمليتين متتاليتين وهما البيع و الشراء. الأولى يتم فيها التخلي عن شيء ما مقابل الحصول على شيء آخر (الشراء) وهكذا يحل البيع والشراء محل المقايضة.

3. **خصائص النقود** :

يشترط في النقود لكي تقوم بوظيفتها على أكمل وجه أن تتسم بالصفات التالية[1] :

- **تمتعها بالقبول العام** : أي قبول جميع الأفراد في المجتمع بالتعامل بها دون عائق في عملية الحصول على السلع والخدمات في مقابلها ، وتسوية جميع المعاملات الاقتصادية بها .
- **قابليتها للتجزئة** : أي إمكانية تقسيمها إلى وحدات دون أن تحمل نقصانا في قيمتها.
- **تمتع النقود بثبات نسبي في قيمتها** : أي لا تتغير من في وقت صغير بسرعة مما يكسبها ثقة الأفراد في التعامل بهما حاضرا ومستقبلا.
- **أن تتسم بخفة وزنها وسهولة حملها وانتقالها** : أي تصنع من وحدات خفيفة الوزن غير قابلة للتزييف بحيث يمكن لمالكها استخدامها متى يشاء في معاملاته.
- **تمتع النقود بصعوبة تلفها** : أي عدم قابليتها للهلاك بسرعة نتيجة لتداولها بين أيدي الأفراد لذلك نجد معظم الدول تصنعها من ورق خاص.

4.وظائف النقود :

تمارس النقود مجموعة من الوظائف تم تقسيمها إلى وظائف أساسية ووظائف ثانوية كما يلي:

1.4- الوظائف الأساسية: ويمكن حصرها فيما يلي[2]:

- **وسيط للتبادل** :النقود كوسيط للتبادل تعني أنها تتوسط عملية مبادلة السلع والخدمات بالنقود عملية البيع، ثم مبادلة النقود بالسلع والخدمات عملية الشراء). فالنقود هي من تسمح بمبادلة سلعة أو خدمة

[2] محمد مروان السمان وآخرون، "**مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والك**لي "، الطبعة السادسة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان 2015 ص229-230.

[2] فؤاد بن حدو ، "**الاقتصاد الإسلامي وما بعد الأزمة المالية العالمية – دراسة مقارنة مع الأنظمة الوضعية**"، منشورات ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2018، ص 318-320.

بسلعة أو خدمة أخرى بطريقة مباشرة، وبهذا فهي تفكك عملية البيع والشراء الموحدة في ظل المقايضة إلى عمليتين منفصلتين وغير متزامنتين. وحتى تقوم النقود بوظيفتها الأساسية كوسيط للتبادل لابد أن تتوافر فيها مجموعة من الخصائص وأهمها :

- أن تتسم بالقبول العام من جانب جميع الأفراد.
- أن تمثل قوة شرائية عامة لجميع السلع والخدمات التي يحتاجها مالك النقود.
- **مقياس للقيمة ووحدة الحساب** : تعد هذه الوظيفة من أهم وظائف النقود، وتمثل وسيلة لتقدير قيم السلع والخدمات ونسبة قيمة كل سلعة إلى غيرها من السلع، والوحدة النقدية لأي دولة هي المقياس للسلع والخدمات فيها، وتختلف المقاييس من دولة لأخرى باعتبار اسم العملة. وتتغير قيمة النقود نتيجة التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار، وهكذا فهي أداة لا بد منها في كل حساب اقتصادي يلجأ إليه المنتج أو المستهلك وبدونها لا يمكن أن يقوم أي حساب للمنفعة أو التكاليف، ولا خلاف بين الاقتصاديين عموما في وجوب اتصاف النقود بثبات نسبي في القوة الشرائية حتى تقوم بدورها في قياس القيم الاقتصادية.
- **النقود وتكوين رأس المال** :أصبحت النقود في الاقتصاد المعاصر أداة فعالة في رفع كفاءة أسواق رؤوس الأموال و زيادة قدرتها على تجميع مدخرات بسيطة و تكوينها من اجل توجيهها نحو استثمارات ضخمة و بالتالي تحقيق نمو اقتصادي و زيادة رفاهية المجتمعات، فلا شك أن هذه الوساطة المالية و تحويل المدخرات نحو استثمارات و إنشاء العقود المستقبلية يصعب في ظل الأنظمة السابقة القائمة على المقايضة بينما الاقتصاديات النقدية تسمح النقود لتوفرها على العديد من المميزات بتسهيل جميع أشكال المعاملات و تيسير سداد الديون و تنفيذ العقود و المبادلات العاجلة و الآجلة و التخزين والاستثمار و غبره من الوظائف المساهمة في تنمية الاقتصاد[1].

[1] محمود حامد " **الاقتصاد النقدي** " ، دار حميثرا للنشر و الترجمة ، القاهرة 2017 ، ص 19.

2.4- الوظائف الثانوية للنقود:

إن النقود تساهم في إجراء عمليات إضافية علاوة على وظائفها الأساسية وهي [1] :

- **النقود كأداة لخزن القيمة** : ويقصد بذلك أن الفرد يمكنه ادخار النقود وتأجيل تبادلها في مقابل السلع والخدمات التي يرغب في الحصول عليها مستقبلا ويتوقف نجاح هذه الوظيفة على اعتبارين وهما: الأول ثبات قيمة النقود وعدم فقدانها لقيمتها بمرور الزمن . الثاني مدى توفر السلع والخدمات التي يرغب الفرد في الحصول عليها في الوقت الذي يحتاجها.
- **النقود كأداة للدفع الأجل** : فنظرا لكبر حجم المعاملات الاقتصادية وعسر دفعها في الفور أوجدت النقود لتسهيل عمليات العقود الآجلة لتسويق المنتجات وتحديد أسعارها وتسليمها في وقت أجل ، كما تساهم النقود في تسهيل عملية الاقتراض وتحديد ما سيدفعه المقترض مستقبلا مما يسهل عمليات التبادل المستقبلية على الأفراد.

5.أنواع النقود:

هناك العديد من التقسيمات للنقود لكن التقسيم المتبع سيكون بالاستناد إلى التطور التاريخي لها كما يلي :

1.5-النقود السلعية :

ظهر أول شكل من أشكال النقود في شكل سلع مقبولة تعارف الإنسان على استخدامها كوسيط في عملية التبادل، و لقد استخدم الإنسان أنواعا لا حصر لها من سلع كوسيط للقيمة و مقياس لها، فاستخدم الإغريق الماشية كنقود و تعارف أهل سيلان على استخدام الأفيال كنقود، و استخدم الهنود الحمر التبغ، بينما كانت نقود أهل الصين السكاكين و استخدم المصريون القمح كسلعة نقدية. و تتمثل النقود السلعية في النقود التي تتعادل قيمتها كسلعة أو قيمتها السوقية أو قيمتها الذاتية مع قيمتها كنقد أو قيمتها القانونية، والقيمة السلعية هي القيمة المصنوع منها النقد.

إلا أن استعمال النقود السلعية في التداول واجه عدة مشاكل أهمها ما يلي: تعرض بعض أنواعها للتلف بمرور الزمن مثل المحاصيل الزراعية (القمح والشعير)[2].

---

[2] محمد مروان السمان و آخرون ، نفس المرجع السابق ، ص 232-233.

[2] السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان ، "**اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**"، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2010 ، ص15.

2.5 –النقود المعدنية:

إن الوصول إلى مرحلة النقود المعدنية بدأ استعمال معادن عديدة مثل الحديد، النحاس، البرونز، إلا أن هذا لم يلبث كثيرا حتى تم الاهتداء إلى المعادن النفيسة (الذهب، الفضة) لاستخدامها كنقود في التبادل، وهذا نظرا لما تتمتع به من مميزات هامة منها خفة الوزن، ارتفاع القيمة والتجانس، صالحة للتخزين وسهلة التحديد، قابلة للتجزئة والثبات النسبي[1].

3.5- النقود الورقية:

مع اتساع حجم المبادلات التجارية على المستويين المحلي والدولي كان التجار يحملون كميات كبيرة من النقود المعدنية في تنقلاتهم من أجل إتمام معاملاتهم التجارية، نظرا لوجود مخاطر عالية تصاحب حمل كميات كبيرة من النقود المعدنية فتوصل التجار إلى طريقة جديدة لتسوية مبادلاتهم التجارية وذلك عن طريق إيداع فائض أموالهم المعدنية لدى الصاغة ويحصلون بالمقابل على شهادات تثبت حقوقهم، وبدأوا يتداولون هذه الشهادات في سداد التزاماتهم. كانت الإيصالات في البداية التي يصدرها الصائغ تأخذ شكل وعد دفع منصوص عليه لمودع مذكور اسمه، لكن بحلول سنة 1670 م أضيفت عبارة لحامله بعد الاسم و أصبحت الصكوك تنتقل من يد لأخرى كبديل للعملات، ومع ذلك كان تداول الأوراق النقدية اقل بكثير من تداول العملات حتى الحرب العالمية الأولى. وكان أول بنك يصدر هذه الشهادات هو بنك أمستردام سنة ،1609 وبنك ستوكهولم سنة 1656[2]. وتنحصر النقود الورقية في ثلاثة أنواع : نائبة ووثيقة وإلزامية.

فالنقود الورقية النائبة تمثل كمية من الذهب والفضة المودعة ببنك معين في صورة نقود وسبائك تعادل قيمتها المعدنية قيمة هذه الصكوك التي تصرف عند الطلب. أما النقود الورقية الوثيقة فهي صكوك تحمل تعهدا من الموقع عليها بأن يدفع لحاملها عند الطلب مبلغا عينا . أما النقود الورقية الإلزامية فهي غير قابلة للصرف بالمعدن النفيس ونميز منها نوعان نقود ورقية حكومية تصدرها الحكومات و تجعلها نقودا. نقودا ورقية مصرفية يصدر بشأنها قانون يعفي بنك الإصدار من التزام صرفها بالمعدن[3].

---

[1] ودان عبد الله " **الاقتصاد النقدي و أسواق رأس المال**" ، مطبوعة موجهة لطلبة سنة ثانية ليسانس ل.م.د علوم اقتصادية ،قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 2021/2020 ، ص 10.

[2] فيكتور موجان، ترجمة نور الدين خليل، **تاريخ النقود**، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مصر ،1993 ص26.

[1] رحماني منير ، مرجع سبق ذكره ، ص87.

4.5- النقود الكتابية (نقود الودائع):

تسمى أيضا نقود ائتمانية أومصرفية و سميت بالكتابية لأن تداولها يتم عبر الكتابة وتتشكل من ودائع الأفراد لدى البنوك التجارية ويتم تداولها عن طريق السحب من الحسابات البنكية عن طريق الشيك بدلا من حمل النقود. تعتبر النقود الكتابية من أهم أنواع النقود لأنها تمثل وسيلة دفع هامة ومتعددة الجوانب بين المتعاملين والبنوك ،وهي ذات تكلفة منخفضة لا تؤثر على النقود المصدرة بالتلف لأنها تبقى بالبنوك ويستفيد أصحابها من إيداعها عن طريق الفوائد المحددة لها وتستفيد البنوك عند توظيفها بالحصول على فوائد أعلى ،ويستفيد المقرضون بتمويل نشاطهم وتطوير مصانعهم وأعمالهم التجارية[1]

5.5-النقود الالكترونية :

و تسمى أيضا النقود الرقمية و هي نمط جديد ابتكرته تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في زمن العولمة و يتم تداولها عن طريق بطاقة بنكية الكترونية تستطيع تخزين معلومات عن حاملها و رقم حسابه البنكي و بياناتها و تسمح بإجراء تحويلات مالية من اجل تسوية مختلف عمليات البيع والشراء من المواقع الالكترونية و دفع الفواتير عن طريق الانترنت أو أجهزة الصراف الآلي التي توفرها البنوك أو توزعها على مستوى المحلات التجارية. و يعود ظهور البطاقات الائتمانية إلى نهاية الخمسينيات من القرن العشرين في أمريكا و بالضبط في كاليفورنيا سنة 1958 لتمكين التجار بسداد قيمة المنتجات دون الاضطرار لحمل السيولة للدفع نقدا كما استخدمت للمدفوعات الآجلة و أصبح اسم هذه البطاقة في 1986 visa international، وقد سمح ظهور النقود الالكترونية بازدهار التجارة الالكترونية وتوسيع الأسواق العالمية و تقديم خدمات مصرفية متخطية للحدود السياسية للدول حيث تطورت مواقع التجارة الالكترونية في التسعينيات وأصبحت الشركات توفر منتجاتها وكافة المعلومات المتعلقة بها وتجري عمليات بيعها و تسديد قيمتها عبر الانترنت حيث يقوم البنك كوسيط بنقل بتحويل الأرصدة النقدية[2] .

[1] علي كنعان، "**النقود و الصريفة و السياسة النقدية**" ، منشورات جامعة دمشق ،سوريا .2011 ، ص17.

[2] رمزي محمود ،"**النقود والبنوك والتجارة الالكترونية**"، دار التعليم الجامعي، مصر، 2022، ص 69 .

المحور التاسع: المشكلات الاقتصادية الكبرى (البطالة –التضخم) :

I.البطالة

1.تعريف البطالة :

هي حالة الشخص الذي لا يجد عملاً، رغم أنه يبحث عنه بجد". ومصطلح البطالة لا يشمل أولئك الأشخاص الذين لا يبحثون عن عمل بسبب تقدم السن أو بسبب إصابتهم بمرض عقلي أو جسماني أو بسبب إعاقة، كما لا يشمل الأشخاص الذين ينتظمون بالمدارس أو يقومون بالواجبات المنزلية، فمثل هؤلاء الأشخاص يصنفون بشكل عام على أنهم خارج قوة العمل "القوى العاملة "[1].

كما تعرف البطالة أيضا على أنها" التعطل (أو التوقف) الاختياري في بعض الأحيان لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما ،على الرغم من قدرة هذه القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج" [2].

مستوى المعيشة في المجتمع.

برز تعريف للمكتب الدولي للعمل والذي يعتبر أن كل شخص يبلغ الخامسة عشر (15) من عمره في بطالة، إذا كانت تتوفر فيه ثلاثة شروط هي: أن يكون بلا عمل، وأن يكون جاهزاً لأن يعمل في استخدام مأجور أو غير مأجور، ويكون يبحث على عمل. وبالتالي فإنه حسب تعريف المكتب الدولي للعمل، يجب توافر معايير ثلاثة كي يعد الفرد عاطلاً وهي[3]:

- أن يكون عاطلاً عن العمل: ولم يعمل ولو لساعة واحدة خلال الأسبوع الذي تم فيه البحث؛
- أن يكون متاحاً للعمل ولم يعمل خلال 15 يوماً كحد أقصى للأسبوع الذي تمت فيه الدراسة؛
- أن يبحث عنه: يجب على الأفراد العاطلين عن العمل أن يتخذوا خطوات ملموسة للبحث عن عمل خلال الأربع الأسابيع التي تسبق الأسبوع المرجعي.

---

[1] " **الموسوعة العربية العالمية**": الجزء (4) ، الطبعة الثانية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، ص 459.

[2] هيثم الزغبي .حسن أبو زيت ، "**أسس ومبادئ الإقتصاد الكلي**"، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2000 ص145 .

[3] مسعودي زكرياء "**تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل – دراسة تحليلية–**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2019/2018 ص 4-5.

2. أنواع البطالة :

- يمكن تصنيف البطالة حسب الأنواع التالية [1]:

أ. **البطالة الدورية** : ينتج هذا النوع عن تعاقب الدورات الاقتصادية بين مرحلتي الرواج و الركود التي تتميز بتقلص الطلب الاستهلاكي مما يجبر أصحاب الأعمال التخفيض من الإنفاق الاستثماري وما يترتب عليه من تخفيض لساعات العمل في مرحلة أولى ثم تسريح العمال في مرحلة ثانية ، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة .

ب. **البطالة الاحتكاكية** : تحدث هذه البطالة نتيجة للتنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل ، ومن الجلي أن نقص المعلومات إنما يعني عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض ، أي انتفاء الصلة بين طالبي الوظائف ومن يعرضون هذه الوظائف

ت. **البطالة الهيكلية** : يقصد بها ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل ، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني ، وتؤدي لإيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين والراغبين في العمل والباحثين عنه . وقد تحدث البطالة الهيكلية نتيجة لحدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو راجعة أساسا لتغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطين جديدة كذلك من الممكن للتكنولوجيا أن تؤدي إلى بطالة هيكلية ، كما أن البطالة الهيكلية ، من الممكن أن تحدث بسبب وقوع تغيرات محسوسة في قوة العمل ومن أمثلة ذلك دخول الشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة ، وفي هذه الحالة قد لا يحدث توافق بين مؤهلاتهم وخبراتهم من ناحية ، وما تتطلبه الوظائف المتاحة من ناحية أخرى .

ث. **البطالة السافرة** : يقصد بالبطالة السافرة ، حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة ، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل و الراغبين فيه و الباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد ، دون جدوى و لهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل ، كما أن البطالة السافرة يمكن أن تكون إحتكاكية أو دورية أو هيكلية .

---

[1] رمزي زكي ،" **الاقتصاد السياسي للبطالة" : تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة سلسلة عالم المعرفة** "، العدد 226 ، أكتوبر 1997 ، الكويت ، ص 28.

ج. . **البطالة المقنعة** : تعبر عن تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل ، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئ تقريبا ، و بحيث إذا سحبت من مناصب عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض و ينتشر هذا النوع من البطالة خصوصا في قطاع الخدمات العمومية بسبب زيادة التوظيف الحكومي.

ح. **البطالة الإختيارية والبطالة الإجبارية** : وهناك تصنيف آخر للبطالة حسب إرادة الشخص المتعطل عن العمل وهي البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية ، فالأولى هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض إرادته واختياره حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به ، إما لعزوفه عن العمل أو تفضيله لوقت الفراغ مع وجود مصدر آخر للدخل ، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى و ظروف عمل أحسن . أما البطالة الإجبارية فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري أي من غير إرادته أو اختياره وهي تحدث عن طريق تسريح العمال أي الطرد من العمل بشكل قسري رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد.

3. المقياس الرسمي للبطالة:

يعرف معدل البطالة وفقا لهذا القياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة أي[1]:

$$\text{معدل البطالة} = (\text{عدد العاطلين}/\ \text{قوة العمل}) \times 100$$

ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل بالطبع في ظل الأجور السائدة. أي أن :

$$\text{قوة العمل} = \text{حجم العمالة} + \text{حجم البطالة}$$

وعلى الرغم من بساطة هذا المقياس واتصافه بعدم الدقة إلا أنه أكثر مقاييس سوق العمل انتشارا، وهو المقياس الذي تأخذ به الدول كافة، وكذلك منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة، وفي داخل الدولة الواحدة على مدى الفترات الزمنية المختلفة. وتختلف طريقة قياس

[1] نجا على عبد الوهاب، " **مشكلة البطالة وأثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية**،" الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2005، ص 10-14.

معدل البطالة من دولة إلى أخرى وتتمثل أهم أوجه الاختلاف في النقاط التالية: – الفئة الزمنية المحددة للعمل.

– تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة.

– الفئة العمرية

4. أسباب البطالة :

تعد البطالة من أهم الأزمات التي تهدد استقرار المجتمعات، وتوجد مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى ظهورها، والتي تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن أهمها: الأسباب السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، ولكل منها مؤثرات ونتائج سلبية تؤثر على المجتمع. والآتي معلومات عن هذه الأسباب[1]:

4.1–الأسباب الاقتصادية: الأسباب الاقتصادية للبطالة من أكثر الأسباب انتشارا وتأثيرا على البطالة، والتي تؤدي إلى رفع معدلاتها الدولية، ومن أهم هذه الأسباب:

أ– زيادة عدد الموظفين مع قلة الوظائف المعروضة، وهي من المؤثرات التي تنتج عن الركود الاقتصادي في قطاع الأعمال، وخصوصا مع زيادة أعداد خريجي الجامعات، وعدم توفير الوظائف المناسبة لهم؛

ب– الاستقالة من العمل والبحث عن عمل جديد؛ وهي بطالة مؤقتة، والتي تشمل كل شخص تخلى عن عمله الحالي بهدف البحث عن عمل غيره، ولكنه يحتاج إلى وقت طويل للحصول على عمل، لذلك يصنف في فترة بحثه بأنه عاطل عن العمل؛

ت– استبدال العمال بوسائل تكنولوجية كالحاسوب، والتي أدت إلى زيادة المنفعة الاقتصادية على الشركات بتقليل نفقات الدخل للعمال، ولكنها أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة؛

ث– الاستعانة بموظفين من خارج المجتمع، وهي التي ترتبط بمفهوم العمالة الوافدة سواء في المهن الحرفية، أو التي تحتاج إلى استقدام خبراء من الخارج، مما يؤدي إلى الابتعاد عن الاستعانة بأي موظفين أو عمال محليين؛

[1] رحيمي عيسى ،قرقاد عادل ، العايب نصر الدين" **ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها**" ، مجلة إرتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية ، العدد 00 2018 ص 147-149.

2.4-الأسباب الاجتماعية :

وهي الأسباب المتعلقة بالمجتمع الذي يتأثر في كل من الأسباب السياسية والاقتصادية الخاصة بالبطالة، ومن أهم الأسباب الاجتماعية نذكر:

أ- ارتفاع معدلات النمو السكاني مع انتشار الفقر، والذي يقابله عدم وجود وظائف أو مهن كافية للقوى العاملة .

ب-غياب التنمية المحلية للمجتمع، والتي تعتمد على الاستفادة من التأثيرات الإيجابية التي يقدمها قطاع الاقتصاد للمنشآت؛

ت-عدم الاهتمام بتطوير قطاع التعليم، مما يؤدي إلى غياب نشر التثقيف الكافي، والوعي المناسب بقضية البطالة بصفتها من القضايا الاجتماعية المهمة؛

ث-زيادة أعداد الشباب القادرين على العمل مع شعورهم باليأس، بسبب عدم حصولهم على وظائف أو مهن تساعدهم في الحصول على الدخل المناسب لهم؛

ج- غياب التطوير المستمر لأفكار المشروعات الحديثة، والتي تساعد على تقديم العديد من الوظائف للأفراد القادرين على العمل.

3.4-الأسباب السياسية:

الأسباب السياسية للبطالة هي كافة المؤثرات المرتبطة بالبطالة والمتعلقة في السياسة الخاصة لدولة ما، ومن أهمها :

أ. انخفاض القدرة على دعم قطاع الأعمال من جانب الحكومات الدولية؛

ب. انتشار الحروب والأزمات الأهلية في الدول؛

ت. غياب تأثير التنمية السياسية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية.

5.الآثار المترتبة عن ظاهرة البطالة:

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع، وذلك نظراً لما تخلفه من مخاطر وما تعكسه من أثار سلبية على الأفراد والمجتمع على حد سواء، سواء كانت هذه الآثار اقتصادية أو سياسية واجتماعية و التي سوف نتناولها فيما يلي [1]:

1.5-الآثار الاقتصادية:

يمكن حصر هذه الآثار الاقتصادية على العموم في النقاط التالية :

- إن البطالة يتحقق معها ارتفاع عبء الإعالة بسب انخفاض المنتجين وارتفاع المستهلكين، من ضمنهم العاطلين عن العمل، وهو الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى انخفاض الادخار والقدرة على الاستثمار وبالتالي، انخفاض القدرة الإنتاجية ومن ثم انخفاض الإنتاج والدخل القومي وانخفاض الاستخدام.
- يمتد أثر البطالة بامتداد فترتها والتي تكون، في الغالب، بطالة هيكلية، خاصة في الدول النامية؛ .
- إن البطالة تثير العديد من المشكلات التي ترتبط بها وتنجم عنها، ومنها التأثير على الأجور ما يؤدي إلى انخفاضها، لأن البطالة تمثل عرض للعمل يفوق الطلب عليه، وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور ؛ .
- هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهرة حينما تطول فترة بطالتهم فهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبرتهم، فمن المعروف أن المهارة والخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن بعد ذلك خصوصاً، كما يتعرض العامل لمواجهة وسائل تكنولوجية متاحة أحدث خلال عمله.
- تخلف البطالة أيضاً التراجع أو التآكل في قيمة رأس المال البشري، فمن المعروف أن الخبرات والمهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان خلال العمل تعتبر في حد ذاتها أصلاً قيماً وذات قيمة إنتاجية عالية، إلاّ أن تعطل الإنسان وتوقفه عن العمل ولفترات طويلة، لا يؤدي إلى وقف

[1] سليم عقون " **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية – –حالة الجزائر**"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص: تقنيات كمية ، قسم علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2010/2009 ص 13-15

عملية اكتساب هذه الخبرات وتراكمها فحسب، بل وإلى تآكلها وإصابتها بالاضمحلال وحتى لو عاد إلى العمل لاحقاً فإنه يصبح أقل إنتاجية وعطاء؛

- الهدر في الموارد الإنتاجية: ويقصد بذلك أن البطالة تمثل موارد إنتاجية غير مستغلة استغلالاً كاملاً وهذه الحالة متى ما حصلت لا يمكن تعويضها بإرجاع عجلة الزمن إلى الوراء ولذلك فهي تمثل خسارة مادية وهدر في الموارد الإنتاجية غير مستغلة؛
- إن العمل يعتبر عنصراً إنتاجياً وبالتالي فإن تعطله يعني عدم إسهامه في العملية الإنتاجية ومن ثم تكون مقدرته على الإنفاق ضئيلة أو معدومة، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الوطني سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي مما ينتج عنه انخفاض الإنتاج وزيادة تفاقم البطالة

2.5-الآثار الاجتماعية والسياسية :

للبطالة أيضاً أثار اجتماعية وسياسية لا تقل سوءاً وخطورة عن الآثار الاقتصادية بل أن هذه الآثار، تنعكس بعد ذلك في شكل أثار اقتصادية خطيرة. من بين الآثار الاجتماعية والسياسية نذكر:

- ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، حيث أثبتت الدراسات الإحصائية أن للبطالة ارتباط وتأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع، كما هو معروف أن الجرائم لها تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع إما بسبب معالجتها أو نتائجها، فعلاجها يتطلب رصد أو تخصيص موارد اقتصادية أكبر للإنفاق على أجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة الجرائم ونتائجها تتضمن حدوث خسائر في الأرواح والأموال؛
- لوحظ خاصة في فترات البطالة التي تستغرق مدة طويلة أن لها تأثير على ارتفاع تناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين عن العمل والتي تكون عبئاً على الموارد الاقتصادية من جهة وسبباً من أسباب ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل عاداتهم السيئة من جهة أخرى؛
- ارتفاع في حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كالتفكيك العائلي في المجتمع وتشرد الأطفال أو انحرافهم الأخلاقي؛
- تأخير سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين حيث لا يملك الشاب عوامل توفير السكن وغير ذلك وهو يترك أثار سيئة متنوعة ومتعددة على الإناث والذكور؛

- اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها
- ضعف درجة المشاركة السياسية؛
- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالاة المدمرة اتجاه الوطن وأفراد المجتمع.

6.الحلول المقترحة لعلاج مشكلة البطالة:

لقد تعددت الحلول المقترحة لمواجهة البطالة بتعدد المدارس والاتجاهات الاقتصادية ويتوقف التشخيص السليم لسياسات العلاج الملائمة للبطالة على التحديد السليم لأسباب المشكلة، لهذا كلما أمكن تحديد كل نوع من أنواع البطالة بوضوح كلما أمكن من تحديد سياسات ووسائل علاجها. وسيتم عرض بعض الحلول بشكل موجز للوقوف على مدى نجاعة هذه الحلول[1]:

أ- إذا كانت بطالة احتكاكية فإنه يمكن علاجها عن طريق إنشاء مكاتب توظيف والتي تكون بمثابة حلقة وصل بين عنصر العمل وبين رجال الأعمال وذلك للإعلان عن وظائف الشاغرة لديهم .

ب- إذا كانت بطالة هيكلية نعمل على إقامة مراكز لتدريب القوى العاملة العاطلة لتكون ملائمة للوظائف الشاغرة المتاحة ونحاول التوفيق بين كل من العاطلين والوظائف المتاحة أي نقوم بعملية مقابلة وتعرف هذه العمليات بسياسات سوق العمل .

ت- إذا كانت بطالة مقنعة يتم الحد منها بتوفير خطة سليمة لتوزيع عادل للعمال وسحب العمالة الزائدة من القطاعات والمناطق التي تعاني من البطالة المقنعة واستخدامها في قطاعات تعاني من نقص في العمالة.

ث- إذا كانت بطالة موسمية فإنه يمكن علاجها والتقليل منها بتدريب العاملين وانخراطهم في أعمال أخرى يمارسونها أو يزاولونها بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للسلع التي يشتغلون فيها أساسا.

ج- تشجيع فكرة المعاش المبكر ، مما يؤدي لترك فرص للعناصر الشابة لتأخذ دورها في العملية الإنتاجية.

ح- دمج العمال المسرحين ضمن أعمال جديدة من خلال تقديم إعانات ومساعدة من تركوا مدارسهم قبل إتمام الدراسة على زيادة خبراتهم من خلال التدريب والتكوين .

[1] بقاط حنان ، **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ 1994**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد تطبيقي ، قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة 2007/2006 ص 28-30.

خ- إذا كانت بطالة إجبارية، فإنه يمكن علاجها والتقليل منها عن طريق تخفيض الحد الأدنى للأجور لبعض فئات العمال وذلك بغرض تشجيع رجال الأعمال والمؤسسات الخاصة على طلب واستخدام المزيد من الأيدي العاملة .

د- تحفيز الاستثمار من خلال العديد من الإجراءات كالإعانات الضريبية للاستثمار والإعانات الضريبية على التوظيف .

ذ- ومن جهة أخرى ، يتطلب الأمر تدخل السلطات من خلال إجراءات وصائية للتخفيف من حدة تدخل النقابات العمالية وتأثيرها على تزايد الأجور بما لا يتناسب وإنتاجية العمال .

ر- ويمكن علاج بطالة قصور الطلب من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية تهدف لزيادة الطلب الكلي وتقليل البطالة. السياسة المالية تتضمن زيادة الإنفاق الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية لتنشيط الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة، أو تخفيض معدلات الضرائب مما يزيد الدخل المتاح لدى الأفراد فيزداد الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي ينشط الإنتاج وتزداد فرص العمالة .

أما السياسة النقدية فتتمثل في إستخدام الأساليب المختلفة لزيادة عرض النقود مما يؤدي لزيادة الطلب وبالتالي تنشيط الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة . ولكن يلاحظ أن السياسات التوسعية يجب أن يكون لها حد أقصى معين لأنها تكون مصحوبة بإرتفاع الأسعار مما يخلق مشكلة جديدة وهي التضخم أو يزيد من حدته.

II.التضخم

1.مفهوم التضخم :

لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف محدد وواضح للتضخم، فمنهم من يرجعه الى الزيادة في كمية النقد المتداولة عن المعروض السلعي مما يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، في حين يعتقد البعض أنه ينجم عن زيادة الإنفاق القومي دون أن يرافق ذلك زيادة في الإنتاج ، والبعض الآخر يعزوه إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وآخرون يعزونه الى تغيرات التي تحدث في الاقتصاد والتي لابد أن يرافقها ارتفاع في الأسعار . ويرى Stanley and David. أنه ارتفاع كبير و مستمر في المستوى العام للأسعار يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقة النقود ، ويصبح التضخم أكثر تسارعا عندما يرافق الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالقروض المحلية الأجنبية بدلا من الضرائب.[1]

يعرف التضخم بأنه مقياس كمي يعبر عن الارتفاع في مستوى الاسعار للسلع والخدمات في اقتصاد ما عبر الزمن ، وعندما يحدث تنخفض القوة الشرائية لعملة بلد ما ولا يعود بإمكان المستهلك ان يشتري نفس الكمية والنوعية من السلع والخدمات التي كان بإمكانه شراءها سابقاً بنفس الثمن. وتجدر الاشارة الى أن التضخم يشير الى تغيرات في المستوى العام للأسعار وليس الى تغير في سعر واحد قياساً بأسعار اخرى[2]

2.قياس التضخم :

تستخدم الأرقام القياسية لقياس التضخم، والأرقام القياسية هي أداة إحصائية تستخدم لقياس تغير ظاهرة بالنسبة إلى أساس معين، فالرقم القياسي لسعر القطن في عام 2017 بالنسبة إلى سعره في عام 2000 هو أساس لأنه يساوى حاصل قسمة السعر في عام 2017 سنة مقارنة على السعر في عام 2000 سنة الأساس) مضروبا في 100. لكي نحصل على الناتج في صورة نسبة مئوية. وفي العادة تكون فترة الأساس سابقة لفترة المقارنة لكن هذا لا يمنع من أن يطلب أحياناً حساب رقم قياسي لأسعار سنة 2000 بالنسبة لأسعار سنة 2017 مثلا.

[1] وافي سلام سليمان، مروان عبد المالك ذنون" **التضخم والعوامل المؤثرة فيه) دراسة قياسية تركيا أنموذجاً (1980–2013**)"، المجلة الاكاديمية الجامعة نوروز المجلد 8, العدد 1 (2019) ، ص456.

[2] زينه أكرم عبد اللطيف النداوي، " **تأثير أهم العوامل الاقتصادية في معدلات التضخم في العراق للمدة (1980–2020) (دراسة قياسية)**"، مجلة العلوم الإحصائية العدد الثامن عشر – مارس / آذار 2023 ص 27.

وعند اختيار فترة الأساس، يجب أن تكون فترة متميزة بالاستقرار وخالية من العوامل غير طبيعية مثل الحروب والأزمات الاقتصادية[1].

ويمكن حساب معدل التضخم السنوي من خلال [2] :

أ – **الرقم القياسي لأسعار المستهلك** :ويطلق عليه أيضاً مؤشر تكاليف المعيشة»، حيث يتناول عادة القطاع العائلي الحضري فحسب، أي أنه يتعامل مع أسرة حضرية نموذجية دارساً ميزانيتها ونمطها الاستهلاكي، ويتم حساب هذا الرقم وفقاً لمجموعة من السلع المكونة لما يسمى سلة السوق، والتي تمثل السلع الأساسية التي يستهلكها فرد نموذجي تستغرق جميع دخله.

ب – **الرقم القياسي لأسعار التجزئة:** يعبر هذا الرقم عن إجمالي إنفاق المستهلكين للسلع والخدمات النهائية، وبذلك فهو يجمع قيمة الاستهلاك النهائي من السلع والخدمات للمجتمع خلال فترتين زمنيتين.

ج – **الرقم القياسي لأسعار المنتج**: ويسمى أيضا بـ الرقم القياسي لأسعار الجملة، ويمثل إجمالي ما تم تداوله على مستوى تجارة الجملة.

و يمكن حساب معدل التضخم باستخدام الصيغة التالية[3] :

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}} \times 100$$

3.أنواع التضخم:

يمكن التمييز بين أنواع التضخم المتمثلة بعدة طرق للتقسيم، كما يلي[4]:

[1] بيوض محمد العيد ، مرجع سبق ذكره ص 83-84.

[2] أحمد محمد أحمد أبو طه،" **التضخم النقدي**"، مكتبة الوفاء القانونية،، الإسكندرية 2012ص 90-91.

[3] – محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، "**الاقتصاد الكلي**"، المسيرة، عمان، .2004 ص 154.

[4] سويح جمال ، بن ثابت علال ، "**دراسة تحليلية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي من خلال قياس عتبة التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990-2016)**"، مجلة البشائر الاقتصادية (المجلد السادس، العدد 2 ديسمبر (2020) ، ص101-102.

1.3- من حيث إشراف الدولة على الأسعار :

- **التضخم المفتوح (الظاهر)**: وهو الارتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب دون تدخل من السلطات. أي أن الأسعار ترتفع بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب دون أن يعوقها أي عائق من قبل السلطات ، ويعرف أيضاً بالتضخم الصريح أو الطليق.
- **التضخم المكبوت**: هو نوع من التضخم المستتر الذي لا تستطيع الأسعار في ظله أن تتمدد أو ترتفع لوجود القيود الحكومية المباشرة والموضوعة للسيطرة على إرتفاع الأسعار، مثل التسعير الجبري ونظام البطاقات أو التقنين.
- **التضخم الكامن**: ويقصد به زيادة المدخول النقدي بشكل غير عادي دون إنفاقه على سلع الاستهلاك، وهذا نتيجة تدخل الدولة بإجراءات مختلفة، مثلا تحديد كمية معينة من سلعة ما لا يجوز لأي فرد اقتناء أكثر منها. ويسود هذا النوع خاصة في أوقات الحروب، أي أن الدخل الوطني النقدي يظل في ارتفاع، بينما يظل جانب المعروض من السلع والخدمات في نقص[1].

2.3- من حيث القطاعات الإقتصادية

- **التضخم السلعي**: هو التضخم الذي يحدث في مجال السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى حدوث أرباح قدرية في صناعات إنتاج السلع الاستهلاكية.
- **التضخم الرأسمالي** : هو التضخم الذي يحدث في مجال سلع الإستثمار مما يؤدي إلى حدوث أرباح قدرية في صناعات إنتاج هذه السلع.

3.3-من حيث حدة التضخم

- **التضخم الجامح** : هو الزيادة الكبيرة في الأسعار والتي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور، فتزيد تكاليف الإنتاج وتنخفض ربحية رجال الأعمال مما يحتم زيادة جديدة في الأسعار فزيادة في الأجور، مما يصيب الإقتصاد بما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم اللولب المرذول" وهو تضخم قوي يتم خلال فترة قصيرة من الزمن.

[1] بن زروق إيمان ،" **التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصادي الجزائري**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD شعبة اقتصاد نقدي وبنكي ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة 1 2021/2020 ص 8.

- **التضخم الزاحف** هو جزء من الارتفاع في الأسعار الناشئ عن ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج، وهو تضخم تدريجي بطيء ومعتدل مقترناً بالقوى الطبيعية للنمو الإقتصادي، إلا أن استمراره وتجمع آثاره يمكن أن تؤدي إلى حدوث تضخم جامح.
- **التضخم الماشي**: يحدث عندما ترتفع الأسعار بمعدلات تتراوح ما بين 5 و 10% سنويا، مما يتطلب الحد منها، لأنها قد تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة تؤدي إلى ارتفاعها إلى معدلات كبيرة[1].
- **التضخم الراكض** :يحدث هذا النوع من التضخم عندما ترتفع الأسعار بنسبة أكثر من التضخم الماشي حيث تصل إلى حوالي 20% أو أكثر، وهو ما حصل في الهند خلال سنوات 1973 ، 1974 و 1979 أين ارتفعت الأسعار بنسبة 26 ، 19% و 25% على التوالي[2] .

4.3–من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية

- **التضخم المستورد**: وهو ارتفاع الأسعار نتيجة انسياب التضخم العالمي إليها من خلال الواردات.
- **التضخم المصدر** : وهو ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة احتياطات البنوك المركزية النقدية من الدولارات والناجم عن وجود ما يعرف بـ "قاعدة الدفع بالدولار".

5.3- **من حيث مصدر الضغط التضخمي:**

- **تضخم جذب الطلب**: هي الحالة التي ترفع فيها الأسعار نتيجة لوجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي سواء في سوق السلع أو عناصر الإنتاج نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة)، فعند الوصول إلى التوظف الكامل تؤدي الزيادة في الطلب وزيادة الإنفاق الكلي إلى جذب الأسعار للارتفاع المقابلة الفائض عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع.
- **تضخم دفع النفقة** وهو الذي ينشأ عندما تستمر أسعار السلع الاستهلاكية والصناعية في الإرتفاع نتيجة نفقات الإنتاج وخاصة أسعار عناصر الإنتاج والأجور بالذات، ويعرف هذا التضخم بتضخم دفع الأجر" .

[1] ضياء مجيد الموسوي" **الاقتصاد النقدي**" ،مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2000، ص 216

[2] نفس المرجع السابق ، ص 216-217.

4. أسباب التضخم :

ينشأ التضخم بفعل عدة عوامل اقتصادية مختلفة نوجزها في ما يلي[1]:

أ – **تضخم ناشئ عن التكاليف**؛ ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في المؤسسات الاقتصادية، كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب منتسبيها من العمال ولاسيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجية، إضافة إلى ارتفاع تكاليف مختلف مراحل الدورة الإنتاجية (تخزين استغلال، توزيع.... الخ).

ب – **تضخم ناشئ عن الطلب**؛ حيث ينشأ هذا النوع من التضخم عن زيادة حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض ثابت للسلع والخدمات، حيث إن ارتفاع الطلب الكلي الذي لا تقابله زيادة في العرض يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

ج – **تضخم ناتج من تغيرات كلية في تركيب الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني**؛ حتى لو كان هذا الطلب مفرطاً أو لم يكن هناك تركز اقتصادي، إذ تكون الأسعار قابلة للارتفاع وغير قابلة للانخفاض على الرغم من انخفاض الطلب.

د – **تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي اتجاه دولة أخرى**؛ حيث ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي، ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم الذي يتجلى في انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة.

5.طرق علاج التضخم :

إن تحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي وضمان استمرارية نموه يستوجب التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وذلكً نظرا إلى تكامل تأثيرهما في مفرزات الدورة الاقتصادية، وعلى الرغم من أن التضخم يعد ظاهرة نقدية بحسب معظم النظريات الاقتصادية، فإن عجز الموازنة (التمويل التعويضي) يعد هوً أيضا من أهم مسببات التضخمً خصوصا في الأجل الطويل، وفي ما يلي سنستعرض أهم السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم[2].

---

[1] عادل رزق، "**إدارة الأزمات المالية العالمية** "، مجموعة النيل العربية، القاهرة ،(2010)، ص 134 - 135

[2]علي مكيد، علاء الدين عشيط،" **أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم: حالة الاقتصاد الجزائري(1990–2015)**"، بحوث اقتصادية عربية العددان 78 - 79 ربيع - صيف 2017 ص 76-78

1.5- السياسات النقدية في مواجهة التضخم:

تسند مهمة وضع وتنفيذ السياسة النقدية إلى البنوك المركزية، حيث تعتمد هذه الأخيرة في مكافحة التضخم على جملة من الأدوات والتي يمكن إيجازها في ما يلي :

- **خفض سعر إعادة الخصم:** يعتبر سعر إعادة الخصم أقدم أداة استخدمتها البنوك المركزية، ويتمثل في سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية الموجودة لدى البنوك التجارية، وذلك بهدف زيادة السيولة لديها. يقوم البنك المركزي في حالة نسب التضخم المرتفعة بالرفع من معدل إعادة الخصم، وذلك بهدف التأثير على القدرة الائتمانية للمصارف وبالتالي التقليل من حجم السيولة المتداولة، إلا أن هذه الأداة لم تعد معتمدة لدى أغلب البنوك المركزيةً نظرا إلى أن نجاحها يرتبط بتوافر أسواق نقدية متطورة ولاعتماد على أدوات أخرى،ً فمثلا في الجزائر تم تثبيت سعر إعادة الخصم عند معدل 4 بالمئة وذلك منذ سنة 2004؛
- **سياسة السوق المفتوحة:** تتمثل في عمليات البنك المركزي بشراء وبيع الأوراق المالية بمختلف الآجالً وخصوصا القصيرة الأجل، وذلك بغرض التحكم في عرض النقد وحجم الائتمان، ، وهذا ما تفتقر إليه أغلب البلدان النامية .ويرتبط نجاح هذه الأداة بوجود سوق مالية ونقدية متطورة يقوم البنك المركزي في حالة معدلات التضخم المرتفعة بعرض الأوراق المالية (الأسهم والسندات) التي بحوزته للبيع، وذلك بهدف امتصاص السيولة الزائدة في السوق والتقليل من حجم النقد المتداول وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار؛
- **سياسة الاحتياطي الإجباري (القانوني):** يتمثل في الجزء من الودائع الذي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي، ويقوم هذا الأخير بتحديد هذه النسبة بناء على الأوضاع الاقتصادية السائدة؛ ففي حالة معدلات التضخم المرتفعة يقوم البنك المركزي بالرفع من نسبة الاحتياطي الإجباري، وذلك ما يعني امتصاص السيولة لدى البنوك التجارية وبالتالي الخفض من قدرتها الائتمانية، ما يؤثرً سلبا على حجم النقد المتداول في السوق

2.5- السياسات المالية في مواجهة التضخم:

تتمثل السياسة المالية في الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في تخطيط كل من النفقات العامة والإيرادات العامة، وذلك بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف معينة، وتكمن مشاركة

السياسة المالية للسياسة النقدية في مكافحة التضخم في قيد الموازنة الحكومية، حيث يعد عجز الموازنة من أهم محددات التضخم في الأجل الطويل، ويعد عجز الموازنة سمة بارزة للدول النامية، ويرجع ذلك لانخفاض مستوى مصادر التمويل العمومي (نتيجة لتدني مستوى تطور القطاع العام)، وضعف مساهمة قطاع الأعمال كمصدر تمويل النشاط الاقتصادي إما بسبب ضعف مستوى تطوره أو بسبب التهرب الضريبي. إضافة إلى عدم ترشيد النفقات العمومية. يمكن إبراز أهم أدوات السياسة المالية في مكافحة التضخم كالتالي:

- **ترشيد النفقات العامة:** تلجأ الدولة في حالة معدلات التضخم المرتفعة إلى تقليص النفقات العامة بخاصة الاستهلاكية منها وزيادة الإنفاق الاستثماري، ويؤدي ذلك إلى انخفاض حجم الاستهلاك، أي انخفاض الطلب الكلي ما يدفع بالمستوى العام للأسعار إلى الانخفاض؛ الزيادة في حجم الضرائب: تعد الضرائب من أهم مصادر الإيرادات العامة، إضافة إلى أنه في حالة ارتفاع معدلات التضخم تقوم الدولة بالرفع من نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ما يعني انخفاض دخول الأفراد وبالتالي انخفاض الطلب الكلي؛ُ عدً أيضا من أهم الإيرادات العامة، حيث يتم اللجوء إليه في حالة عجز
- **سياسة الدين العام:** ي الضرائب على تغطية النفقات العامة، وفي حالة اعتماده فإنه يهدفً أيضا إلى سحب فائض السيولة في السوق، ما يعني انخفاض الطلب وعلاج الزيادة في المستوى العام للأسعار.
- **الإعانات والتحويلات:** تعد الإعانات والتحويلات من أهم مصادر تدعيم المداخيل لفئات اجتماعية واسعة، ويؤدي خفض مستوى الإعانات والتحويلات في أوقات التضخم إلى الحد من القوة الشرائية وبالتالي إلى المساهمة في كبح التضخم

6.العلاقة بين التضخم و البطالة :

وضح الاقتصادي فيلبس Philips في عام 1958 من خلال دراسة تطبيقية على الاقتصاد البريطاني خلال عقد من الزمن تقريبا (1861 -1957) أن العلاقة بين معدل التغير في الأجور الكلية ومعدل البطالة تكون علاقة عكسية، حيث أنه في ظل ظروف الرواج يزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبالتالي يزداد الطلب على العمال ويزداد مستوى التوظيف ويقل معدل البطالة، وفي نفس الوقت تزداد الأجور، ومن ثم الدخول والطلب على السلع وبالتالي ترتفع الأسعار، ويحدث العكس في فترات الركود والكساد. وقد تم فيما بعد تعديل العلاقة بين معدل البطالة ومعدل تغير الأجور إلى العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وهذا هو الشكل المتعارف عليه لمنحنى فيلبس في صورته النهائية، وذلك كما هو موضح في الشكل الموالي ، حيث أنه في حالة

الركود أو الكساد يقل الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي تنخفض مستويات الأسعار وينخفض معدل التضخم وفي الوقت نفسه يقل الطلب على العمال ويقل مستوى التوظيف، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة ويحدث العكس في حالة الرواج، حيث تكون العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم علاقة عكسية، لذلك فإن منحنى فيلبس سالب الميل[1].

الشكل(10) : منحنى فيلبس

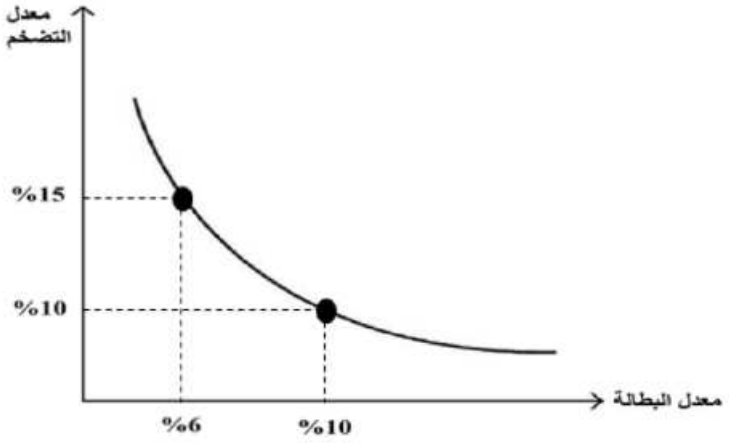

المصدر : مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، "**مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**"، الطبعة الأولى، وائل، عمان، 2004 ، ص 167.

ويشير هذا المنحنى إلى صعوبة علاج البطالة والتضخم معا في الوقت نفسه، نظرا لوجود تعارض بين هدفي الحد من البطالة والحد من التضخم، فتخفيض معدل البطالة من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية توسعية يترتب عليه زيادة معدل التضخم، والعكس صحيح. لذلك يصبح على واضعي السياسات الاقتصادية المفاضلة بين علاج مشكلة البطالة وعلاج مشكلة التضخم طالما أن السياسات التي تسهم في الحد من إحدى المشكلتين يترتب عليها زيادة حدة المشكلة الأخرى[2].

[1] قنوني حبيب ، بن عدة محمد ،ريغي مليكة، " **البطالة والتضخم في الجزائر – دراسة العلاقة بين الظاهرتين 1990 "2013** "، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد 2014/11 ص 118.

[2] قنوني حبيب ، بن عدة محمد ،ريغي مليكة ،نفس المرجع السابق ص 119.

المحور العاشر :المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية

I.الإتحاد الأوروبي

1.نشأة الإتحاد الأوروبي:

في 18 أفريل 1950 وقعت معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في باريس، وضمت كل من فرنسا، ألمانيا، هولندا، بلجيكا، ولوكسمبورغ، لتكون الحل أمام الدول التي خرجت ضعيفة من الحرب العالمية الثانية ولا تستطيع النهوض لوحدها، ولهذا تقرر إقامة سوق مشتركة بين الدول الأوروبية بشكل تدريجي للمساهمة في حل مشاكل التنمية ورفع مستوى المعيشة في أوروبا. وفي سنة 1955 عقد مؤتمر ميسين Messine الذي مهد الطريق إلى عقد إتفاقية روما في 25 فيفري 1957 التي أنشأت المجوعة الاقتصادية الأوروبية والمجوعة الأوروبية للطاقة الذرية بين ست دول أوروبية بعد توقيع إيطاليا عليها وانضمامها للجماعة، توسعت العضوية بعد ذلك لتشمل بريطانيا، الدانمارك، وإيرلندا سنة 1972 ثم اليونان عام 1981، واسبانيا والبرتغال عام 1986، ليرتفع عدد دول الإتحاد إلى 27 دولة في 2010، ثم 28 دولة بعد إنضمام كرواتيا سنة 2013، مع سعي دول أخرى لدخول الإتحاد، وبذلك تطورت فكرة التعاون الأوروبي من مجموعة الفحم والصلب إلى سوق أوروبية مشتركة تضم 12 دولة، ثم إتحاد أوروبي يضم 28 دولة.[1]

2.أهداف الإتحاد الأوروبي:

من بين الأهداف التي سعى لتحقيقها الإتحاد الأوربي تمثلت فيما يلي:[2]

- التنمية المستدامة للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي على أساس النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية؛

---

[1] الجوزي جميلة، جوجو زينب، "**انعكاسات إنفصال المملكة المتحدة البريطانية عن الإتحاد الأوروبي على القطاع المالي**"، المجلد 20 ، العدد1، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، 2016، ص57.

*التكتل الاقتصادي يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.

*من خلال إستعراض تطور مسيرة الإتحاد الأوروبي، لابد من المرور على إتفاقية ماستريخت (Maastricht Treaty) التي وقعت في هولندا في 10 كانون الأول / ديسمبر 1991، وأعتبرت من أهم الإتفاقيات بسبب ما دعت إليه من وحدة سياسية وإقتصادية أوروبية، وتوسعها في مفهوم الوحدة السياسية عن السوق الأوروبية التي كانت موجودة من قبل. وقد تناولت المعاهدة السياسية الخارجية والأمنية والإقتصادية للاتحاد.

[2] محمد المقداد، صايل السرحان، "**الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي**"،المجلد 19 ، العدد 2، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، 2013، ص17-18.

- إيجاد إتحاد إقتصادي قوي يخدم أبعاد السوق الاجتماعي، وليكون ذات قدرة تنافسية عالية مما يمكن من توفير العمالة الكاملة التي تعزز بالتالي كافة مجالات التقدم الاجتماعي؛
- إيجاد سوق حرة واحدة تلبي إحتياجات المستهلكين الأوروبيين، وتعزز من قدرتهم الشرائية، وتقوي من الميزان التجاري لكافة دول الإتحاد؛
- العمل على تعزيز السلام والرفاه لمواطني الإتحاد الأوروبي؛
- تعزيز الجوانب الأمنية الداخلية ومن كافة التحديات الخارجية؛
- محاربة الإقصاء الاجتماعي والتمييز، وتعزيز العدالة الاجتماعية؛
- دعم برامج التعليم وتعزيز الثقافة الإنسانية والحفاظ على الميراث الحضاري الإنساني؛
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بتحديد وتنفيد السياسات النقدية لمنطقة الإتحاد الأوروبي،
- حيازة الإحتياطات النقدية الأجنبية الكافية، وتقديم البيانات المالية للنظام النقدي الإتحادي من خلال البنك المركزي الأوروبي الموحد وعرض ذلك على البرلمان الأوروبي بطريقة دورية.

3.عوامل نجاح الاتحاد الأوروبي:

إن أبرز العوامل التي أدت إلى إنجاح العملية التكاملية بالاتحاد الأوروبي هي[1]:

- حق الشعوب في تقرير مصيرها في ظل وجود إرادة سياسية حقيقية وسيادة الديمقراطية بالدول الأوروبية؛
- تقوية الميدان الاقتصادي من الناحية العلمية، مما أدى إلى زيادة الإنتاج والقدرة التنافسية للهياكل الأوروبية؛
- استعداد الدول الأوروبية للتنازل عن سيادتها لمؤسسات قوية بغية تحقيق مصالح مشتركة تكفل لاحتساب العائد والتكاليف؛
- تبني أهداف سياسية موحدة ومحددة بين دول الاتحاد الأوروبي كأبرز عوامل نجاحه؛
- الدور الكبير والقوي الذي لعبته كل من محكمة العدل الأوروبية والمفوضية الأوروبية لنجاح الاتحاد الأوروبي، وغيابها يعد تهديدا لأي اندماج إقليمي حقيقي؛

[1] كفية قسميوري، علوي شمس نريمان، "**عوامل نجاح التكامل الاقتصادي بالإتحاد الأوروبي ومعوقاته بالإتحاد الإفريقي**"، المجلد 7 ، العدد3، مجلة التكامل الاقتصادي، 2019، ص12

- حسن إدارة الاختلافات الثقافية وتحقيق اندماج اجتماعي كامل من خلال تنمية السياسات اجتماعية بين دول الأوروبية؛
- تبني سياسات أكثر فعالية سمحت بحرية انتقال العمالة والرساميل بين الدول؛
- القدرة على تأمين الاتفاقيات وضمان تنفيذيها من خلال إنشاء مؤسسات قوية بين دول الاتحاد؛
- إنشاء وتبني عملة موحدة (اليورو) تضمن استمرار الاتحاد الأوروبي ونجاحه.

II.الإتحاد المغاربي

1. نشأة الإتحاد المغاربي:

بدأت أولى الخطوات الساعية لبناء اتحاد مغاربي في عام 1947، خلال اجتماع ضم عددا من قادة المقاومة المغاربيين في القاهرة، وتعززت هذه المحاولات باللقاء الهام الذي انعقد بمدينة طنجة (شمال المغرب) في عام 1958 وضم عددا من الأحزاب الوطنية المغاربية (جبهة التحرير الوطني الجزائري، والحزب الحر الدستوري من تونس وحزب الإستقلال من المغرب) شكل مناسبة لرسم الأسس والمبادئ الأولى لبناء الإتحاد، ما مهد الطريق لإحداث اللجنة الإستشارية للمغرب العربي 1964، التي حرصت على إعداد الأجواء المناسبة لبحث سبل التنسيق والتعاون في مختلف المجالات. وقد توجت هذه الجهود بإبرام معاهدة الإتحاد المغاربي عام 1989، التي خلفت أمالا واسعة في أوساط شعوب المنطقة. ومنذ ذلك الحين شهد مسار الإتحاد مدّا وجزرا، فيما ظلت الحصيلة بشكل عام، دون التطلعات والإنتظارات، ودون التحديات والمخاطر المحيطة بالمنطقة في أبعادها التنموية والأمنية والإجتماعية[1].

2.عوامل فشل مشروع إتحاد المغرب العربي :

يمكن تصنيف هذه العوامل إلى داخلية و خارجية تمثلت على النحو التالي[2] :

1.2–العوامل الداخلية: فهي ثقافية بالدرجة الأولى ناتجة عن الحقبة الاستعمارية التي مرت بها هذه البلدان، حيث تم خلالها نسج خيوط تبعية في غاية التعقيد وعلى جميع الأصعدة (بدرجات متفاوتة). وبالتالي فعند إحراز

[1] إدريس لكريني، "**واقع الإتحاد المغاربي وتحديات الممارسة الديمقراطية**"، العدد 22 ، المجلة العلمية للأكاديمية العربية في الدنمارك، يونيو 2022، ص77.

[2] عبد العزيز شرابي،" **إتحاد المغرب العربي الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية**"، المجلد 5 ، العدد 5 مجلة الاقتصاد والمجتمع،2008، ص15–16.

هذه البلدان على استقلالها السياسي وجدت نفسها مكبلة بقيود ثقافية واقتصادية أدت بها إلى الإستمرار في لعب دورها التقليدي؛ سوق للسلع الأوروبية ومصدر لبعض المنتجات الزراعية والمنسوجات التونسية والمغربية والمحروقات الجزائرية والليبية. كما ورثت البلدان المغاربية كغيرها من البلدان الإفريقية مشاكل عديدة متعلقة بالحدود السياسية لهذه البلدان ومشاكل أخرى متعلقة بتصفية الاستعمار والتي كثيرا ما أدت إلى توتر العلاقات وفتورها بين البلدان المغاربية بتحريك وتشجيع من الدوائر الاستعمارية حتى تصرف بال هذه البلدان عن قضاياها الإستراتيجية المتمثلة في تحقيق التنمية الشاملة والتكامل فيما بينها. هكذا لم تتمكن البلدان المغاربية من تغيير هذا الواقع بل ظلت تتنافس فيما بينها لنيل رضى الدوائر وقوى الإستقطاب الأجنبية.

2.2–العوامل الخارجية: يصعب الفصل بينها وبين العوامل الداخلية نظرا لارتباطها العضوي، ومع ذلك يمكن تسليط الضوء على جانب من هذه العوامل والمتمثلة خاصة في موقف الدول الكبرى وعلى رأسها دول الإتحاد الأوروبي التي لا تحبذ قيام مثل هذا الإتحاد، حيث ترى فيه ما قد يضر بمصالحها في المنطقة، وتفضيل الدول الأوروبية التعامل مع دول المغرب العربي عبر إتفاقيات ثنائية وذلك منذ زمن السوق الأوروبية المشتركة إلى الإتحاد الأوروبي حاليا. كما نلمس موقف الدول الكبرى الرافض لقيام إتحاد المغرب العربي كوحدة اقتصادية وسياسية قوية من خلال تحريك وإثارة الخلافات والتأجيل المستمر والمتعمد لإيجاد حل لقضية الصحراء الغربية. **والتي تعتبر العائق الرئيسي لإحراز أي تقدم في إطار بناء إتحاد المغرب العربي.**

III. مجلس التعاون الخليجي

1.نشأة مجلس التعاون الخليجي:

تأسس المجلس في 25 مايو 1981 بالاجتماع المنعقد في أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة وكان كل من الشيخ جابر الأحمد الصباح والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان من أصحاب فكرة إنشائه[1]، ولم يكن قيام مجلس التعاون لدول الخليج وليد اللحظة إذ دفعته إلى حيز وجود الظروف الإقليمية والدولية التي تفاقمت أحداثها في أواخر السبعينات من القرن الماضي، وهو ما استوجب من حكومات الدول الخليجية اتخاذ خطوات عاجلة ومدروسة

[1] وضحة ذيبان غنام المطيري، "**دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج**"، رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط ،عمان ، الأردن ،2011 ، ص7.

وإجتماعات متلاحقة لبلورة إطار عمل جماعي قابل للتطبيق. وظهور مجلس التعاون يعني الإستجابة لواقع المنطقة التاريخي والإجتماعي والثقافي والإقتصادي والإستراتيجي.[1]

فهو منظمة دولية إقليمية عامة الإختصاص لتوافر العناصر الأساسية الواجب توافرها لقيام المنظمات الدولية الحكومية و هي: عنصر الدول، عنصر الرضا، وعنصر الدوام والإستقرار، وعنصر الإرادة الذاتية[2].

2. أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

حدد النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي اهداف المجلس في[3]:

تحقيق التنمية والتكامل والترابط والصلات بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها؛ تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات؛ وضع انظمه متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، والشؤون التعليمية والثقافية والشؤون الاجتماعية والصحية، والشؤون الإعلامية والسياحية؛دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة وإنشاء مراكز بحوث علميه مشتركة.

IV.النافتا

1. نشأة النافتا:

بداية أوت من عام 1992 أبرمت كل من أمريكا وكندا والمكسيك اتفاقية تقضي بإقامة وإنشاء منطقة تجارة حرة، وسبقتها مفاوضات لمدة 14 شهرا بين الدول الثلاث كما سبقها التمهيد بإنشاء منطقة تجارة

---

[1] عبد المحسن لاقي الشمري،" **مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة**"، رسالة ماجستير، قسم علوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان ، الأردن 2012، ص41.

[2] لموشى زاهية، "**واقع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في ظل العولمة بين الفرص والمخاطر**" ،المجلد 6 ،العدد 2 ، مجلة الاقتصاد والتنمية، 2018، ص191

[3] نفس المرجع سابق، ص43-44.

كانت أولى تلك الاتفاقات تعود إلى سنة 1969 بين السوق الأوروبية المشتركة وتونس والسوق الأوروبية والمغرب .هدف الاتفاق هو إنشاء منطقة تبادل حر جزئية، وثاني إتفاق كان حول التعاون التجاري والمالي بين السوق الأوروبية المشتركة مع تونس، المغرب، والجزائر – على إنفراد – سنة 1976 وآخرها اتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي وكل من تونس في جويلية 1995 والمغرب في نوفمبر من نفس السنة ومع الجزائر في أفريل 2002، يتضمن إتفاق الشراكة إقامة منطقة للتبادل الحر في حدود سنة 2010 بالإضافة إلى تطرقه إلى مجالات أخرى أمنية، ثقافية وسياسية تهدف في مجملها إلى توقيف الهجرة نحو أوروبا وامتثال البلدان المغاربية لقيم الديموقراطية وحقوق الإنسان.

حرة بين أمريكا وكندا عام 1989، وقد صاحب ميلاد هذه الاتفاقية قدرا ملموسا من الجدل الشعبي إضافة إلى الانفعال السياسي كنتيجة طبيعية للظروف التي تعرضت إليها هذه الاتفاقية، والتي بدأت جهود إبرامها في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون. وامتدت معركة إقرار النافتا من 14 سبتمبر 1993 حتى 17 نوفمبر 1993 حتى وقع على الاتفاقية في 17 ديسمبر 1993.[1]

2.أهداف النافتا:

بصفة عامة تتوقف أهداف النافتا عند حدود العمل على إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء، دون أن تتعدى ذلك إلى إقامة تكامل أوسع وعلى الرغم من تباين أهداف الدول الأعضاء من وراء التوقيع على الاتفاقية إلا أن هناك أهدافا عامة سعى لها الموقعون نلخصها فيما يلي[2]:

- زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء؛
- إلغاء الحواجز الجمركية بين أسواق الدول الأعضاء، وتحرير التجارة وإلغاء القيود عليها
- زيادة حجم الاستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك؛
- رفع معدلات التجارة البينية بين الدول الأعضاء وتنشيطها، فضلا عن زيادة حجم التجارة الدولية مع العالم الخارجي؛
- تقليص نسب البطالة في الدول الأعضاء عبر زيادة الطاقات الإنتاجية،

[1] رميدي عبد الوهاب، "**منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (nafta) وأثارها على الدول الأعضاء**"، المجلد 10 ، العدد2،مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة،2006، ص166.

[2] سعاد بوسنية، "**التجربة التكاملية في أمريكا الشمالية: دراسة تقييمية**"،المجلد 7 ، العدد 1 ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،2018، ص159.

*مايؤكد أهمية هذا التكتل (النافتا) هو سعي الولايات المتحدة الأمريكية في حجم قارة ودولة عظمى إلى الارتفاع بمستواها إلى مستوى التكتل الاقتصادي. كما تحاول أن تستخدم القرب الجغرافي والإطار التنظيمي للأمريكيتين لفتح منطقة تجارة حرة مع أمريكا الوسطى وأجزاء من أمريكا الجنوبية، بما في ذلك البرازيل والأرجنتين إذا استوفت معايير واشتراطات اقتصادية ومالية معينة، ثم صدر الإعلان الختامي لقمة ميامي لبلدان الأمريكيتين عام 1994 متضمنا اتفاق دول النطاق على السعي لإقامة منطقة تجارة حرة، ليشمل النطاق الغربي كله بحلول عام 2008. وكان آخر اجتماع عقد لهذا الغرض في مدينة كبيك الكندية في جوان 2001

- تطوير قدرة دول النافتا على مجابهة التكتلات الاقتصادية الأخرى، لاسيما الإتحاد الأوروبي، وتحقيق ميزة تنافسية في مواجهة صادراتها، وزيادة القدرة التنافسية لمنتجات الدول الأعضاء أمام المنافسة الشرسة التي تفرضها السلع الآسيوية
- تعزيز مركز الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي.

V.الأسيان (ASEAN)

1. نشأة الآسيان:

نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا كنوع من الحلف السياسي عام 1967 في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا وخاصة فيتنام وكومبوديا ولاوس وبورما، لذلك ركزت الرابطة في بداية نشأتها على التنسيق السياسي. وجاء إنشاء هذه الرابطة بمبادرة خمس دول هي ماليزيا وأندونيسيا وسنغافورة وتايلاندا والفلبين، وقد انضمت إليهم بروناي سنة 1984، وتعتبر ماليزيا من أهم المتحمسين لهذا التكتل الذي بدأ يركز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء، في مجال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية وتنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة، خاصة بعد الأضرار الشديدة، التي لحقت بها نظرا للحماية المطبقة من طرف الدول المتقدمة كأمريكا و أوربا تجاه صادرات تلك الدول[1].

2.أهدافها:

تمثلث أهدافها فيما يلي[2]:

- تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في المنطقة من خلال المساعي المشتركة بروح المساواة والشراكة من أجل تعزيز الأساس لمجتمع مزدهر وسلمي لدول جنوب شرق آسيا.
- تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين من خلال الالتزام باحترام العدالة وسيادة القانون في العلاقات بين دول المنطقة والالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

[1] خالفي على، رميدي عبد الوهاب، "**رابطة دول جنوب شرق أسيا(الأسيان) ASEANنموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة**"، المجلد 5 ، العدد 6، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،2009، ص82.

[2] محمود عبد العزيز،"**آفاق التعاون والتكامل الإقليمي تحت مظلة رابطة (الآسيان) في ظل COVID19**"،المجلد 5 ، العدد 8،آفاق آسيوية،2022،ص50-51.

- تعزيز التعاون النشط والمساعدة المتبادلة في الأمور ذات الاهتمام المشترك، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية والعلمية والإدارية.
- تقديم المساعدة لبعضها البعض في شكل مرافق التدريب والبحث في المجالات التعليمية والمهنية والتقنية والإدارية.
- التعاون بشكل أكثر فعالية لتشجيع المزيد من النمو في قطاعي الزراعة والصناعة والتجارة.
- تحسين مرافق النقل والاتصالات وإجراء دراسات حول التجارة الدولية للسلع الأساسية لتحقيق الهدف الشامل المتمثل في رفع مستويات المعيشة لشعوب الآسيان.
- تعزيز دراسات جنوب شرق آسيا للحفاظ على تعاون وثيق ومفيد مع المنظمات الدولية والإقليمية القائمة ذات الأهداف والأغراض المتشابهة، واستكشاف جميع السبل لتوثيق التعاون فيما بينها.

VI.صندوق النقد الدولي

1.تأسيس صندوق النقد الدولي:

بعد الأزمات التي شهدتها الحياة الاقتصادية والاضطرابات التي تعرض لها النظام النقدي الدولي قبيل الحرب العالمية الثانية برزت مناقشات متعددة بتشجيع من الدول الرأسمالية القوية كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حول الطرق المثلى للتحكم في أسعار الصرف، وفي ظل أي نظام نقدي، كيفية تسهيل حركة المبادلات الدولية وتحقيق نوع من الاستقرار في ميزان المدفوعات. وبعد مشاورات بين عدد من الدول، توصلت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى اتفاق عرض في مؤتمر "بريتون وودز Bretton Woods" سنة 1944 يعتمد بشكل كبير على مخطط هاري هوايت الأمريكي الذي كان يعمل موظفا كبيرا بقسم الخزينة الأمريكية، ويأخذ بعض البنود من مخطط جون. م. كنز الإنجليزي، ويعلق السيد دومينيك كارو على اتفاقية التأسيس موضحا بأنه «اتفاقا شبه إجماعي برز للوجود فيما يتعلق بتأسيس صندوق دولي يقتبس عناصره التأسيسية الرئيسية من مخططي هوايت وكينز وباديا هكذا كأنه تسوية –أنجلو – أمريكية من الممكن حتى أن تعين فيها الهيمنة الأمريكية. وفي هذا المؤتمر الذي حضرته 44 دولة تقرر تأسيس منظمتين هما: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ويبلغ عدد أعضاء الصندوق حاليا حوالي 182 دولة.[1]

[1] صالح صالحي،" **ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟**"،المجلد 1 ، العدد1،دراسات إقتصادية،1999، ص91

2.أهداف صندوق النقد الدولي:

يسعى صندوق النقد الدولي إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

أ– تحقيق الاستقرار النقدي الدولي انطلاقا من عمليات ضبط ومراقبة أسعار الصرف عن طريق: تثبيت سعر الدولار بالذهب وإمكانية تحويله إلى الذهب، وتحديد أسعار صرف عملات الدول الأعضاء على أساس الذهب أو الدولار، السماح بتقلبات في أسعار الصرف في حدود 1 %، ومتابعة سياسات تغيير أسعار الصرف لعملات الدول الأعضاء التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها إذا كان بحدود 10% بالموافقة في العادة، وإذا زادت عن ذلك فإن للصندوق رأيه بالإيجاب أو الرفض.

ب– تقديم المساعدة الائتمانية وتوفير حد أدنى من السيولة للدول الأعضاء من أجل تخفيض مشكلات الدفع الخارجي للدول التي تعاني عجز في ميزان مدفوعاتها.

جـ– رفع القيود وإزالة الحواجز والتخلص من أساليب الرقابة التي تعيق تطور التبادل الدولي حيث تلتزم الدول الأعضاء بـ:

رفع الحواجز الجمركية أمام حرية التجارة، وإزالة أشكال الرقابة عن عمليات الصرف الخارجي وصولا إلى حرية التحويل بين العملات.

د– تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء عن طريق وضع الخبراء في الشؤون المالية والاقتصادية العاملين بصندوق النقد الدولي تحت تصرف تلك الدول في مجال اقتراح الحلول للمشكلات المطروحة.

VII.البنك العالمي

1. التطور التاريخي للبنك العالمي:

لقد أثرت الحرب العالمية الثانية بشكل كامل على كل القطاعات ذات الأهمية في كل دول العالم وخاصة أوروبا مما أدى بالخبراء المالية و الإقتصاد من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في التفكير في إعادة تنظيم الاقتصاد الدولي ورغم ان الحرب اشتدت في بداية الأربعينات الا انهم بدأوا في التفكير في تغيير الاقتصاد الدولي في بداية سنة 1941، حيث انبثق مشروعين لكل من العالم البريطاني كينز ومضمونه انشاء اتحاد دولي للمساعدة في الاستقرار النقدي مع تأسيس بنك عالمي أو دولي ليقدم قروضا طويلة لإعادة اعمار

[1]صالح صالحي ،نفس المرجع سابق، ص92

أوروبا أما المشروع الثاني فكان من نصيب العالم الأمريكي وايت white ومضمون هذا المشروع انشاء صندوق النقد الدولي هدفه حل المشكال النقدية في كل دول العالم بعد انهيار الاقتصاد العالمي في الحرب العالمية الثانية[1].

2. وظائف ومهام مجموعة البنك الدولي:

تتمثل مهام البنك فيما يلي [2]:

- العمل على تقديم التمويل الدولي طويل الأجل لمشاريع وبرامج التنمية وخاصة للدول النامية؛
- تقديم المساعدات المالية الخاصة للدول النامية الأكثر فقر والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ألف دولار سنويا؛
- العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية بكل الوسائل الممكنة؛
- القيام بتقديم المشورة والمعونة الفنية للدول الأعضاء لمعاونتها على تحقيق أفضل الحلول لمشاكلها المتعلقة بأهداف البنك، واختيار المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، ويقوم بذلك الخبراء والمتخصصين في المجالات المختلفة يعمل الدراسات اللازمة؛
- العمل على تقوية البنية الأساسية للتنمية، من خلال تمويل المشروعات الكبيرة ومنها سدود المياه ومشاريع الري ومحطات توليد الكهرباء والسكك الحديدية والطرق؛
- القيام بتطوير أدوات التحليل الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات واصلاح البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المشروعات؛
- على مر الزمن زادت اهتمامات البنك الدولي بمشاكل التنمية عموما، وبمكافحة الفقر، وتحسين توزيع الدخل داخل البلاد المقترضة، وحماية البيئة.

[1] ماعي يوسف، الحسين عمروش،" **التنمية المستدامة في إطار البنك الدولي**"،المجلد8 ، العدد1 ، مجلة الدراسات القانونية،2015، ص776-777.

[2] حريري عبد الغني، "**مطبوعة بعنوان المالية الدولية**"، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص تجارة دولية ،قسم علوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2021، ص102

VIII.المنظمة العالمية للتجارة

1. تعريف منظمة التجارية العالمية:

منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية. وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الدول.فهي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة، تعمل ضمن منظومة النظام الإقتصادي العالمي الجديد على إدارة واقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل الدولي والنشاط الإقتصادي العالمي، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم وتوجيها السياسات الإقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم، للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الإقتصادي العالمي.[1]

2. نشاط ومهام منظمة التجارة العالمية:

بالطبع يوجد العديد من الأهداف الأساسية لمنظمة التجارة العالمية، والهدف الأساسي هو أن يتم المساعدة في سريان التجارة وتدفقها بشكل سلسل وحرية تامة، وبالتالي تقوم المنظمة بتلك الخطوات من خلال[2]:

- العمل على فض المنازعات التي تتعلق بالتجارة؛
- العمل على مراجعة مختلفة السياسات القومية التي تتعلق بالتجارة؛
- العمل على نشر التعاون بين المنظمات الدولية الأخرى؛
- العمل على تقديم العون والمساعدات إلى الدول النامية في مختلف الموضوعات التي تتعلق بالسياسات التجارية، وذلك من خلال المساعدات التكنولوجي؛
- العمل على إدارة الاتفاقيات من خلال التجارة؛
- التواجد في مختلف المنتديات التي تعمل على المفاوضات المتعلقة بالتجارة.

[1] عبد الفتاح ثابت ناصر، "**منظمة التجارة العالمية**"، العدد 6 ،مجلة أكاديمية شمال أوروبا، 2020، ص127

[2] عبد الفتاح ثابت ناصر ، نفس المرجع سابق، ص129.

قائمة المراجع :

1. أحمد ضياء الدين زيتون،" **مبادئ علم الاقتصاد**"،(المعرفة الجامعية، مصر2004)
2. أحمد محمد أحمد أبو طه،" **التضخم النقدي**"، مكتبة الوفاء القانونية،، الإسكندرية 2012.
3. أحمد محمد مندور، **مقدمة في الاقتصاد**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004،
4. إدريس لكريني، "**واقع الإتحاد المغاربي وتحديات الممارسة الديمقراطية**"، العدد 22 ، المجلة العلمية للأكاديمية العربية في الدنمارك، يونيو 2022،
5. أيمن مصطفى الدباغ ، "**نظرية توزيع العوائد على عوامل الانتاج في الفقه الإسلامي**"، أطروحة .دكتوراه في الفقه وأصوله، الجامعة الأردنية، الأردن، 2003 .
6. بشاري سلمى **مطبوعة في مقياس مدخل للاقتصاد" مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى LMD** كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 2019-2020 .
7. بطاهر على، "**اصلاحات النظام المصرفي الجزائري و اثاره على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية** "،اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3 ، 2006
8. بقاط حنان ، **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ 1994**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد تطبيقي ، قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة 2007/2006 .
9. بقة حسان ،" **محاضرات في مدخل للاقتصاد السياسي**"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس ،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الرحمن ميرة – بجاية ، 2021-2022
10. بن الحاج جلول ياسين ، **مطبوعة في مقياس مدخل للاقتصاد**"، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة ابن خلدون تيارت 2023/2022.
11. بن الحاج جلول ياسين، **"الاقتصاد الكلي 01 دروس وتمارين**"، مطبوعة موجهة لطلبة الليسانس في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة ابن خلدون تيارت 2018/2017 .

12. بن زروق إيمان ،" **التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصادي الجزائري**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD شعبة اقتصاد نقدي وبنكي ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة 1 . 2021/2020

13. بن عدة امحمد ، عبد القادر بابا " **قياس أثر التوزيع الوظيفي للدخل على الإنتاجية في الاقتصاد الجزائرية في الفترة (1989–2018)باستخدام أسلوب التحليل الديناميكي للنموذجVAR** "، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14 ، العدد ،01 ، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، 2022.

14. بن عمار سمية ، " **محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد** " ، مطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى جذع مشترك ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة أبي بكر بلقايد تبمسان ، 2023/2022.

15. بن قانة إسماعيل " **نحو بناء نموذج هيكلي تنبؤي للاقتصاد الجزائري (1970–2009)** " ، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2014/2013

16. بوعبدلي ياسين ،" **اقتصاد المؤسسة**" ، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم تجارية علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم مالية ومحاسبة ، جامعة الجلفة 2023/2022 .

17. بوعلام بوشاشي،" **المنير في الاقتصاد**"، دار هومة، الجزائر، 1998 .

18. بوقصبة شريف "**محاضرات في مادة مدخل لعلم الاقتصاد**"،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الوادي 2023/2022

19. بوقليع محمد " **محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد** "، مطبوع بيداغوجي موجه لطلبة سنة أولى جذع مشترك علوم اقتصادية و علوم تجارية و علوم التسيير ،قسم علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2023/2022.

20. بول ساموبلسون وآخرون (1995) ،"**الاقتصاد**"، ترجمة : هشام عبد الله مراجعة د. أسامة الدباغ ، الطبعة الثانية الدار الأهلية للنشر والتوزيع – عمان 2006 .

21. بيوض محمد العيد " **محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد**"، مطبوع موجه لطلبة سنة أولى جذع مشترك ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1 ، 2023/2022 .

22. ثناء أبا زيد، "**مدخل إلى عمم الاقتصاد**"، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018 .

23. جلال أحمد أمين ، **'مبادئ التحليل الاقتصادي**" القاهرة :مكتبة وهبة ،1968 .

24. الجوزي جميلة، جوجو زينب، "**انعكاسات إنفصال المملكة المتحدة البريطانية عن الإتحاد الأوروبي على القطاع المالي**"، المجلد 20 ، العدد1، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، 2016.

25. حاتم فارس الطعان، "**الاستثمار أهدافه ودوافعه**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 14 ، 2007 ، ص5.

26. حاج موسى سهيلة ، " **تحليل وضبط قيمة العملة من وجهة نظر إسلامية**"، مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص: نقود ومالية ، قسم علوم التسيير جامعة الجزائر 2009/2008 .

27. حريري عبد الغني، "**مطبوعة بعنوان المالية الدولية**"، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص تجارة دولية ،قسم علوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2021.

28. حسن النجفي "**القاموس الاقتصادي**" ، مطبعة الا دارة المحلية – بغداد/ 1977

29. حسين مجيد،" **مبادئ علم الاقتصاد**"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008

30. حلطي غالم " **محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية** جامعة تلمسان 2022/2021

31. حمد عمر حبيل،" **المظاهر الاجتماعية والثقافية المحددة لنمط الاستهلاك في المجتمع الليبي**"، المجلة الجامعة– العدد الخامس عشر– المجلد الثاني، 2013.

32. حوحو سعاد،" **تاريخ الوقائع الاقتصادية**"، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى ل م د مجال العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، .جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر2015/2014 .

33. خالفي على، رميدي عبد الوهاب، "**رابطة دول جنوب شرق أسيا(الأسيان) ASEANنموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة**"، المجلد 5 ، العدد 6، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،2009.

34. دويدار أسامة، "**النظم الاقتصادية: دراسة تحليلية**"، دار الشعرى للنشر، القاهرة، 2017

35. رحماني منير، " **محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد** "، مطبوع موجه لطلبة السنة الأولى جذع مشترك ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير، جامعة سطيف 1 ، 2022 .

36. رحيمي عيسى ،قرقاد عادل ، العايب نصر الدين" **ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها**" ، مجلة إرتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية ، العدد 00 2018 .

37. رفيقة حروش ،" **اقتصاد وتسيير المؤسسة**" ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013.

38. رفيقة حروش، "**الاقتصاد السياسي**"، دار الأمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، ،2011 .

39.الرماني زيد بن محمد،" **خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي**"، مجلة رابطة العالم الاسلامي، العدد 175جدة، المملكة العربية السعودية، 1996

40.رمزي زكي ،" **الاقتصاد السياسي للبطالة" : تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة سلسلة عالم المعرفة** "، العدد 226 ، الكويت .أكتوبر 1997 .

41.رمزي محمود ،"**النقود والبنوك والتجارة الالكترونية**"، دار التعليم الجامعي، مصر، 2022.

42.رميدي عبد الوهاب، "**منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (nafta) وأثارها على الدول الأعضاء**"، المجلد 10 ، العدد2،مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة،2006.

43.رنان مختار ،إبراهيم عبد الحفيظي،" **معالجة التفاوت في توزيع الدخل في ظل الأزمات الاقتصادي** "، مجلة الدراسات الإسلامية – العدد الثالث . سبتمبر 2013

44.زياد محمد عبد،" **مبادئ علم الاقتصاد**"،(البداية، السودان، 2010) .

45.زينه أكرم عبد اللطيف النداوي، " **تأثير أهم العوامل الاقتصادية في معدلات التضخم في العراق للمدة (2020–1980) (دراسة قياسية)**"، مجلة العلوم الإحصائية العدد الثامن عشر – مارس / آذار 2023 .

46.سعاد بوسنية، "**التجربة التكاملية في أمريكا الشمالية: دراسة تقييمية**"،المجلد 7 ، العدد 1 ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،2018.

47.سعد طبري" **التنمية وتمويلها في ظل الاقتصاد الإسلامي**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3 2012/2011 .

48.سعيد علي محمد العبيدي، "**الاقتصاد الإسلامي**"، الطبعة الأولي، دار دجلة، عمان، الأردن، 2011

49.سليم عقون " **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية–حالة الجزائر**"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص: تقنيات كمية ، قسم علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2010/2009 .

50.سهام عبد الكريم" **محاضرات في مقياس مدخل لعلم الاقتصاد**" ، مطبوع موجه لطلبة السنة الأولى جذع مشترك ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة لونيسي علي البليدة 02 2023/2022.

51. سويح جمال ، بن ثابت علال ، "**دراسة تحليلية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي من خلال قياس عتبة التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990–2016)**"، مجلة البشائر الاقتصادية (المجلد السادس، العدد 2 ديسمبر (2020) .

52. سيد صادق الشرخات، "**الموارد الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي**"، مكتبة مؤمن قريش، بيروت، لبنان، ،2014.

53. السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان ، "**اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**"، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2010 .

54. السيد محمد أحمد السيرتي،" **أسس علم الاقتصاد**"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية،2014

55. شريفي مسعودة ، " **محاضرات وتمارين في الاقتصاد الجزئي**"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة بشار 2010/2009 .

56. شطيبي حنان ، **محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد**"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس – جذع مشترك ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، 2018/2017.

57. صالح أحمد على جامع، " **الاقتصاد الكلى بين النظرية و التطبيق** "، ط 1 جي تاون للنشر، الخرطوم ، 2018.

58. صالح صالحي،" **ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟**"،المجلد 1 ، العدد1،دراسات إقتصادية،1999.

59. صامويل عبود، "**اقتصاد المؤسسة**"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982.

60. صديقي شفيقة ،"**محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية**"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3 2017/2016 ..

61. ضياء مجيد الموسوي،" **النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،2005 .

62. ضياء مجيد الموسوي" **الاقتصاد النقدي**" ،مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2000.

63. ضيف أحمد ، "**محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد**"، مطبوعة علمية بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة الجلفة 2019/2018 .

64. طالم على ، "**محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد** " ، مطبوع بيداغوجي موجه لسنة أولى جذع مشترك ،كلية العلوم الاقتصادي و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة إبن خلدون تيارت ، 2022/2021.

65. طلبة صابرينة ، ،" **اقتصاد المؤسسة**" ، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم تجارية علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم مالية ومحاسبة ، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، 2022 /2023 .

66. طيبي حمزة ،"**محاضرات في التحليل الاقتصاد الكلي**"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية جذع مشترك ل. م. د شعبة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة ، 2016 /2017.

67. عادل رزق، "**إدارة الأزمات المالية العالمية** "، مجموعة النيل العربية، القاهرة ،(2010).

68. عامر علي سعيد ،" **مقدمة في الاقتصاد الجزئي** "، الطبعة الأولى ، دار البداية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009، ص48.

69. عبد الله الصعيدي، "**مبادئ علم الاقتصاد**"، الجزء الأول، مطابع البيان، دبي، ،2002 .

70. عبد الحق رايس،" **محاضرات في مقياس مدخل لعلم للاقتصاد**"، مطبوع موجه لطلبة سنة أولى جذع مشترك ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2022/2021

71. عبد الحميد محمود البعلي، "**أصول الاقتصاد الإسلامي**"، الكويت، بدون ذكر سنة النشر.

72. عبد الرحمن يسري، "**مقدمة في الاقتصاد**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2008 .

73. عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد إسماعيل السيفو، "**الاقتصاد الكلي**"، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2015.

74. عبد العزيز شرابي،" **إتحاد المغرب العربي الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية**"، المجلد 5 ، العدد 5 مجلة الاقتصاد والمجتمع،2008.

75. عبد الغفور إبراهيم أحمد، "**مبادئ الاقتصاد والمالية العامة** "، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان، 2009.

76. عبد الغفور إبراهيم احمد، "**مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**"، دار زهران للنشر، الأردن، ،2013 .

77. عبد الفتاح ثابت ناصر، "**منظمة التجارة العالمية**"، العدد 6 ،مجلة أكاديمية شمال أوروبا، 2020

78. عبد الكريم بريشي ،"**دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988-2011)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،" تخصص: التحليل

الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية قسم العلوم الاقتصادية جامعة ابو بكر بلقايد – تلمسان 2014/2013.

79.عبد الله على كاظم المعموري، "**تاريخ االفكار االقتصادية**"، الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012 .

80.عبد الله قلش ، "**مطبوعة في مقياس مدخل للاقتصاد**"، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف 2021/2020.

81.عبد المحسن لاقي الشمري،" **مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة**"، رسالة ماجستير، قسم علوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان ، الأردن 2012.

82.عبد المنعم السيد علي، **مدخل في علم الاقتصاد :مبادئ الاقتصاد الجزئي**، الطبعة الأولى، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق،1984 .

83.عبد النور هبال **مطبوعة في مقياس مدخل للاقتصاد**"، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2022/2021.

84.عروف راضية "**مدخل للاقتصاد**" ، مطبوع بيداغوجي موجه لطلبة سنة أولى جذع مشترك ، قسم علوم التسيير ، جامعة العربي تبسي ، تبسة 2022/2021.

85.عزازن حفيظة ،"**اقتصاد المؤسسة**"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير جامعة تيسمسيلت 2022 / 2023 .

86.علي جدوع الشرفات وآخرون ، "**أساسيات الاقتصاد الجزئي** "،الطبعة الأولى ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان 2008.

87.علي كنعان، "**النقود و الصيرفة و السياسة النقدية**" ، منشورات جامعة دمشق ،سوريا .2011 .

88.علي مكيد، علاء الدين عشيط،" **أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم: حالة الاقتصاد الجزائري(2015–1990)**"، بحوث اقتصادية عربية العددان 78 – 79 ربيع – صيف 2017 .

89.عمر الشريف ،" **السياسات الاقتصادية وأدوات تحقيق نجاح التنمية والاستقرار في إطار النظام الإسلامي**"، الملتقى الدولي: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل جامعة غرداية – الجزائر، – 23 24فيفري 2011

90.عمر صخري،" **اقتصاد المؤسسة**"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الثانية، 1993 .

91.عميش سميرة ، " **اقتصاد المؤسسة**" ، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم تجارية علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم مالية ومحاسبة ، جامعة محمد بوضياف مسيلة 2016/2015 .

92.عويسي أمين " **النظام الاقتصادي و الثقافة الاجتماعية** " دار إحياء للنشر الرقمي ، كتاب إلكتروني 2014.

93.غفوري منة الرحمان ، رملي حمزة ،" **محددات الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة1998–2020** "، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، جامعة حمة لخضر الوادي المجلد (08) ، العدد (02) ديسمبر 2023.

94.فالي نبيلة " **محاضرات في الاقتصاد الجزئي 1 –تمارين و دروس –**"، مطبوع بيداغوجي موجه لطلبة سنة أولى جذع مشترك ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1 ، 2022 .

95.فرد أم الخير ، "**الاقتصاد الكلي (1)** "، مطبوعة علمية موجهة لطلبة السنة الثانية جذع مشترك ل م د شعبة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 2019/2018 .

96.فليح حسن خلف ،"**الاقتصاد الكلي**"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 2007.

97.فليح حسن، " **الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الأولى ،جدار للكتاب العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

98.فؤاد بن حدو ، "**الاقتصاد الإسلامي وما بعد الأزمة المالية العالمية – دراسة مقارنة مع الأنظمة الوضعية**"، منشورات ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2018.

99.فيصل بوطيبة، "**مدخل لعلم الاقتصاد**"، جسور، الجزائر، 2017.

100.فيكتور موجان، ترجمة نور الدين خليل، **تاريخ النقود**، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مصر ،1993 .

101.قروج يوسف ،"**الاقتصاد الكلي – محاضرات و تمارين–** "، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية جذع مشترك ل م د شعبة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد زبانة غليزان 2022/2021.

102.قنوني حبيب ، بن عدة محمد ،ريغي مليكة، " **البطالة والتضخم في الجزائر – دراسة العلاقة بين الظاهرتين 1990 "2013** "، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد 2014/11 .

103.كروش نور الدين " **محاضرات في مفياس مدخل للاقتصاد** "، جامعة الدكتور يحي فارس المدية 2016–2017 .

104.كفية قسميوري، علوي شمس نريمان، "**عوامل نجاح التكامل الاقتصادي بالإتحاد الأوروبي ومعوقاته بالإتحاد الإفريقي**"، المجلد 7 ، العدد3، مجلة التكامل الاقتصادي2019.

105.كوديد سفيان، " **محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد**" ، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت 2018/2017 .

106.كمال بايزيد ،"**محاضرات في مقياس الاقتصاد الكلي1** "، مطبوعة إلى طلبة السنة الثانية بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ،2021/2022.

107.لحول علي "**محاضرات في مدخل للاقتصاد** " مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى LMD، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس 2017/2016.

108.لزهر ساحلي ،"**نمذجة قياسية للعوامل المؤثرة على الانفاق الاستهلاكي لدول المغرب العربي للفترة (1980–2019)**"، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 8 ، العدد1 (ج2) ، أبريل 2022 .

109.لصاق حيزية ، "**محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد**"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس – جذع مشترك ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم المالية والمحاسبة جامعة العقيد آكلي محند أولحاج البويرة 2018/2017 .

110.لمسلف عبلة ، "**محاضرات في الاقتصاد الجزئي 1**"، مطبوع بيداغوجي موجه لطلبة سنة أولى جذع مشترك ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 ،2020/2019 .

111.لموشى زاهية، "**واقع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في ظل العولمة بين الفرص والمخاطر**" ،المجلد 6 ،العدد 2 ، مجلة الاقتصاد والتنمية، 2018.

112.ماعي يوسف، الحسين عمروش،" **التنمية المستدامة في إطار البنك الدولي**"،المجلد8 ، العدد1 ، مجلة الدراسات القانونية2022 .

113.مباني محمد ،" " **اقتصاد المؤسسة**" مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم تجارية علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم مالية ومحاسبة ، جامعة الجزائر 3 2019/2018 .

114.متوكل بن عباس محمد مهلهل، "**مبادئ الاقتصاد مدخل عام**"، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009 .

115.متوكل بن عباس محمد مهلهل، **مبادئ الاقتصاد مدخل عام**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009.

116.مجيد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، " **مبادئ علم الإقتصاد** " ، دار زهران للنشر ،عمان . 2008

117.محفوظ جودة ،حسن الزعبي ،ياسر المنصور، **منظمات الأعمال المفاهيم والوظائف**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2008.

118.محمد أحمد الافندي " **النظرية الجزئية المتوسطة** " مركز الكتاب الأكاديمي 2020- كتاب إلكتروني .

119.محمد أحمد عيد ،" **السياسات الاقتصادية ودورها في معالجة مشكلة التضخم في مصر خلال الفترة من 2003حتى 2022**"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد – العدد الحادي والعشرون – يناير 2024 .

120.محمد الصاوي محمد مبارك " **البحث العلمي أسسه و طريقة كتابته** "،المكتبة الأكاديمية ، القاهرة 1992.

121.محمد المقداد، صايل السرحان، "**الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي**"،المجلد 19 ، العدد 2، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، 2013.

122.محمد جصاص ، "**محاضرات في الاقتصاد الجزئي 2**" ، مطبوع بيداغوجي موجه لطلبة سنة أولى جذع مشترك ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، 2020/2019 .

123.محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الجزء ألول، إلسكندرية، مصر، 1993.

124.محمد صالحي ،"**الاقتصاد الكلي** "، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية جذع مشترك ل م د شعبة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الصديق بن يحي 2019/2018.

125.محمد طاقة و آخرون ،" **أساسيات علم الاقتصاد –الجزئي و الكلي**-"، الطبعة الثانية ، إثراء للنشر و التوزيع الأردن 2009.

126.محمد عادل، **نقد نظرية التبادل الغير متكافئ**، دار النيل للتوزيع، ،2009.

127.محمد ماحي ،"**مطبوعة في مقياس الاقتصاد الكلي**"، موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم مالية ومحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ا لمركز الجامعي الشريف بوشوشة آفلو 2022/2021 .

128.محمد مروان السمان وآخرون، "**مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والك**لي "، الطبعة السادسة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان 2015 .

129.محمود الطنطاوي الباز، **مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، ،2006

130.محمود الوادي ، إبراهيم خريس ،حسين السمحان، " **دور الاقتصاد الإسلامي في الحد من الأزمات الاقتصادية** "،المؤتمر العلمي الدولي السابع تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال – التحديات – الفرص – الآفاق –جامعة الزرقاء الخاصة يومي 10-11 نوفمبر 2009 .

131.محمود الوادي و آخرون ،" **الأساس في علم الاقتصاد**" ، دار اليازوري للنشر و التوزيع ،الأردن 2007.

132.محمود حامد " **الاقتصاد النقدي** " ، دار حميثرا للنشر و الترجمة ، القاهرة 2017 .

133.محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، "**الاقتصاد الكلي**"، المسيرة، عمان، 2004 .

134.محمود عبد العزيز،"**آفاق التعاون والتكامل الإقليمي تحت مظلة رابطة (الآسيان) في ظل COVID19**"،المجلد 5 ، العدد 8،آفاق آسيوية،2022.

135.مختاري مراد،"**محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية**"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3 .2019/2018

136.مسعودي زكرياء "**تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل – دراسة تحليلية–**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دتوراه علوم تخصص: العلوم الاقتصادة وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2019/2018 .

137.مصطفى عبد الله الكفري، غسان إبراهيم "**المدخل إلى علم الاقتصاد**" منشورات جامعة دمشق،1439هـ.

138.مصطفى يوسف كافي، "**مبادئ العلوم الاقتصادية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن 2015 .

139.مظهر إسماعيل صبري، **نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة**، جامعة الكويت، الطبعة الأولى 1982.

140.معتز عبد الله مسالمة" **المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي – أوجه الاختلاف وأوجه الاتفاق**-" بمشروع تخرج 690 لمرحلة الماجيستير تخصص اقتصاد و مصارف إسلامية جامعة اليرموك .

141.**الموسوعة العربية العالمية**: الجزء (4) ، الطبعة الثانية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع 1999.

142.ناصر دادي عدون، "**اقتصاد المؤسسة**"، دار المحمدية العامة، الطبعة الأولى، الجزائر، 1998 .

143.ناصر دادي عدون، "**اقتصاد المؤسسة**"، دار المحمدية العامة، ط2، الجزائر 1998.

144.ناظم محمد نوري الشمري طاهر فاضل، "**أساسيات الاستثمار العيني والمالي**"، الطبعة الأولى، جامعة العلوم الاقتصادية، دار وائل الأردن 1999.

145.ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، "**مدخل في علم الاقتصاد**"، دار زهران، عمان، 1999، .

146.نامق صلاح الدين، **النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973.

147.نجا على عبد الوهاب، " **مشكلة البطالة وأثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية**،" الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2005.

148.نزار سعد الدين العيسى، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، ط 1 ، الدار العلمية الدولية، عمان، الأردن، 2001.

149.نصراوي دنيا زاد، "**مدخل إلى علم الاقتصاد**" ،كتاب بيداغوجي وفق المقرر الوزاري ،لسنة أولى ليسانس جذع مشترك كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة خنشلة 2022 .

150.نصيب رجم، "**إدارة أنظمة التوزيع– تطبيقات ودراسة حالة**"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر،2006.

151.نيس سعيدة ، " **محاضرات في مادة السياسات الاقتصادية** "، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر علوم اقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة حمه لخضر بالوادي 2022/2021 .

152.هايل عبد المولى طشطوش ،" **المشكلة الاقتصادية بين التوصيف و الحل، من منظور اقتصادي إسلامي**". بحث مقدم لمنتدى الاقتصاد الاسلامي، دبي، 2015

153.هدوقة حسيبة " **محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد**" ، مطبوع موجه لطلبة السنة الأولى جذع مشترك ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 ،2022 /2023.

154.هيثم الزغبي .حسن أبو زيت ، "**أسس ومبادئ الإقتصاد الكلي**"، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2000 .

155.وافي سلام سليمان، مروان عبد المالك ذنون" **التضخم والعوامل المؤثرة فيه) دراسة قياسية تركيا أنموذجاً (1980–2013**)"، المجلة الاكاديمية الجامعة نوروز المجلد 8, العدد 1 (2019) .

156.ودان عبد الله " **الاقتصاد النقدي و أسواق رأس المال**" ، مطبوعة موجهة لطلبة سنة ثانية ليسانس ل.م.د علوم اقتصادية ،قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 2021/2020.

157.وضحة ذيبان غنام المطيري، "**دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج**"، رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط ،عمان ، الأردن ،2011 .

158.يسري محمد أبو العلاء، "**علم الاقتصاد**"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2007.

159.يمينة رحماني،" **اقتصاد المؤسسة**" ، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم تجارية علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم مالية ومحاسبة ، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج 2021-2022 .

فهرس المحتويات

مقدمة : 1

المحور الأول : طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى

1.تعريف علم الاقتصاد : 4

2.أهداف علم الاقتصاد 6

3.علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى : 6

4.فروع علم الاقتصاد : 8

5.منهج علم الاقتصاد : 9

المحور الثاني: النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية

I .الأنظمة الاقتصادية..... 11

1.مفهوم النظام الاقتصادي : 11

2.تصنيف النظم الاقتصادية : 11

3.أنواع الأنظمة الاقتصادية : 12

أولا : النظام الاقتصادي البدائي – المشاعية البدائية–: 12

ثانيا :النظام الاقترصادي العبودي : 12

ثالثا :النظام الاقطاعي : 13

رابعا : النظام الرأسمالي :..... 15

خامسا :النظام الاشتراكي : 17

سابعا : النظام الاقنصادي الإسلامي : 22

II. السياسات الاقتصادية Economic Policy 26

1.مفهوم السياسة الاقتصادية : 26

2.أهداف السياسة الاقتصادية :..... 26

3.أنواع السياسة الاقتصادية:..... 28

المحور الثالث : المشكلة الاقتصادية

I. المشكلة الاقتصادية..... 30

1.مفهوم المشكلة الاقتصادية : 30

2.أسباب المشكلة الاقتصادية:..... 30

3.عناصر المشكلة الاقتصادية 34

4.خصائص المشكلة الاقتصادية : 35
II. إمكانيات الإنتاج للمجتمع 36
1 .تكلفة الفرصة البديلة 36
2. منحنى إمكانيات الإنتاج : 36
3. انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج : 39
III .معالجة المشكلة الاقتصادية في الأنظمة الاقتصادية: 40
1.في النظام الرأسمالي: 40
2 .في النظام الاقتصادي الاشتراكي: 41
3. في النظام الاقتصادي المختلط: 41
4. من منظور إسلامي: 41

المحور الرابع :الأعوان الاقتصاديون و الدخل الوطني

I. الأعوان الاقتصاديون..... 42
1.تعريف العون الاقتصادي: 42
2.تصنيف الأعوان الاقتصاديون: 42
II. الناتج الوطني والدخل الوطني: 46
1.الناتج الوطني الاجمالي (GNP) (Gross National Product) : 47
2.الدخل الوطني :..... 48
3.الناتج المحلي الإجمالي (GDP): 48
4.طرق قياس الناتج الوطني : 49

المحور الخامس :النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية

I .الإنتاج 53
1.مفهوم الإنتاج:..... 53
2.عناصر الإنتاج : 54
3.أهمية الإنتاج : 57
4.أنظمة الإنتاج:..... 58
5.دالة الإنتاج : 59
6.قانون تناقص الغلة : 60

7.الناتج الكلي ,الناتج المتوسط , الناتج الحدي : 61
II. التبادل 64
1. مفهوم التبادل 64
2. أهمية التبادل 64
3. عناصر التبادل: 65
4. العوامل المؤثرة في التبادل التجاري: 66
III. التوزيع (توزيع العوائد على عوامل الإنتاج): 67
1.تعريف التوزيع : 67
2.أنواع توزيع: 68
3.أبعاد مشكلة التوزيع: 69
4.إعادة توزيع الدخل " Redistribution of income": 70
IV. الاستهلاك 72
1.مفهوم الاستهلاك : 72
2.أنواع الاستهلاك : 72
3.دالة الاستهلاك 73
4.العوامل المؤثرة في دالة الاستهلاك : 75
V. الادخار 77
1.مفهوم الادخار: 77
2.أنواع الادخار: 77
3.محددات الادخار : 78
4.دالة الادخار : 80
VI. الاستثمار 82
1.مفهوم الاستثمار : 82
2. محددات الاستثمار: 82
3.دالة الاستثمار: 84
4.أنواع الاستثمار: 85

المحور السادس :المؤسسة الاقتصادية

1.مفهوم المؤسسة الاقتصادية : 87

2.المؤسسة و التسميات المرتبطة بها : 87
3.خصائص المؤسسة الاقتصادية : 88
4.أهداف المؤسسة الاقتصادية : 89
5.تصنيف المؤسسات الاقتصادية : 91

المحور السابع :السوق

1.مفهوم السوق : 97
2.وظائف في السوق **Functions of Market** : 97
3.أنواع الأسواق : 98
4.كيفية تحديد الأسعار في مختلف أنواع الأسواق : 101

المحور الثامن :النقود

1.تعريف النقود : 107
2.نشأة النقود وتطورها : 108
3. خصائص النقود : 109
4.وظائف النقود : 109
5.أنواع النقود: 111

المحور التاسع: المشكلات الاقتصادية الكبرى (البطالة –التضخم)

I. البطالة..... 114
1.تعريف البطالة : 114
2. أنواع البطالة : 115
3. المقياس الرسمي للبطالة: 116
4. أسباب البطالة : 117
5.الآثار المترتبة عن ظاهرة البطالة: 119
II. التضخم..... 123
1.مفهوم التضخم : 123
2.قياس التضخم : 123
3.أنواع التضخم: 124
4. أسباب التضخم : 127
5.طرق علاج التضخم : 127

6.العلاقة بين التضخم و البطالة : 129

المحور العاشر :المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية

I. الإتحاد الأوروبي..... 131

1.نشأة الإتحاد الأوروبي: 131

2.أهداف الإتحاد الأوروبي: 131

3.عوامل نجاح الاتحاد الأوروبي: 132

II. الإتحاد المغاربي. 133

1. نشأة الإتحاد المغاربي..... 133

2.عوامل فشل مشروع إتحاد المغرب العربي : 133

III. مجلس التعاون الخليجي 134

1.نشأة مجلس التعاون الخليجي: 134

2. أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية: 135

IV. النافتا 135

1. نشأة النافتا..... 135

2.أهداف النافتا:..... 136

V .الأسيان (ASEAN) 137

1. نشأة الآسيان..... 137

2.أهدافها: 137

VI .صندوق النقد الدولي..... 138

1.تأسيس صندوق النقد الدولي:..... 138

2.أهداف صندوق النقد الدولي: 139

VII. البنك العالمي..... 139

1.التطور التاريخي للبنك العالمي..... 139

2. وظائف ومهام مجموعة البنك الدولي. 140

VIII. المنظمة العالمية للتجارة..... 141

1. تعريف منظمة التجارية العالمية:..... 141

2. نشاط ومهام منظمة التجارة العالمية:..... 141

قائمة المراجع : 142